

المسألة المصرية في دورها الاخير



مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية
وغيرها كالمبين بالفهرست



القاهرة في اول مارس سنة ١٩٢١

فهرست

صحيفة	(١) تقرير لجنة ملنر
٤	أولاً — عمل اللجنة في مصر
١٧	ثانياً — النتائج الوقتية التي استنتجت في مصر
١٧	(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى
١٧	(١) قبل الحرب
٣٠	(٢) أثناء الحرب
٣٨	(٣) بعد الحرب
٤٨	(ب) الحركة الوطنية والاماني المصرية
٥٧	(ج) السياسة المقبلة
٧٠	ثالثاً — أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر
٧٠	(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن
٧٥	(ب) مذكرة ١٨ اغسطس ١٩٢٠
٨٤	(ج) سياسة المذكرة
٨٤	(١) تمثيل مصر في البلاد الاجنبية

(ب)

٩٠	(٢) الدفاع عن المواصلات الامبراطورية
٩٢	(٣) الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية
١٠٤	(د) السودان
١١٢	(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر
١١٦	(و) المقابلات الاخيرة مع الوفد في لندن
١٢١	رابعاً — خلاصة عامة
<hr/>	
١٣٢	* خطاب العلماء
١٣٦	بلاغات الامراء
١٤١	بلاغ الحزب الوطني أثناء وجود لجنة ملتر بمصر
١٤٤	بيان الاستاذ سعد باشا زغلول قبيل نشر المنشور
١٤٨	بلاغ أعضاء الوفد المندوبين للاستنارة
<hr/>	
١٥٣	قرار الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تمهيد
١٦٩	قواعد الاتفاق — النقطة الاولى
١٧١	أولاً — مزية الاستقلال
١٧٧	ثانياً — مزية التمثيل السياسى

(ج)

١٨٠	ثالثاً مزية المجلس النيابي
١٨٨	رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب
١٩١	خامساً — مزية التصرف في المالية
١٩٤	سادساً مزية الجيش والاسطول
١٩٦	سابعاً — مزية إلغاء الامتيازات الاجنبية
١٩٨	ثامناً — مزية الدخول في عصبة الامم
١٩٩	النقطة الثانية — تمسك إنجلترا بحماية سنة ١٩١٤
٢٠٥	النقطة الثالثة — تنظيم الحماية وسلب مصر حريتها الداخلية والخارجية
٢٢٠	النقطة الرابعة — اقرار مصر لاتفاقية السودان
٢٢٢	الخاتمة
<hr/>	
٢٢٥	(التكييف القانوني لمشروع قواعد الاتفاق بقلم الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبي هيف)
٢٢٥	مقدمة
٢٢٦	المبادئ القانونية
٢٢٦	القانون الدولي واقسامه وتطبيقه
٢٣٤	الحماية — النوع الاول
٢٣٦	الحماية — النوع الثاني
٢٣٧	الحماية — النوع الثالث

(د)

دائرة النفوذ	٢٣٨
السيطرة على البلاد البربرية	٢٣٩
السيادة	٢٤٤
ارتباط الحكومات بالقانون الدولي	٢٤٦
الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال	٢٤٨
الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء والولاية	٢٥٥
الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين ا	٢٥٨
البحث في المعاهدات	٢٥٩
تطبيق المبادئ القانونية	٢٦١
الاستقلال الذي جاء به المشروع	٢٦٤
رأى الاستاذ عبد العزيز بك فهمى فى موضوع الا	٢٧٧
رأى الاستاذ شارل ديبوى	٣٠٤
رد سعد باشا على اللجنة الانجليزية	٣٢٣
احتجاج الحزب الوطنى على اتفاقية السود	٣٢٦
احتجاج الحزب الوطنى على مستر لويديجو	٣٢٨
الحزب الوطنى ومؤتمر لوندندره	٣٣١
خطاب لورد النبى لعظمة السلطان	٣٣٣
بلاغ الحزب الوطنى	٣٣٥
خطابة وكيل الحزب الوطنى فى الذكرى الثالثة عشرة ل	
« مصطفى كامل »	

تقرير اللجنة البريطانية
برئاسة لورد ملندر

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير في يوم الاحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعاً دائماً التقدم والترقي والحماية المصالح الاجنبية »

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفيلكونت ملتر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك
(رئيس اللجنة)

السر رنل رود

الجنرال السر جون مكسويل

البريجادير جنرال السر أوين توماس العضو في البرلمان

السر سسل ج . ب هرست من موظفي وزارة الخارجية

المسترج . اسبنندر

المسترا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

المسترا . م . ب انجرام من موظفي وزارة الخارجية (معاون

السكرتير والسكرتير الخصوصي لرئيس اللجنة)

(٣)

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠
الى فخامة الارل كرزى وزير الخارجية
مولاي اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر
والتي أنارئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ماعدا
الجنرال السرجون مكسويل الذى اضطر لاسباب صحية أن
يفادر انكلترا فى أوائل شهر نوفمبر وهو زيل مصر الآن .
ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته
على الامور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير وهذا
نص كتابه :

على ظهر الباخرة تركنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠
مولاي اللورد

يشق على أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعاً لامر الطبيب
لى بالسفر الى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها
وتداولها فى أمور مصر . على أنى أغتنم هذه الفرصة لاقول انى
موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتهم بوجه الاجال الى تاريخنا
هذا ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع
الاتفاق الذى سلم الى سعد باشا زغلولى فى شهر اغسطس الماضى
هذا وانى الخ الخ ج . ج مكسويل جنرال

(٤)

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع

« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة في مصر

كانت حكومة جلاله الملك تفكر في ارسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق في تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدي والاخلال بالنظام وفي شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر في فصل الخريف فهاجر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا اثر اغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة اقامتنا كلها بمصر

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه في الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يني هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من

الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام في زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بمخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا في وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً فهي كسابقتها في أوصافها — وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامي البريطاني وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هي ميالة الى اتباع خطة مقررة في المسألة التي هي أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر

فتغيير الوزارة في مصر وأحوال أخرى ايضاً اُخترت سفر اللجنة الى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد في صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا الى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عيّنهُ وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظراً الى روح العداء للجنة الذي اشتد في النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق المعد لنزلنا فيه من دون ان يحدث حادث ما

وفي اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا للورد اللنبي كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمتة اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان

ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء
لجنتنا مع عظمتة فكان عظمتة يعاملنا فيها دائماً بتعام الصداقة
ويعرب في اثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر
والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة
مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو أنه يعطى نصيحة في
الموضوع الذي اتدبنا له أى دستور مصر في المستقبل ولم يحاول
قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثير وإنما اقتصر
على النصح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراس من الفضوليين
ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل
رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من
الوزراء السابقين وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم
جانب الحياد

وقد كان الاحتراس أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه
باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها اللورد اللنبي في
دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد
طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في
بحثنا ولموافاتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم
مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من
انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها

لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا ولما طلبنا منهم صريحاً أن يفضحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل غير أن هذا الاحتراس والتمنع الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مافعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهارت علينا معلنة عزم مرسلها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلاً من صبيان المدارس وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن وقد بلغ عدد التلغرافات التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ما عدا

القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القدح والتعريض منادية بأن
 كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وأن كل
 مصرى يكون له علاقة باعضائها يرتكب جنابة خيانة الوطن واتفقت
 كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم
 ببافيس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة
 مفاوضاته فى الامر وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال
 الترمواى عن العمل — كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون
 فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء
 ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الاعلام ويصيحون بأعلى
 أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملنرويه يتفنون بالدعاء
 لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ولم تقتصر هذه المظاهرات
 على الذكور بل شاركهم فيها الإناث فان سيدات مصر القاهرة
 انهمزن تلك القرصة فيبرزن من خبائن وركبن المركبات وطفن فى
 الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه
 المواكب أمر غير مألوف فى مصر على الإطلاق ولكنها كانت
 حسنة النظام فى ما خلا الشعب الذى كان يحدثه صبيان المدارس
 والراعى فلولاً النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال
 العسكرية يساعدونهم أحياناً فى حفظه الحرب الشىء الكثير فى
 مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضاً ولكن غاية ما حدث من

هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت للجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وانما نذكر حادثين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففي الاسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وانما ركبوه اذعاناً لضغط الاساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذييل بأسماء ستة من

امراء بيت محمد على أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب الى اللورد ملنز ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بأنحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذي ينطقون بلسان أمتهم وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطمع الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذوشأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتجمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهي الامر غالباً بأنه يطنب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنينهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الارياف

فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا في منحنا من الوصول الى الاهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية فعزلت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منه لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهبونا بوقوعه لتكونا وشأنا حتى تحققه بأفئسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعاضدين عموماً أو نالت رضى جميع المتمكسين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغريب بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتداول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالخائل

دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر
 فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه :
 « جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رآته من
 الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء
 من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا
 الاعتقاد وانه لانصيب له من الصحة البتة وانما أوفدتها
 الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض
 واحد هو التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين ما لبريطانيا
 العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق
 المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين
 من انه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح
 من الميسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن
 تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى
 يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا
 جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية
 وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تتفق على آراء الهيئة
 المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً
 صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة
 ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة

بقيدها ما أو حصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا في معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدو أن آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا في الأشهر الثلاثة التى قضيناها في بر مصر من معرفة الافكار والشعور والاميال في العالم المصرى وسبرغور المجارى التى تجري فيها بمزيد الدقة

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمام الاختلاف فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عتيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدها لارشاد اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد

السامى قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكتبن ب. اهور لها تحريراً يشهد له بالبراعة استغرق زمناً محسوساً وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادىء الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاطاحة علماً بالحوادث الاخيرة وغص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها غصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً فى جلسة واحدة لسماع آراء أسامى الموظفين البريطانيين وآراء السروليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة

في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والان السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً الى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الابعاد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها افراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلها ماعداً واحداً منها (كان يعمل عملاً آخر) أياماً من اسبوع في الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم في القطر المصرى فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض اعضاء اللجنة مراكز اخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحرى والقبلى واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغماً من السعى في منعنا من الاتصال بالاهالى مباشرة كما تقدم

وزار اثنان منا وهما الجنرال السرجون مكسويل والسراوين نوماس السودان زيارة استغرقت عدة اسابيع وعاداهما بمعلومات

ثمينة ضممنها الى المعلومات التي جمعناها من اقوال الذين تمكنوا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالى المقيمين في تلك البلاد

فهذه الاعمال العديدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير وفي اواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لانجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فأتضح لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك اجلنا اعداد تقريرنا الى ما بعد عودتنا الى انكلترا على ان المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا اظهرت اننا نجمعون اجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى اننا اثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤس اقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهي اساس

تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلنا اليها

— ٢ —

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى

اولا — قبل الحرب : ان الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاضمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق الى احوال حديثة او احوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها بزمان طويل

ويظهر ان الناس فى هذه البلاد كثير ما يحسبون فى ما يقولونه ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى ان « المركز الخصوصى » الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها لاعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا باحتلال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت امكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الاجانب المقيمين فيها واموالهم .

وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد
 حالما تترك تلك الغاية كما صرحت به جهاراً فارسات السرهبرى
 درمند ولف سنة ١٨٨٧ الى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع
 اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على اخراج
 جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجد
 حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه وايضاً على شرط
 انه يحق لها أن تمود فتحتل البلاد اذا حدث خطر كهذا ولكن
 السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد
 الاجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

ومع ان بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئاً
 فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر
 شريعياً أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة
 استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت
 حكم الهنديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين
 المصرى والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير
 (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها
 لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الاخرى ثم لوجود
 جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجياً من الواجبات
 والمسؤوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد ومع

ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون احترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تفض من حالة الحكم الوطني في بلادهم

وكانت الدول الأجنبية تعده كذلك أيضاً فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه :
 « تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطاني أو بغير ذلك »

فهذا الاتفاق كان يني بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم في أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضى الى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكاما رعية سلطان تركيا ويدعون له لا للتاج البريطانى فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ولكن مجرد الغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرق من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير

محسوس وذلك بيسط حماية بريطانيا العظمى عليها وعليه صدر
المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤
يعلم وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه
بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت
حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة
بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته
كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها «
وفى اليوم التالى صدر منشوراً آخر بخلع عباس حلى الخديوى
اذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك وان وراثة عرش مصر عرضت
على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقباً بسلطان مصر
أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون
أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حريياً وأن الدفاع عن
مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر
على الدفاع فى الحرب فقط ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور
انه لا يفتح باباً لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين
أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية
وان الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية
لم تصر بعد بسط الحماية عليهم اردأ مما كانت عليه قبلها . مثال

ذلك التلغراف الذي أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات « في اليوم الذي ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرغب ان أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن اكل اخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أتفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها في المستقبل وسعادتها ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ابان أزمة خطيرة في الحياة الاهلية بمصر وانى على يقين انه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم »

وزد على ذلك ان المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة بضم البلاد او باحتلالها احتلالاً دائماً وبتأييد القول الذى قاله السر الذن غورست وهو ان الفكرة الاساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم . فالانكليز يعمون الحوادث التى حالت دون انجاز هذه العهود حتى الآن ولكن المصريين

يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغي تذكر هذه الامور اذا اردنا ان نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ففي بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان انه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ولما مرت الايام وبان في الظاهر ان اداة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد ولكن الواقع ان الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصري والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التي تدخل اليه فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذي غادر المصريين في الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريي سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد واهمالنا ذلك هو الذي سبب

بعض ماوصلت اليه الحالة الحاضرة

ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لاتناذحكومة
قد دهمها الافلاس لم يكن الا نظاماً وقتياً لانه لم يكن أحد يظن
مدة أعوام كثيرة ان الاحتلال يدوم الى ماشاء الله بعدما وافقنا
فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التداير
المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعته لسد الحاجة الماسة ثبتت
ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر
الاقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتقوى وينال من السلطة
ويتحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً فى الاصل ويقصر خدمة
العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة
التي كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام
عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتخبين بمزيد العناية ليشيروا
وليساعدوا وخصوصاً فى دوائر المالية والرى ثم أضيف اليهم على
مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار
للداخلية وجماعة من المفتشين للاقاليم فلما كان عدد هؤلاء
الموظفين محصوراً ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم الا
الكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الاحكام محتملاً ومقبولاً بل
كان المصريون ينظرون اليهم بالتجلة والاكرام . ولما زادت
ايرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقضى

هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الاجانب فطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شؤونهم بانفسهم . نعم ان الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالا عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه . قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترقيتهم الى أسنى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصياً حين وصول اللجنة من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة فهذه الزيادة وان كان ماشاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من

الوظائف الصغيرة التي كان أهالى البلاد يستخدمون فيها الى ذلك الحين ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادة فئاتهم وان كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالا وابتعاداً عن معاشره المصريين كلما زادوا عدداً فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيئة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشبابها فالباقي بعد ذلك يقتضى علينا بأن نقول ان اقتصار البريطانيين على معاشره بعضهم بعضاً واعتزالهم لسواهم الاعتزال

الذى ازداد خصوصاً فى الاعوام الاخيرة كان سبباً فى البعدينهم وبين المصريين وجعل احتلال الاجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون

على اننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الايام العصيبة وزمان الشدة اخيراً ونحن على يقين أنه اذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها قد يؤدى الى عواقب وخيمة لانسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ الزلاء والزوار البريطانيون اجمالاً ازالة الحواجز الموجودة لايجاد حواجز جديدة ولمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الامكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يجردوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الاسباب الجزئية التى تسوهم لانها اذا توالى كانت وخيمة العاقبة

هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لا انتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والافاضة . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين . كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ تولى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغيرات المتكررة التي قضت بها ظروف الحال ان الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح احوال الدواوين والمصالح واجادة اعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية واما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلاً على عدم الثبوت في الامور وعدم الثبات فيها

ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك الى تخريج عدد دائم الازدياد

ولا حاجة اليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى . ففي بادئ الامر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها ذاك من غير المصريين وكذلك اعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة ولكن يظهر هنا أيضاً ان الحال بقيت الى عهد قريب بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الاحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة فى التعليم والتهذيب الذى اقبل الناس عليه اقبالا حقيقياً وجعلوا يلحون فى طلبه لا يزال قاصراً جداً والسواد الاعظم من الاهالى لا يزال أمياً وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس انما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الاسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على اكثرها أناس فرانسىون أو أمريكىون أو فى كلية فيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانىون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بان مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه فى اوائل عهد الاحتلال وان عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرؤنا بالعقل والاعتدال لقبول بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به وقد كان المرحوم الموردي كرومر يؤمل ان يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من بادئ الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين وكان الخديوى السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء اليهم من موظفى الحكومة الناقين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوي الوجاهة والنافذى الكلمة فى تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة . ثم ان ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التوضيحات التي كثيراً ما يوضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون ان مزاحمة الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من امكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الاقاليم

ونقول أخيراً ان هناك أمراً دائماً الوجود وكامن فى النفوس وهو عدم اضطبار المسلم على حكم المسيحى فوجود المسلم فى

مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الاسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا في الصدور بعدما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخدم تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الدينى في البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحى خضوعاً دائماً . ولا يخفى ان في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وامكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد اهله

ثانياً — في اثناء الحرب

هذه هي العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعدها المانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الاخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة في هذه الاحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين اشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس ان بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « ان تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير ان تدعوا الامة المصرية الى مساعدتها فيها » على انه من العدل والانصاف

ان يسطر هنا انه مهما تكن الاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التي أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التي قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدما لا تثنى ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وان حكومة السلطان ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه انكليزية من حساب الامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

الى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ بقي علينا ان نبحث في الاسباب التي أثرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريرهم أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم ظهرت آثار القلق على الفئات المتعاملة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما ابنا في ماتقدم ولكن انتشارها حتى وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى أمر يحتاج الى الايضاح فأولا نقول ان الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقا كما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل اليها المحرضون

وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيراً الى الاشتراك في حركة كهذه ثم ان الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي فيها على سكك الحديد بوجه الاجمال وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعاً لخطوة قديمة سابقة كان يقصد بها التهديد لهجوم الماني عثمانى على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩ وهناك ما يدل ايضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاومة في الاسواق الاجنبية مع كون ايجار اطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه وتقوره وهي (١) التجنيد لفيلق العمال والهجرة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل اكثر من العوامل نفسها

أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على ان الاقرار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وان الرواتب التي كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيماً ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يرضون فيها لم تكن على مايرام وانه كان بين ضباطهم كثيرون

يجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم علي أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم ان البعض تظلموا من اطالة مدة خدمتهم الى مابعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك بعد ماتولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن تظلمهم لم يبدأ الا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لايفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الامر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحرب مع تركيا بانهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسما لافعلا وعهد الى عهد البلاد الذين هم موظفون اداريون في الاقاليم بلا راتب في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذ اكثرهم للعمل في جهات أخرى فلجأ العمد الى اكراه الناس وارغامهم على التجنيد ولا ريب في أن بعض ألعمد الخربي الذمة اغتبنوا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البديل وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصابة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها

وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً في بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء مآربه وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه ان الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر ان أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . غير أن الاثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الاثمان الاولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منه فى زمن الحرب ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى السخوط والاستياء لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيطة جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية والاهالى الذين لم يكن

عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادر الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين في المديريات أبقوا أموال الدفع في أيديهم مدداً طويلة وأن كثيرين من العمدة والمشايخ الذين عهد إليهم في توزيع الأموال اختلسوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين في الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الإنجليز ولم يكن الإنجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمدة المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول إلى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التي جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذي جمع له . فما لا يختلف فيه والحالة هذه ما إذا كان من أصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح أكتتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتتاب بلاريب وأما تقويض جمع المال إلى موظفين محليين

من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمكررات والمساوى المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب اخرى كثيرة هذا ومما يقتضى ذكره أن الجنى الصليب الاحمر الانجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠ الف جنيه انجليزى لاعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فنقلت وطأتهام على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام الا بثمان يفوق متوسط الاجرة كثيراً حينئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعى بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريرى المحرضين وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفاً انكليزياً ولم يتوسط انكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت

تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز ادارى الى آخر فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاءوا بلا ممانعة والغاء الضرائب عنهم . وهناك ايضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لاخلق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيشون فيها قتلاً وفساداً فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلاً شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكماً مقتدرًا وكراماً الاخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة واخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدير أمور بلاد اسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين.

وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم واكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خلفه الذي تعلم وتهذب في إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الامر في مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فهما قصد وسعى وجد لم يكن يستطيع سد السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن ندرك كيف ان المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً في الرأي المصرى. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء مصداقاً لعواطف كانت تحتمر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

فالذين كانوا ينتظرون في مصر نصراً ألمانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أديباً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة في خلع البقية الباقية من النير العثماني. والمعتدلون في مصر قاموا يقولون ان الوقت قد حان للمطالبة

بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تدخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد حامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي دعيت الامة اليه فلبسته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامي حينئذ (السرريجنلد ونجت) ان هذه السياسة سيكون لها صدى في مصر . وزد على هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل انشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضاربة

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور في كل مكان نازلاً

الرأي العام أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر.
 مزايا الحكم الذاتي الذي يراد منحه لامم دون الامة المصرية
 ارتقاء. وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة
 ١٩١٨ للبحث في الاصلاح الدستوري فطلبت من السر ولیم
 برونيات نائب المستشار المالى ان يضع مذكرة تكون قاعدة
 لمناقشتها وان يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب
 قسماً في تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق
 لها بموجب الامتيازات الاجنبية من المفاوضة في كثير من التشريع
 فلما قدمت مذكرة السر ولیم برونيات الى رئيس الوزارة في
 واسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءت كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع
 أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية. فقامت القيامة وعلا
 الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة
 استشارية فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها الى مجلس ثان
 (مجلس شيوخ) تكون فيه الاكثرية من الاعضاء الذين تعينهم
 الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين
 وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة
 أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما اذا ألغيت
 الامتيازات الاجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر
 تقريراً ولكن شاع انها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم

جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدي المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسوية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخران من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها فابلاغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالباها بالجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالرجوع الى لندن » وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن

بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالته الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفائه . ولا ريب انه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشتراطا فى سفرهما أن يسمح لزعاول باشا ورفاقه بالسفر مشاهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتمد السامى الى انكسرتا لاستطلاع رأيه فى الحالة

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء ليطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد

وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ارسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أماني مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً



وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أوها الجمهور بان الغرض منها محاولة ارباب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه فقر رأيي السرمين شيتهم القائم باعمال المعتمد السامي بعدم موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه فافضى ذلك الى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن وفي ١٢ مارس حدثت فتنه في طنطا فآخذها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري وعم فيها الهجوم على المواصلات

لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهو زاكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن حادت الحلة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الاكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الاماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم واعادة هيبة الحكومة اليها وأقتذت الاماكن النائبة فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطراً

وعليه لم يمض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حداً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها اميال جميع الطبقات

والمذاهب في الامة المصرية وفي جملتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصباً بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة ولا ريب ان الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضائه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

وكان اللورد اللنبي القائد العام في مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد الى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجبت في انكلترا وصدرت اليه التعليمات «بإعادة القانون والنظام وبإدارة الامور بجميع المسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة» وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت الى تهدئة الاحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلاً وتحول بالاكثـر ضد العنصر العسكري الذي اشاعوا الاخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

ودعا المعتمد السامي الخاص اليه نقرأ من الاعيان وخطبهم بلهجة سامية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢

ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللني سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً علي سياسته السامية وبموافقة حكومة جلالة الملك وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر علي إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتهميج

هذا بالاختصار حديث سير الاحوال في الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الامر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فانها لم تقدر نتائج ابعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وانها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحرير ثم اقتضى الامر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعاً وان يكن قدأ نفذ بالاعتدال

بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطيبب خواطر المصريين باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم من مالطه الى باريس آمليين أن يحملوا مؤتمر الصباح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الاجنبى لقضيتهم فأوفدوا رسولا الى أميركا لاستمالة رأى العام فى الولايات المتحدة . وجد أنصارهم فى مصر فى السعى لالتزام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية حازمة على ارسال اللجنة الخاصة الى مصر فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب الحركة الوطنية والاماني المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

قيل « ان كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنى النزعة فى قلبه » وهذا القول انما يصدق على المتعاملين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند اطلاقه على ٩٢ فى المائة من الاميين وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . فى المدن والبنادر يسهل تهيج الغوغاء بتأقيتهم الفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالى بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى اطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع ان طرقهم وادارتهم الزراعية لاتزال على عهدهما الاول وقاما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات العجيبة التى هى أس الثروة المصرية وليس لهم هم فى هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلا تمحل ارضهم . ولكنهم

وان كانت دائرة نظرهم في الامور لاتزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكاً بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي

١ واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لا يحبون الاجنبى أياً كان . واعتباراً لكونهم مسلمين غيورين لاتحلو مقابلتهم للمسيحى فى بادئ الامر من الفتور والنفور . ولكن هذه الاوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكراً لنا من آباءهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتعت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزى يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم ان حوادث الحرب المشؤومة التى أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت أسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الانكليز فى ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت

شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل اليها تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن الماراة التي كدرت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الانكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى

ولكن من العيب أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها كلهم اما طوعاً أو كرها من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأنها أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة

الوطنية في قلوبهم ونقودهم يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الامة لا يؤثر في السواد الاعظم منها على مر الايام ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تنال بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التي تصير شعاراً لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالظعن دائماً في كل ما هو انكليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شيء تسويداً كاذباً يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح وان كان لا يقرأ بنفسه عادة يرضى الى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلا بد أن الاكاذيب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيراً

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكي يؤثر فينا مع انه مامن خير بهذه

الامور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى يفتج عن
التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الامة
ولكن ما يستحق الاعتبار انه بينما كان كثيرون من المصريين
يستهنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير
الذين تضطروهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونفر قليل جدا .
وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية ان يظهروا
بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية او ان يفعلوا شيئا من
شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ
احد ان يقول انه موافق على « الحماية » أو انه غير موافق على
« الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك ان كل ذى رأى مستقل
يميل الى الحركة الوطنية بكلية وعندنا ان ذلك سيبقى كذلك
على الراجح

لا مشاحة ان الامر جلل ومن يقدره يخيل اليه لاول وهلة
انه لا خيار لنا امام هذا البنيان المرصوص الا ان نقلع عن مركزنا
فى مصر بالكلية او ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة
المتزايدة لنا فى الامة المصرية ولكننا بعد انعام النظر فى هذه
هذه القضية زدنا املا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية
التي جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى
جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين انهم لا يضمرون للانكياز

من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة
التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا ان علم الحركة الوطنية
الصافي يخفق على اقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا
ريب في ان هنالك قوما من انصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم
لكل مراقبة اجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدى
القانون وارتكاب الجرائم والموبقات او على الميل الى من يرتكب
تلك المنكرات على القليل . واغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم
بين الانكليز والمصريين وليس ذلك فقط بل انهم مستعدون
ايضا للسعى في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحلها شيء ولا يسع
حكومة من الحكومات الا الضرب على ايدي الذين يجربون
الناس عمدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين
البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب ان الحوادث
المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح
القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له ضدى شديد في مصر
افاد الفئة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنتها اكسبت الحركة
الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر
كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر واكثر منهم من انجليز
انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز
وان الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التسك بهذا
الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن تترك التأثير الذى علق
بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهراً الماضية
يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية
ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى
أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظيين الانجليز
والمصريين والسهل التلافى الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين .
نعم أنه يجب قمع التعدى والاخلال بالنظام والحق يقال أن التدابير
التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما
يقضى بالاسف الاضطرار الى ابقاء الاحكام العرفية فى مصر ولكن
هذه الاحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبى بأقل ما يمكن من الشدة
ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولا حوال الناس فى معيشتهم
اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال
لا يحيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى
كثيراً أو قليلاً . والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا
سبب الفتنة فى ربيع ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد
ذلك التاريخ فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من
المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلمنا التقينا بمن ينكر
ميله اليهم — وجدنا روحاً يختلف كل الاختلاف عن الروح

الظاهر في تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أماننا الالتجاء الى
التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا أن ذلك جناية لا خير منها .
ويري جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن اخضاع
مصر اخضاعاً تاماً اذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون
لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في
شدته وحرارته — بالمنافع العظيمة التي أغدقتها بريطانيا العظمى
على مصر واعترف اكثرهم أيضاً بأن مصر لا تزال في حاجة الى
مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها في الداخل ومنع التعرض
لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً
لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا
العظمى مصالح خصوصية في مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين
سلطتها الشرقية وأملأها الاسترالية وان لها كل الحق في ضمان
هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء
هذه الاغراض ان تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل
عن السلطنة البريطانية وان تقاوم رغبة المصريين المتأصلة في أحماق
نفوسهم في ان يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب العالم . الا
تقضي مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت
بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة
بها اتصالاً وثيقاً العرى لا تشكو ظلامه ولا تميل الى ثورة . أو

ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي طالما جازت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت انها لا تقصد امتلاك مصر ولا ادماجها في السلطنة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لبلادهم انهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا العظمى انها ترمى اليه بل بعدوا عنه وان بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كلهم انها تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعاً دائماً عدلت عدولا قطعياً عن سياستها الاولى ونكثت عهدا فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائفاً باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون ان بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقد دائماً وصيروتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية .

بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل
البريطاني أولاً وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً
(ج) - السياسة المقبلة

هذا في اعتقادنا بيان الرأي عند انصار الوطنية المصرية
ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن
دائرة الاعتدال والانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما
يقبل الصلح والاتفاق مع ان الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو
دائم بالضرورة فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي
رأسها سعد باشا زغلول والتي تسلط على عقول المصريين تمام
التسلط ولوفى هذا الحين على الاقل والتي تقول ايضاً بأنها تنطق
بلسان الامة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء اكثرهم ليسوا
من الغلاة المتطرفين بل اصاهم من حزب الامة القديم الذي كان
غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي
هو حزب الثورة ومعارضه البريطانيين

نعم ان زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم مأوهمهم
بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا الى المعارضين ومازالوا يدنون منهم
شيئاً فشيئاً الى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار ان الامر
لا يقتضى الا عناء يسيراً لفهم رأيهم وازالة رييهم وشبهاتهم في
مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة

فى الحالة تمام التعقل . وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالا فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان يكونوا مبالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا فى جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

فيظهر مما تقدم ذكره انه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميالا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتحاز الى جانبنا ولا يكفي لذلك اعطاء مصر كثيراً او قليلاً من « الحكم الذاتى » حتى ولو اعطيناها ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون انفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الاخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الامبراطورية

البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً فأننا نقول في كلامنا عن هذه البلاد أنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجاً واما المصريون فيقولون أنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن ان يرضوا بحل المستقبل مصر اذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعوائهم هذه بل يجب حينئذ اكرامهم على قبوله اكراماً

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي ان مصر وان لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتقدم اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير والانسان يتوهم لاول وهلة ان هذه القضية زداد اشكالا وتعقيدا ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر ولكنه اذا انعم النظر في ذلك وجد انه يجعل تلك القضية اقل اشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة ايضاً ثم ان المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوروبية من وجوه

كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز في وادي النيل فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابهِ أيضاً وليس عندنا سوابق تتبعها في معالجتنا لاحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه وكل نظام يطبقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها في حكم الامور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً الى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالغرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عايتها اعتراضاً شديداً بلا تعريض المصالح الحيوية التي تحب علينا وقاتيتها للاخطار وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية . أما الحقوق التي كنا نفكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في

ابقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحضى مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة أما الامتياز الاول فليس باكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهتم قوته وسلامته أهمية حيوية وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر اكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الاجنبية » اسم أطلقه الاوروبيون على الامتيازات التي نال بها الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ادامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين في بلادها وهي تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وانما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الاجل وكان القصد منها في الاصل تمكين المسيحيين من التجارة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون

بدين آخر ويبتدىء تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جداً ولكنها بعد ما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا فى سنى ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ ووجدت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريباً امتيازات كهذه من الباب العالمى فى أوقات مختلفة فى الاربعائة سنة الماضية

فوجود الامتيازات الاجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالطريق المتعاقد مع الباب العالمى (دون الباب العالمى نفسه) وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وايطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدنمارك واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجرىا فانتهت امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتى فرسايل وسان جرمان وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للأجانب فى مصر علاوة على بعض الامتيازات التجارية اعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ودية أمرها اكثر مما هي الآن وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بان بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها الى حدود معقولة

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح فنقول أن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات المحاكم الاهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلامصادقة الدول ذوات الامتيازات وان القضايا المدنية التي تقع بين الاوربيين والاهالى أو بين الاوربيين المنتمين الى شعوب مختلفة تنظر امام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين أوروبيين من شعب واحد فتنظر امام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان »

ولها سيئات . فحسنتها انها تحمى حرية الاجانب وأملاكم بكونها
تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام
المحليين وسيئاتها انها تعفى الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع
القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً
عظيماً لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال
التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل
المصالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها
الاجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول الى هذه الغاية
دارت المفاوضات منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها
حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن
ان تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بان ابناء وطنها
يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف فى المستقبل . ولا عطاءها
هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركزه يمكنها من
تنفيذه فمن مصلحة مصر اذاً أن تتمكن بريطانيا العظمى أن تحمى
الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر ويقضى العدل
والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى
معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر
هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى انها تضبط العلاقات
بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال

وتركنا تفصيلها لشرحه بعد . فلما شرعنا نقاش فيها المصريين
الذين كنا وياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية
تقدماً متفاوتاً فى الثقة والكثرة وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو
مقابلتهم لاقتراحنا بالميل اليها والعطف عليها لانهم يرتاحون الى
فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند
مع نده لا كما على الاعلى على الادنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب
قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية اذ الامر ظاهر ان تلك الفكرة
تنطوى على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية
التي تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظرنا
فى الشروط التي اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف
سلموا بانها وان كانت شروطاً لا يقبها الوطنيون المتطرفون لكنها
من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء
وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها
فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا
العظمى فيها ويحق لبريطانيا العظمى ان تأخذ بدلاً معقولاً لهذا
التأييد الذى لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل انما هو الاشراف على
سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى ارض مصر لقضاء أغراض
الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون
ولاية أمرها وحاكمها بنفسها تماماً الا فيما يختص بامتيازات

الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون اكثر بل أقل مما كانت طول الزمان ائقالتها تكون أيضاً أخف مما كانت ولا ينكر بعد هذه الاعتبار أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حباً بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضاً ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساساً عادلاً معقولاً ليبنى عليه تعاون الامتين في المستقبل

ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية الا بوجه الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر في الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات مملّة لانهاية لها في معاني ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » ولكن ذلك كله لم يمنع من انعام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالاجمال أن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا اننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين واننا انتقلنا خصوصاً من جو الى جو خير منه كثيراً لان الجفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت في قلوبهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة

منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة كان ايضاً محدوداً لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا انما انتدبنا لنشير بخير الطرق التي يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية والمصريون الذين حادتناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً انهم انما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل ان اكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا ان زغول باشا وفده هم وحدهم الذين فوض اليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بان زغول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعاضد عن رؤية الحقيقة وهي انهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وان لا أمل بان المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأديباً ايضاً اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لانه يمكن

أن يقال دائماً بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وانها على كل حال حكومة اتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية في مشروعا أن لا تنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية فاما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل ولكن المصريين أولى معانحن بان يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الامة وانما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية

وكان الجميع يؤكدون أن زغول باشا ورفاقه ينالون أكرثية كبيرة ان لم ينالوا الاكرثية المطلقة في مثل هذه الجمعية ولذلك رأينا من الحمافة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له اذا شاء الكلام معنا فانتنا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين وكان يحتمل أن زغول باشا الذى كان حينئذ في باريس يعود الى مصر ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثونا حينئذ بذلوا الجهد

لاقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك ايضا بما له من الكلمة النافذة لانه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغول باشا وكان يروم جداً أن يجتمع به ولكن زغول باشا لم يكن يرى اذ ذلك اجابة اصدقائه الى طلبهم ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة اقامتنا هناك بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقيننا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال اذ ذاك وانتمزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا تفكر فيه لاننا لو فرضنا انه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول انه ياتى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن رفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التى أوصلنا بحسنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقىنا في لندن ثمانية في أواسط ابريل لكتابة تقريرينا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا القطر المصري ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلاً الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطني بازاء السياسة التي كنا نحن نميل الى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يحلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغول باشا رأساً

ففي أواخر ابريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة فقصده زغول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو انه بحسن مساعي عدلى باشا بالاكثير رضى زغول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسسل) هرست كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن

زغول باشا أن لا حرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري وصل الى لندن في ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران : ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى فعدد منها جرى في جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغول باشا ورافقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت الى آخر الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة وزد على ذلك انه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبیان أوصافها العمومية

ونبتدى بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر حتى لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته فان الجدال كان يجري

بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل اخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونحض بالذكر منهم زغلول باشا نفسه كانوا مقيدون بقيود الخطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون ان بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتي يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة أنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك الا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصرى . ولم نكن نحجني تفهماً من قولنا لهم ان « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم انفسهم وان الجمهور المصرى انما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات افكارهم فكانوا يجيبوننا دائماً انه ليس لهم سلطة لان يحدوا عن المطالب التي صادقت عليها الاكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت في الاصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائم في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا

يعرض في إلbas ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغير الصيغ التي يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر ولكننا ما وصلنا الى التناقش في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون الموافقة عن أمر لا يمكن أن يناقيا الاستقلال الذي يرمون اليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافي ذلك الاستقلال اذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجياً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً وبعضهم قليلا ولم نصل الى هذه النتيجة الا بعد ما تباهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً فمود الى ذكره بالاسهاب قريباً فاننا وافقنا على طلب المصريين كنا حازمين على مقاومته في أول الامر وانما وافقنا عليه لعلنا انه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه فرأينا انه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثممه لا يمد غالباً علينا اذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع

برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

أعجبنا التسوية التى توصلنا اليها نظراً الى ماهى عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لحل اهل مصر على قبولها وبعد ذلك بان تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لايزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما اننا نحن لا نقدر أن نعدهم بان الحكومة البريطانية والاممة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا والذى طلبناه منهم انما هو أن يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التى وصلنا اليها نحن وايامهم معاً من صميم قلوبهم لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح . وان لم يكن لنا نحن هذا الامل فن العبت أن نجذب هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له انها حل للقضية المصرية لاننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر ولكن اذا كان يقتنع بان تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تقول الى تحسين العلاقات تحميماً دائماً والى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم

و بين المصريين في المستقبل

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا الى هذا الحد خوفاً من أن ينكره كثيرون من أتباعهم في مصر ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتخوير في الشروط المتفق عليها وذلك بالاكثر في شكلها لكي يجعلوها أقرب الى قبول الرأي العام المصري فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لاننا نحن أيضاً مضطرون الى مراعاة الرأي العام البريطاني كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تقضى الى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذاً له

(ب) مذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة الى حين ريثما يزور بعض اعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة الى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فاذا احسن الناس ملقاها كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب

ثلاثة او اربعة من رفاقه في السفر

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الاعضاء المصريين .
لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن
يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذالم يقابل تلك الشروط
بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان
المنافشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبر غور
الرأى العام المصرى اكثر مما تيسر لنا سبره في مامضى وأن تقارن
بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه
كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي
تجدها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً . فكان وضع
هذه المذكرة خاتمة المساعى التي سعيناها لافراغ نتيجة مناقشاتنا
في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل
الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى فهذه
المذكرة التي سميت اتفاق ملتر وزغلول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر
عليها وانما هى رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد
وضعها فدفعها اللورد ملتر الى عدلى باشا الذى كان وسيطاً بين
الفريقين وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن
يوصلها الى زغلول باشا واصحابه وكان المفهوم انهم يستعملونها
كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة في ١٨ اغسطس

وهذا نصها : —

ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت
بلندن في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر
وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغول باشا وأعضاء
الوفد المصرى وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضاً
وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على
أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما
فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية
بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغول
باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها
وأهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية
مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونة المبينة فى المادتين ٣ - ٤
وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحdan قلباً على تأييد الخطة
المقترحة هنا باتباعها لا يصادف نجاحاً « الامضاء » ملنر »

مذكرة

١ - لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم
تحميد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحميذاً دقيقاً ويجب
تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا
وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : —

٣ — أولاً — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانته مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

٤ -- تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية : —

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثالثاً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما يستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر (ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيماله مساس

بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته
في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها
الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات
الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى
التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لمنع أن يطبق على الاجانب
أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد
بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون
مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية
تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى
مصر لمنع ان ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن
موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن
لا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً جائراً
على الاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع
المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات
(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين

(سابعاً) الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية، قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية في اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

٥ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامي جديد تسيّر حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقتضى بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتقتضى ايضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات. تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

٨ تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل ايضا احكاما تقضى بما يأتى : —

- (اولا) لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون
- (ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبي بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين
- (ثالثاً) تتحول مصر موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا
- (رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر

فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما فى المسائل التى يناهزها ماس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها (خامساً) تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر (سادساً) تضمن ايضاً حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات ايضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية

٩ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت

بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً الى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية وتعهد الطلب الذى

تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم

ج - سياسة المذكرة

(اولاً) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

ان سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بمجملتها للنتائج التى توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التى ابناءها آتفاً ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى ابعدها واهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر فى تعيين ممثلها فى البلدان الاجنبية فقد كنا ولا تزال نرى من المبادئ الاساسية ان تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى بوجه العموم • وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية • وواضح انه لا يمكن ان ينتظر

من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار اذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية او غير مطابقة لها وهذه اولية لم ينازعنا فيها احد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين انهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن ان تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأى في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا ان عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على ان الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وانما قلنا انها تدل عليها دلالة كافية لانه لا يجب ان يبرح من البال سواء كان في هذه النقطة او في غيرها اننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التى تذكر بالتفصيل وبعز يد الضبط والتدقيق في المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب ان تكون مصر حرة في اختيار سياسة اجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » اذ خلاف في ان موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال انما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة ان تبقى ادارة جميع علاقاتها الخارجية في ايدى بريطانية

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فأتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم تقلت أعباء ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادئ الامر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فان المصريين أجمعوا على ان انكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل ابناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا تفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن انهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين

جميعهم والسلطان ووزرائه في جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الاخرى . وكانوا كلهم ممتعضين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامى البريطانى وكذلك كانوا كلهم يرجون انه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ ايضا بعد زوال السيادة العثمانية ان الذين ترسلهم مصر الى البلدان الاجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الاجنبية فى مصر

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولا صريحا باتا اننا اذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين ارضاء تاما بمرأعاتنا غرة نفهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أأنتم حائتون فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الاجنبية يحسن المصريون رعايتها اكثر مما يحسنه

غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلا جداً لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم ايضاً ففي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأكدها على مسامعهم وهو انه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب في مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة لان قلة وجود اصمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغيرهم بتعدي حدود وظائفهم حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسموا بانه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذي نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتتح للاجانب

سبيل الدخول في شؤون بلادهم بالقاء الشراً ولا بينهم وبين بريطانيا العظمى وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

هذه هي الأدلة والبراهين التي حملتنا على إعادة النظر في مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا للوفدصريحاً أن تساهلنا في هذا الأمر قد يأتى الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني ويخشى أنه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته وإذا بنينا حكمنا على مانشأ عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه في دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجة الراجعة هي في جانبه بلا مشاحة لانه مادام الجفاء والخلاف ضاربين أطنا بهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الاجنبية فالجمعية التي أنشئت لنشر الدعوة ضد انكسار تنشرها بمجد واجتهاد منذ اعوام في سويسرا وفرنسا وايطاليا والمانيا ولا علاج لذلك الا باعادة علاقات الوداد ونحن نعد السياسة التي أوضحناها هنا كفيلة بذلك فاذا تمت لنا هذه النتيجة في اعطاء الصفة السياسية لممثل مصر في الخارج نافع لنا لا محالة لانه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين

بالمصالحة وبقوا مصرين على ادامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر
اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وايقافهم
عند حدهم اذ لا يسع معتمداً مصرياً الا الاعراض في كل عمل
يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر
في الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الاهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة
« حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصالحة بريطانيا
العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية
فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطي بريطانيا العظمى — متى
كانت حليفها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة
نفسها أي انها تعطيتها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز »
في سلسلة استحكاماتها الامبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم
يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام
الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين
الطيران الخ لإدارة الاعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لانه
يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر
تعطي شيئاً بدلاً مما تأخذه فكأن بريطانيا العظمى تتعهد في
معاهدة المحالفة التي تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر

فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وانصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة
الامبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو
لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة

وأصعب من هذه المسألة مسألة ابقاء قوة عسكرية بريطانية
بمصر أيام السلم وفيها أيضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر
ما اهتموا بصفتها فبقاؤها في مصر سألغ عندهم مادامت تعتبر قوة
يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية
البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) في مصر
اذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ولم يمتحوا
مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافيهم بأن مقدارها
يتوقف على الاحوال الخارجية وانه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع
الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة اذا
كانت مصر في خطر بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية
لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون
المصريين انفسهم

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيداً لحوالي ان يكون معسكر
تلك القوة على ضفة قناة السويس وفضلوا ان تكون تلك الضفة
الشرقية ولكن لم يكن في امكاننا أن نوافقهم على ذلك لان
وجود جنود بريطانية في « منطقة القناة » المحايدة يمكن أن

يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة الدولية إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية. فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالاً دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل أن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً. أن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح «عقد ارتباط» كل تلك المواصلات برية كانت أوجوية أو بحرية. فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرهما من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المنوية ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر فنظام الإدارة الداخلية الحالي برمته بني الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر فاذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا

خيف من تقوض أركانها وخراب بنائها بل ان التسرع في تخفيض
عدده يخشى ان يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن ادارة اعمال
الحكومة كثيراً

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين
البريطانيين منها الى سوء الادارة الذى اتقناها منه وان جميع
الشعور والمساوى القديمة تعود الى ما كانت عليه لان عدد
المصريين الذين صاروا اكثفاً علماً واخلاقاً للاشتراك فى اعمال
الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازدياداً عظيماً فى عهد الاحتلال
واعتماد المصريون جميعهم من اعلام الى ادناهم ان تكون اعمال
حكومتهم وادارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون
عليها اذا عادت الى مساوى العهد الماضى تماماً . ولكن مع هذا
كله لا يخلوا الامر من خطر على البناء الجديد ان يتداعى بنيانه اذا
ابعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

فمن الطبيعى والحالة هذه ان ينظر بعين الهم والقلق لاول
وهلة الى الاقتراح الذى فحواه ان تترك الحكومة المصرية المحضة
وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى اخراج من تخرجه
من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب ولكننا
اذ تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحسنا فيها
بهدهوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لان من يظن ان وزارة

من الوزارات المصرية تقدم يوماً على اخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك وحسبنا تصور الحالة التي تبئت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم نجاة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام ادارتها حتى تحكم بأنه مامن عاقل يلقي بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والحن ثم ان الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه ايضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لانها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيته . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أى لقب آخر يلقب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم انه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد خليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي مصالح الاجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم وبهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط في استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً .

هذا ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم .
وان الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لايأمر وهم وينهونهم
يزيد رغبتهم في الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها
اذ ما من مهري عاقل يتسنى بمجد أن يستغنى عن مساعدة
الاجنبي لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء
عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل . لكن المصريين
عامة يعتقدون -- وهم مصيدون في اعتقادهم -- أن جلب الموظفين
البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم
معتصمون بهذا المبدأ وهو انه لايجوز تعيين بريطاني او اجنبي
آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم .
فهم يتطلعون الى الزمان الذي يعين فيه رجال من أبناء وطنهم
في وظائف الحكومة كلها أو جالها ويشعرون أن التقدم في هذه
الجهة كان ابطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم
لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع
احترامهم وكثير ما هم . وكذلك يأبون أن يمنعوهم من استخدام غيرهم
من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل (*)

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين
الاجانب في الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفاً
تبين كيفية توزيع جميع الوظائف في ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى
الى بعض في سني ١٩٠٥، ١٩١٠، ١٩١٤، ١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف الى وظائف
ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كمنترات)
ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة
ظهورات) أما القسمان الاخيران فالمستخدمين ٩٨٥٠ في المائة منها
مصريون ولذلك تكون المزاخمة فيها غير زائدة

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين
من انعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم لاننا اذا ضربنا
صنفاً عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني
ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه
وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنين منها
فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في
المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من
الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين
والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في
المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت
لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت
الوظائف الى ست درجات الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من

(٩٧)

أدنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة وتسنى الوظائف الصغيرة والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج. م الى ٢٩٩٩ ج. م فى السنة

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج. م الى ٤٩٩ ج. م وينحط نصيبهم الى أكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ ج. م الى ٧٩٩ ج. م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج. م الى ١٤٩٩ ج. م ولكن ذلك راجع الى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المدبرون المصريون والقضاة المصريون اما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلدها المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج. م نعم ان فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيصرون مسؤولين عن ادارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير احسن من التدابير الحالية لتدريبهم واعدادهم لتقلد اعمال هذه الوظائف الكبيرة

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضنة فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال أولاً لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموائى والسكة الحديد والجمارك ومثل الاشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الانكليز وغيرهم من الاوروبيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وانما الذين يخافون من هذا التغيير هم

أما الجداول التى يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها فى السجلات غير كامل ولكنها كافية لادراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الاجمال فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥٠٤ فى المئة سنة ١٩٠٥ الى ٥٠٥٠ فى المئة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧٠٧ فى المئة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣٠١ فى المئة سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عنها من ٤٢٠٢ فى المئة الى ٥٩٠٣ فى المئة من المجموع كله

الذين يتقلدون مناصب ادارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمالنا لسلطتنا . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوية) وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بترقيتهم وأن ننجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبيعي وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل اصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق الى مصر اصلاح . ومع انهم كانوا في احوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا تفواً ووجهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوروبية وتعودت الجرى على اساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تقمعهم للبلاد وذلك لانه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدهما خيف انهما يؤديان الى

قطع كل تعاون حي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهم ليس
الاشخاص بل النظام اذ من السهل اثاره العداوة الآن عليهم بحجة
كونهم يجلبون الى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالاً للسود
الاجني وعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا
يعدون آلات بيد حكومة اجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في
محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الكفاء فيها . والدليل
على ذلك ان الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين
في الجيش غير مكروهين شخصياً بل اب اكثرهم محترمون
ومحبوبون ايضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولا سيما
اذا اقترنت باللفظ والكياسة فاذا تأمل الانكليز الموظفون في
الحكومة المصرية هذه الاعترافات وتأمنوا ومامن شئ يوجب
العجلة فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم ومامن خدمة
يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي انشاء شركة حبيبة بين
بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة
الحكم الذاتي

ولكن وان يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من
الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير
أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو
الذين يرومونهم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ

النظام الجديد فهو لا يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء اذ لا شئ يكدر صفو العلاقات بين الانكايين والمصريين في المستقبل من أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف عليهم فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكرهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون اذا أحتالهم الحكومة على المعاش بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى للمعاملة الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمعتاد الآن انه اذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مانحن بصده بعد تغير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظف حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

تستثنى المذكورة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٥ شيئين من المبدأ العام القاضي بان تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توظف غير المصريين فيها وهما على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالي وموظف في وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون في ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك » ورب قائل يقول بعد الذي تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذي أوجب استثناء هذين الامرين فالجواب على ذلك ان المسؤوليات الخصوصية التي تلتق على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطالبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهتمان الدول الاجنبية التي يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهيم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً في كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية في البلاد وسلامة ارواح الاجانب وأملاتهم فلضمان هذين الامرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الاحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الاجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها ومن المبادئ الاساسية التي تبني التسوية المنوية عاينها ان كل

سلطة تلزم لضمان مصالح الاجانب في مصر ولحمل الحكومات
الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم وهذا
هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يتي تعيين الموظفين الكبارين
المشار اليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على
أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على الآخر
مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالاجانب وقد وصفت
وظيفتهما وصفاً إجمالياً في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما
تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتفينا هنا أيضاً بالاتفاق
مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية :

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث
خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين
المصرية على الاجانب وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال
الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع
عام في التشريع المصري وهذا ما لم نكن نريده ولكن صعب
علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا
أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا
اذا جردناها من غواشيتها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتي :
وهو أن الحكومة المصرية تجدد نفسها كيفما التفتت مكتوفة
اليد لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات

الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً في تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائماً إلى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوى في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة القيود بالكلية . وهى ما دامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعماها . وهذا الحق الذى يقصده ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى

(د) — السودان

ان المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى اوضاعها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه

(*) — ان هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية والورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشارك فى تمييز السودان وادارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان

الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداهها دفع اللورد ملتر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى الى اى جهة من جهات السودان او يعترف به فيها » وان لا يقيم قناصل الاجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . اما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها الى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون

الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لايسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع لطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقتراح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية

الامضاء « مانر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكن)

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه الى الخطة العامة التي يلوح لنا انها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :-

أن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة الى

سواها وأما السودان فقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها تقوى عليه بعد ما زادت تذكّار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائماً روابط واهية فان الفاتحين المصريين اجتاحتوا أقساماً من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعانى وكان فتحها له في القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في أوائل العقد الثانى من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات الا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات انققت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت

عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة واسلمت الايدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لان الحاكم العام وان كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لاننا اذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي ادخال المبادئ الاولية لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذي نبحته بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السر رجند ونجت حاكماً عاماً عليها يعد أمجد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة . أما الحكومة الحالية فقبولة ومحبوقة عند أهل السودان والسلام والتقدم بخيمان على تلك البلاد الا فيما ندر

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي ان النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر وكيانها يجري مسافة مئات من الاميال في بلاد

السودان فمن أهم الامور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة اذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرعى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء اكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ولكن الامل وطيد انه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الاطيان التى يمكن ان تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرعى مسألة باعظم مكان من الاهمية . والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الاولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها اساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالتقسط ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد

السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واختياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الامر ويكفيها لقضاء اغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن ان ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب القاء مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ارجائه واختلاف طباع اهله واخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلائم السودان على الاطلاق وانما تلائمة الامر كرية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطيع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد في الحالة التي هي عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة رجالها وحسن ادارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد في جنب الذين يؤتي بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستزول كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين

يصيرون كفاً من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم الى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيين القابلية والميل الى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة اذ حاجة تلك البلاد الآن هي الى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام ادارى على غاية من الاتقان

ان القواعد العسكرية التى لاتزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً . نعم ان وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لاتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكننا نرى ان الزمان قد حان لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم ان وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملئكي عند سنوح أول فرصة

ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمي اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل. فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراءة الهندسية أن تأتى بها فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح يبنى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر.

هـ — زيارة اعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى اسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس . سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا ايضاً من لندن الى باريس . ثم سافر فى الحال اربعة من اعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود واحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المسكباني وعلى بك ماهر) الى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة

المذكورة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت
في مصر بعبارات الرضى والاستحسان

وحوالى ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغول باشا
نوه فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الآن وبما لقيه من
تأييدها وأشار الى المساعي التي بذلها الوفد لعرض القضية المصرية
على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيًا انهم اكتسبوا شيئًا
كثيرًا من الميل والعطف في البلاد الاجنبية . ثم استطرد الى
ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار
على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الامر الى زيادة
الوفد المصرى للندن والمناقشات التي جرت فيها وأعلن في الختام
أن الاقتراحات التي نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة
على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين
ممثلون للمفاوضة في عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

ونحاو هذا المنشور من الجزم يظهر انه أضعف الحماسة التي
استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في
بادئ الامر ولكن لما وصل الرسل الاربعة الى الاسكندرية في
٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابهاج والترحيب وأنعش وصولهم
التفأول في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية
الى زغول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن

الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تنبشير المصالحة في كل مكان

صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة في أول الامر وقال الناقدون ان الاستقلال المنوي لمصر ليس استقلالاً حقيقياً واحتجوا خصوصاً لعدم ادخال السودان في المشروع وقام في مقدمة المعارضين أربعة من أمراء البيت الخديوي الذين وقعوا المنشور المذكور فانهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس عموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً

ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسي في مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملي الحرية مطلقتي الحركة . أما الخطة التي جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فاذا عادت هذه

الجماعات من عندهم أبلغت الأمر الى جماعات أخرى في الاقاليم
فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام الى القابليين
بحيث لم يعض اسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى التضح أن
أكثريه جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة
المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة
بهذا الاستحسان العام شهادة الباقيين من أعضاء الجمعية التشريعية
في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم
تسعة وأربعين عضوا فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على
الاقتراحات وامتنع اثنان من اعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط
فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسها الى الاجتماع
فكتبتا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد
المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والخمسين عضوا
الباقيين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض
النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى
لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط وأهم هذه
النقط رغبة الناس اجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء
الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الاخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الاربعة من مصر الى باريس فى أوائل اكتوبر وانضموا الى زغول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوروبا وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا الى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان . وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضيق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات وأهم من ذلك إلغاء الحماية

رسمياً وأوردوا نقطة أخرى أقل أهمية من ذلك فأتضح لنا أنه إذا أعدنا النظر في هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائياً على كل حال . وان كل ما يسعنا عمله هو أن نتمد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولا عند الرأي البريطاني والمصرى . أما النقط التي قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من ان تعرض للبحث من الطرفين فحاولتنا ان نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي : —
 رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل

ويظهر من الاخبار التي عاد بها اليها السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة تقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط واني في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قرر القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتقان قبلما تمحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن ابداء أى رأى في النقط

الجديدة التي عرضتموها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية

والامر الذي يهمنا الآن بعد ان بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس وتقوى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تقضى مساعيها الى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازه بأسرع ما يمكن يؤدي الى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى أماني الشعب المصري وأنكم تهديدكم سوء الظن

(١٢٠)

وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلهما تعلمون مالا
يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها
كلنا أشد الرغبة »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد
الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن
مساعيه في هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يعد المصريين
شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاخص اذا كان غير قادر أن
يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى الغت الحماية نهائياً . وقد
اعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها
الى اللورد ملتر

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادرنا بكترا بعد ما
ولا بد لنا من القول ان مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة
من البداية الى النهاية ومع اننا افترقنا من غير ان نصل الى اتفاق
نهائي بل بقي كل فريق متمسكاً برأيه فقد استنتجنا ان شروط
الاتفاق المنوى وقعت وقعاً حسناً جداً في مصر سواء قبلت
بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن اكثر اعضاء الوفد ان لم يكونوا
كلهم كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام
اخيراً شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظراً الى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب والى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بمجهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجنا فنقول.

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستجوذين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالغاء الحماية التى كانوا يقولون انها تتضمن اباداة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر الى لندن بعد الهدنة وابعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الاحكام العسكرية . ثم ان البنود الاربعة عشر التى أعانها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وماحاحول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح احساس المصريين . نعم ان عمل الادارة فى زمن الحرب خلىق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشئ الى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله الى الناشد بدلاً ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وسارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللتقيام باعمال الادارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام ايضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة فى هذه الاحوال مضطرة أن تقوم باعمالها رغمًا من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون انفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح ادارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الاحوال الجديدة . ولكن

(١٢٣)

الهيّاج الذى ثار على « الحماية » زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتضامن بها المصالح البريطانية فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين وأصرّوا على أن معناها هو المعنى الذى فهموه لها فعاد الجدل فى هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه انه لا يمكن أن نصل الى الى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الامل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على انهم يرفضون كل حالة سياسية منخطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد فى بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنييل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن وانحصر اكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الامر الذى حسبناه محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيئاً جديد فقد عنيينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة

تحت سيادة سلطان تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد انعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا ان الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن اطفاءها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير جذبي تام بنقل كل السلطة الى ايدي مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مراكزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية او باعتداء اجني وان تكون ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم وان لا تعود الى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها .

واخيراً ان لاتجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية محجفة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب ان تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على ان السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية ثم وان حماية الحقوق الاجنبية مشكلة اشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات اعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية . كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين ان اعفاء الاحانب من الضرائب المقررة غير اموال الاطيان وعوائد الاملاك لايشل يد الحكومة اذا ارادت ان تزيد ايراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الاجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة ان تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع ان ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة . وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على ايراد كاف للخبراء الا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة

الاحكام العسكرية

فأوضح لنا انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تكون مستقلة الا بعد ازالة هذه القيود واذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولاب اعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراعى لنا انه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جلياً ان مصلحة مصر تقتضى الغاء الامتيازات واعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتتظر في القضايا الجنائية التى تتعلق بالاجانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر الا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة الا اذا كانت بحيث تستطيع ان تؤكد لهم ان مصر تبقى قادرة على ايفاء ما عليها من الديون . وأن أرواح الاجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التى لها تأثير مباشر فى

المصالح الاجنبية

واذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الاجانب فاننا نرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت فى الاربعين سنة الماضية تحمينا على الاعتقاد بان هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء . ولا شئ يخطر على بالنا أن يؤدى الى الفشل مثل أن تقيده هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على ان صاحبها موجس شراً تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نيائنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو اعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن ادارة حكومتهم . ومما يزيدهم ابطاء فى ذلك علمهم انهم اذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لا تمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزراءهم أن الاعمال الحسنة

التي يعملها الموظفون البريطانيون في الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم وعندنا ان الجوكلة يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون اليه لا أن يحولوا في سبيلهم لكي لا ينالوه وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال جبل الوداد بيننا وبينهم فانهم لما وثقوا بخلوص نيتنا اظهروا حسن استعدادهم حالاً لقدّر رأينا قدره وللإعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبما هم مدينون لها به من الشكر على اعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لانهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا في أنهم موافقون بكليتهم على اعظم زياتلك التسوية وانهم شديداً الرغبة في حمل اهل وطنهم على قبولها والظاهر لنا ان الرأي العام متجه الى هذه الاحالة وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت غالبية الى عهد قريب ومالت البلاد الى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دأمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر

لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهريّة ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينزع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إبطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حبذناها وعندنا أن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا لسركتيري اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لا تشمن حق قدرها . فان المستر ا . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذن الى الحاح رئيسنا عليه ورضي أن يصحبنا الى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الامر أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا الى انكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة أقامتنا بمصر لمعرفة التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة وماله من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

ولما تركنا المستر لويدي في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله
على المستر ا. م. ب. اتجرام من موظفي وزارة الخارجية (البريطانية)
وكان قد صحبنا الى مصر بوظيفة مساعد المستر لويدي وسكرتير خصوصي
للورد مانرو كانت واجبات وظيفته في الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة
ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيره متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون
له ديننا كبيرا على مساعدته !!

(الامضات)

مانر. رنل رود. أوين توماس. سسل. ج. ب هرمت.
ج. ا. سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

خطاب العلماء

خطاب العلماء

ارسل حضرات اصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى وعضاؤه خطاباً الى عظمة السلطان ورئيس الوزراء ولورد النبي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشار اليه جناب لورد مانن في تقريره (١) ارساله للصحف وقد نشرته جميعها وهذا نصه :

«ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة وما جرت به على البلاد من خطوب تفاشت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها . يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من ابداء النصيح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم في الارض وتوطيد العلاقات الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله

به في جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء
أجمعت الامة المصرية على التمسك بحقوقها الشرعى في
الاستقلال التام وأصرت على المطالبة به بكل مالهيا من
الوسائل المشروعة دون ان يظهر من جانب الحكومة
الانجليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق فأدى اذ ذاك الى
أحوال تشعر بما يحتاج النفوس من الريب والحذر والقلق .
فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتمطيل المصالح العامة
والخاصة

لذلك يرى علماء الازهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى
الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق
بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :

أن تفي الدولة الانجليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال
التام لهذا البلد الممتاز بيمراته المجيد وبمكانته الخاصة ومقامه
الراجح في بلاد الشرق أجمع

وبذلك تتمتع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما
يوجب الاسف الشديد . ويخلد أبناء الامة كلهم الى الهدوء

والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانجليزية
ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول
الاجنبية

هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا، قد أدبناها
قياما بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو
خير الشاهدين »

وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحب الفضيلة شيخ
الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وسعادة احمد باشا زكي
سكرتير مجلس النظر وسعادة محمد بك ابراهيم المستشار
بحكمة الاستئناف بهما عضوين بالمجلس الاعلى وبتوقيع
أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وجميع أعضاء هيئة
كبار العلماء ومدرسى الازهر الشريف والمعاهد الدينية
الاخرى

بلاغات الامراء

بلاغات الامراء

أصدر بعض أصحاب السمو أمراء مصر ثلاثة بلاغات
في المسئلة المصرية وقد نشرتها الصحف جميعها :
الاول في الثالث من شهر يناير سنة ١٩٢٠ وجهوا فيه
الخطاب للأمة وهذا نصه :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين
يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصري
ومرشد الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد
على الاول وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل
المعظم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو
مصر فجمعت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل
خزية تقطن هذه الارض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله
عليها بذات خدمة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر

جدنا الا كبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا
والمطالبة بحقوق مصر والمصريين وحيث ان الامة المصرية
الشريفة التى هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت
بالواجب عليها قياما يحمل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها في
المسلم بأسره وبما انه لم يبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة
طبقة الا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها
الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد علي
لا لنشارك أمتنا في أمانيتها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا
الى صدور أفرادها ونحمل أيدينا في أيديهم حيث اننا لسنا
الا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر
فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب
بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالاً تاماً
مطلقاً بلا قيد ولا شرط »

الامضات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي ابراهيم —
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

والبلاغ الثانى فى نفس التاريخ لجناب لورد ملنر رئيس
اللجنة الانجليزية ردا على بلاغه الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

« بما ان جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو
وطنها وعبرت عن أمانها طالبة الاستقلال التام لبلادها . وبما
أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع
على اخلاصه الذى لا يدع مجالا لاحد ان يتهمه بأنه يعمل
تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك
بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من
اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور
حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه
تقدم اليكم هذه المذكرة لتحيط جنابكم علما اننا لا نقتصر على
الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها
ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والنسك
بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا»
كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي ابراهيم .
يوسف كمال . اسماعيل داود . منصور داود



والبلاغ الثالث في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بمناسبة نشر
مذكرة قواعد الاتفاق وهذا هو نصه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان
من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في
هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت
فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها ونتشرف
بانتسابنا إليها.

وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير .
وأنا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأنا لا نبرر عقد
أى اتفاق ينافي أو ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالاً
تاماً حقيقة بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا في هذه المسئلة الخطيرة والأمة الراى
الاعلى فيها . والله يهديننا جميعا الى الصواب »
عمر طوسون . اسماعيل داود . سعيد داود . محمد
على ابراهيم

* * *

هذه هى البلاغات التى لو كان مصطفى كامل أو محمد
فريد حيين لأذاعوها فى الخافقين ولاعتبروها آيات بينات
من آيات الوطنية العالية . فأن أمراء مصريين ينزلون الى
ارادة الأمة ويعلنون للملا أنهم لا يقبلون الالمبادئ التى
اعتنقها كرام الوطنين فى كل عصر لجديرون بالتعظيم والاکرام
من كل مصرى يعرف معنى الوطن والوطنية . ولا بد أن
يكتب تاريخ مصر صحيفة قيمة لهؤلاء الأمراء كما ينزل الذين
حملوا عليهم لوطيتهم الى الدرك الأسفل من الاحتقار
والازراء وما مستقبل هذا التاريخ يبعيد :

بلاغ الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاربعاء
٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ على أثر اذاعة بلاغ اللجنة الانجليزية التي
يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

أولاً — توجيه كلمة الى أعضاء الحزب خاصة والى الامة عامة
وهذا نصها :

أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للامة ان الحكومة
البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما اوفدت اللجنة الى
مصر الا لغرض واحد وهو التوفيق بين امانى الامة وبين مالدولة
البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على
الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها واطهر جنابه
رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للامة المصرية
وانها ترغب رغبة صحيحة صادقة في ان تكون الصلات بين
بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر
فيتمكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم
تحت انظمة دستورية — هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته
الصحف المحلية وليس للحزب الوطني ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة
بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التي اعلنها للامة مراراً وتكراراً

والتي ابانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطابة التي القاها باسمه حضرة على بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأييد المنفقور له رئيسه في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري وهذا خوارها .
« أن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وأنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها رسميا وايدته بمجلاء الجنود الانكليزية عن وادي النيل وسحبت اعلان الحماية

» انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنر وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية فان الامة المصرية تشمر اذ ذاك بأن انجلترا وفّت بوعودها وبرت بمجهودها وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لاتمس استقلالها التام في أمورها الداخلية او الخارجية وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ومستر بلفور ضارين باستقلال مصر التام عرض الافق وما دامت البلاد محتلة بجيشين احدهما حربي والثانى ملكي وما دامت الاحكام العرفية

. وما دامت حرية القول والكتابة محجورة !!
« نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق ارض مصر على مشهد

من العالم المتمدنين فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون
معناها الا التنازل عن هذا المطلب الاسمى — مطلب الكرامة
والأبء — مطلب الاستقلال التام . لذلك ينصح الحزب الوطني
المصرى للامة بأسرها ان تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال
التام والا يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فانه
لا يكون استقلالاً تاماً بمناه المرسوم . فالمناخبة على مقاطعة كل هيئة
بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل
انجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصرى
ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته في
الوجود »

ثانياً — قررت اللجنة ارسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل
الدول المختلفة فى مصر ولجميع لجان الحزب فى أوروبا المناضلة عن
الاستقلال التام لواءى النيل »

وكيل الحزب الوطني
على فهمى كامل



بيان من سعد باشا زغلول

الى الامة المصرية

« اخواننا الكرام

نهضت الامة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الاصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام . على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها . ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطالبها . حينما وجدوا للسعي سبيلا . فتحملوا هذه الامانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الامة ولقد امددهم ابناءؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم . وضحوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا

صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث . على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل . حتي استفز بيانه الكثير من الاحرار في البلاد المتبدينة الى الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها .

فرات الحكومة الانجليزية ان تبين لجنة لتحقيق أمرها . والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها . فانققت كلمة الامة أن تقاطعها لعلها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت امر المفاوضات الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث اتت ثم دعت له للمناشاة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها . فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تلمون ثلاثة من اعضاءه الى لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس في مصالح انجلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لوندرة للدخول في المفاوضة . ولقد باشرنا منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا . والثاني منا ورفضته هذه

اللجنة كذلك والثالث منها وهو الاخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل المناقشة في الاساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لانه تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً تنفيذه على غير ارادتنا . وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهر لنا اللجنة ملتر عدم رضا نابه .

غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانها رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة لا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولون واصحاب الراى فيها وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالتزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمايركم والتأمل في حاضركم وقابلتكم رايتكم فيه بالرفض او القبول . فاذا رفضتم اعلن الوفد رسميا رفضه واذا قبلتم

تمت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد
التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع
نظام دستوري للبلاد

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلمكم الصواب في ترويكم
وأن يكمل بالنجاح مساعيكم آمين

سمد زغلول ،

فينشي في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

بلاغ

من مندوبي الوفد المصري

في الطور الحاضر المسألة المصرية قد يكون من مقتضيات
التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد الممتدين إلى
مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التي اعتبرت أساسات
الاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل
أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية متمضات
من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن
الحالة النفسية للرأى العام المصرى من حيث تعطشه للوقوف
على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الأعضاء
المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجاً . كل
ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً
ضرورياً كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً

غير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً في هذا الاتفاق اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لاقبله وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأى موكلية حتى يعلم ما اذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصالح أساساً للمعاهدة

١ - (وقد نشرت قواعد الاتفاق في مذكرة لورد ملتر)



٢ - مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣- مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه لما وصفت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملنر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها رأى الوفد أخذاً بالاحوط واستمسكا بنص الوكالة على اطلاقه ان لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قيامت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

الخطوة

أما الخطوة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستشارة

برأى الأمة فربى الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة
النمائية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم
وسماع رأيهم فيها. كما انهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات
ولقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ، نرجو أن يسدد
الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد

تحريراً في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود أحمد لطفي السيد وإصا واصف

عبد اللطيف المكياني علي ماهر

حافظ عفيفي مصطفى النحاس



قرار الحزب الى وطني

في قواعد الاتفاق

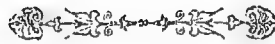
اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد حضر اجتماعها نحو ٢٢ عضوا من اعضائها وتلت التقرير الذي قدمته اليها اللجنة المسكفة فخص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتي نصه :
أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المسكفة فخص قواعد الاتفاق بصيغته النهائية التي ستنشر بعد .

ثانيا — اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية ومعمدة اتفاقية السودان اعتمادا ضمنيا

ثالثاً — ابداء النصيح للامة المصرية ألا تقبل هذه القواعد
أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا

رابعاً — القاء التبعة امام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية
وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع
خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطنى بجميع الوسائل
المشروعة »

وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل



نقرير الحزب الوطنى

فى تواعد الاتفاق

تمهيد

دخلت انكيترا بلادنا فى سنة ١٨٨٢ واحتلتها احتلالا عسكريا مقرر قبل ذلك ببضعة أيام فى عقد ترايبا الدولى الشهير الا تسمى لتلك أى جزء منها أو أى شىء من مرافقها ولا للحصول لنفسها على مركز ممتاز فيها مجاهرة بلسانها الرسمى أمام العالم كله أنها انما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول العدو وان احتلالها وقتى ويوم الجلاء قريب .

غير أن هذه الدولة العريقة فى فن اخضاع الشعوب لحكمها والتي تدين من قديم بمبدأ التوسع فى الاستثمار ولا تقرط فى تطبيقه كاملا سمت لها فرصة كما ينطق بذلك تاريخها الماضى والحاضر - هذه الدولة كانت أضمر لنا غير ما تظهر وترمى الى غاية خفية هائلة هى تملك بلادنا وادماجها فى امبراطورتها

ولكي تصل الى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية
تسير عليها ولا تتحول عنها فالى هذه الخطة ينبغي الرجوع
دائما لفهم مرامى سياستها .

أما هذه الخطة فتتشعب الى طريقين يتلاقيان عند
الغاية المذكورة أحدهما ترمى انجلترا باتباعه الى الحصول على
مركز فعلى فى بلادنا والى وضع يدها عليها والآخر تريد أن
تصل به الى جعل مركزها الفعلى شرعيا ووضع يدها المعيب
قانونيا واحتلالها المسكرى المؤقت احتلالا دائما متنفذا مع
موجب القانون الدولى العام . ذلك لتأمين على غنيمتها من
طوارىء المستقبل القريب أو البعيد .

ولقد سارت فى الطريق الاول فنجحت فيه واكتسبت
المركز الفعلى ووضعت يدها على جميع مرافق البلاد وتغللت
فى جميع شؤونها وصارت بفضل وظيفة (الاستشارة) التى
اكتسبتها لنفسها صاحبة الكلمة التى لا ترد .

واقدر يعجب البعض اذا علم أن انجلترا ورجال سياستها
يفسرون كلمة (المشورة) المدرجة فى قاموس سياستهم المصرية

(بالامر) الواجب الخضوع له فإن اللورد جرانفيل فسر لها بذلك في تلقاؤه الى السير بارنج في تاريخ ١ يناير سنة ١٨٨٤ وبذلك أيضا فسر لها اللورد ملن في كتابه «أنجلترا في مصر» (ص ٦٩) وعلى هذا التفسير سار المستشارون الإنجليز في مصر.

تعلم إنجلترا الخطأ الذي تتعرض له اذا هي اطاعت عند المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقايات السياسية وتحولات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان فتكون كحائز المقارب غير سند لا بد من اخلائه عاجلا أو آجلا.

ومن أجل ذلك كانت ولا تزال الى اليوم تعمل على كسب مركزها الصفة الشرعية غير أن مجهوداتها في هذا السبيل ذهبت كلها ادراج الرياح.

فكرت في السودان فألزمت الحكومة المصرية تركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر وهو منها الجزء الذي لا ينفصل وبعد بضعة سنين اشارت باسترداده فلما استردناه قالت

أنها شريك تنافيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

وفي سنة ١٨٨٣ حاولت بواسطة اللورد دوفرين أن
تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر
لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية .
ولما لم تفجح في مشتري الجزية حاولت أن تنزع الباب
العالي ليعلمن استقلال مصر التام داخلا وخارجا رغبة منها
في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت هي فيها وسائر الدول
باحترام أملاك الدولة العلية وتهدم هذه الحواجز القانونية
التي تحول بينها وبين مصر ولكن الباب العالي فطن الى غايتها
فأبى أن يجيب هذا الطلب

وفي سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٧ حاولت عينا في مفاوضات
درومند ولف الشهيرة اكتساب الصفة الشرعية فحددت
جلالها عن مصر وقتا قريبا غير أنها اشترطت الاعتراف لها
بحق اعادة النظام فيها اذا طرأت طواريء بعد جلائها فاحبطت
فرنسا عملها وفسد تدبيرها

وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد التي على خط الاستواء تعاقدت إنجلترا في السنين (٩٠ و٩١ و٩٤) هي والمانيا وايطاليا وحكومة الكونغو الحرة على تعديل الحدود السوانية ثم قالت ان قبول الدول هذا التعاقد معها اعتراف ضمني بمركزها في مصر

وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي هي وفرنسا واعترفت بهذا الاتفاق دول المانيا والنمسا وايطاليا ولكن ذلك لم يغير شيئا من مركز مصر بالرغم من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ تعليقا على هذا الاتفاق ما نصه « أصبح مركز الحكومة البريطانية شرعيا من الجهة السياسية »

لم تقف مجهودات إنجلترا عند هذا الحد ففي سنة ١٩٠٨ حاولت أن تنال من الامة المصرية اعترافا ضمنيا بشرعية احتلالها وذلك ان الحزب الوطني لما ألح على الخديوى في طلب رد الدستور الى مصر وتبعته في ذلك الجمعية العمومية المصرية ومجلس شورى القوانين انتهز السر ادوارد جراي

وزير خارجية إنجلترا وقتئذ هذه الفرصة وقام في مجلس البرلمان خطيبا ينادى بان رد الدستور لا يكون الا بعد استشارة إنجلترا راميا بذلك النداء الى توجيه نظر الامة المصرية الى إنجلترا لتطالب منها الدستور ونكون بذلك قد اعترفنا لها بحق التدخل في شؤوننا

ولم يخف على المرحوم فريدريك رئيس الحزب الوطنى غرض السير ادوارد غراى فالقى خطبته التى رد عليه فيها بقوله « ان مجرد ذكر قبولها (أى قبول إنجلترا) فى الامر العالى الصادر بالدستور يعتبر رضاء باحتلالها واعترافا بسيادتها وتدخل مصر بذلك فى دائرة مستعمراتها

وهكذا فان إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التى رسمتها لنفسها مخلصه مجدة لتنفيذها غير انها مع ذلك كله لم تحصل على مستند صحيح يجيز لها البقاء فى مصر أو التعرض لشؤونها وانى اتفاقية سنة ١٨٩٩ واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ وتحكم إنجلترا فى مصر وسودانها تحكما فعليا كل ذلك لم يغن فتىلا فى نظر

القانون الدولي وان القانون الدولي وعلمائه والمؤلفات
القانونية الدولية ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي
من جهة وانجلترا من جهة أخرى كلها لا تعترف لانجلترا
بمركز شرعى في وادى النيل . كما تعتبر وجود الاحتلال
الانجليزى وتحمك انجلترا فيما يخالف القود والمعاهدات الخاصة
التي عقدتها انجلترا على نفسها

بقيت الحال على ما هي عليه فلا انجلترا اتى عن قصدها
ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية الى ان قامت الحرب
الكبرى فاعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ وفى ١٩ ديسمبر خلعت الخديو عباسا وعينت
مكانه البرانس حسين كامل باشا بلقب ساهطان مصر وبملا
وفاته عينت مكانه الساهطان فؤاد ثم رتب الوراثه فى
هذا العرش

وفى معاهدتى فرساي وسان جرمان اعترفت المانيا
والنمسا بالحماية الانجليزية .

وفى معاهدة سيفر اعترفت حكومة الاستانة بهذه الحماية

ونص في المعاهدة على انتقال سيادة الباب العالى الى انجلترا
قلنا ان انجلترا تريد سنداً صحيحاً مطابقاً للقانون الدولى
وانها ترمى الى الحصول على هذا السند من يوم دخولها
مصر ونقول انها الى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح
فلا اعلان الحماية ولا ترتيب وراثته السلطنة ولا معاهدات
الصالح مع الدول ولا اعترافات تركيا. لاشئ من ذلك يعطى
انجلترا سندها القانونى المطلوب .

ان الحماية اتفاق بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً
بموجبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شئ من
سيادتها للدولة الحامية .

فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد
الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعاً
على الاعتراف بوجودها

ان الحماية أشبه العقود بالبيع وفى الواقع فانها بيع
للسيادة كلها أو ليعضها ولا يصح عقد البيع مالم يكن مهوراً

بمقتضى المالك وكل ورقة لا تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه ولا تنهض دليلا على صحة البيع

تعرف ذلك انجلترا وتعرف أن قبول الامة المصرية للحمايتها هو ركن وجود هذه الحماية كما انها تعرف ان الاعتراف تلك الدول بها لا يفيد لها شيئا أمام القانون الدولي . ما دام عقد الحماية نفسه لم ينعقد . وما اعتراف الدول الانمائية وثيقة عليها . باحترام عقد الحماية عند انعقاده . وان في تصريح رئيس الولايات المتحدة الذي أبلغته دار الحماية الى الصحف ونشرته في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ ما يؤيد ذلك فقد جاء فيه « ان الرئيس ولن يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك » (أى في تفاصيل اعترافه بالحماية)

وتعرف فوق ذلك انها لا تستطيع في أى وقت أن تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمنا فان الحركة المصرية التي سمعها العالم كله ناطقة بأفصح لسان يرفض الحماية رفضا صريحا

من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد

بيننا وبينها عقدا تنال فيه اعترافنا لها بالحماية . تريد أن
تحدد بدقة العلاقات التي تدعى وجودها الآن بيننا وبينها
تريد تحديدها بدقة لان عنوان « الحماية » عنوان واسع
تقع تحته أشكال مختلفة من الحماية.

وان مهمة لورد ملتر صاحب الكتاب المعروف على
مصر والذي استحق من دولته لقب لورد أوف كابتون
لانه نجح سنة ١٨٩٨ وما بعدها في المهمة التي ندب لها وهي
ضم جمهوريتي الترنسفال والاورانج الى املاك انجلترا والتي
يشغل الآن وظيفة وزير المستعمرات الانجليزية . ان مهمة
هذا اللورد المحنك هي الحصول على قبول مصر الحماية
ليتم لانجلترا هذا الامر ولتنال المركز الشرعي الذي تجدف
طالبه من سنة ١٨٨٢

ومن الخطأ الاعتقاد بأن انجلترا تستطيع أن تستغنى
عن هذا القبول ولقد رأينا كيف انها من يوم دخولها مصر
لاتنام عن هذا القصد واننا لنشاهد الآن معاجلتها هذا القبول
وشدة حرصها على طلبه . ومن يقرأ تاريخ انجلترا مع ارتقاء

لا يتردد في التسليم بصحة ما نقول فان السياسة الانجليزية
عند ما شرعت حوالى سنة ١٨٠٠ في الغاء برلمان ايرلندا وضمها
اليها كان لابد لها من موافقة ايرلندا فالنجات الى شراء
أعضاء هذا البرلمان وسطر التاريخ في صفحاته ان هؤلاء
النواب الذين كانوا محل ثقة أمتهم وموضع اجلالها واحترامها
خافوا هذه الثقة وغفلوا عن واجبهم حيالها وباعوا بلادهم
بيع السالع البائرة وقضى هذا البرلمان على نفسه بالغاء في ٥ فبراير
سنة ١٨٠٠ بأغلبية ١٥٨ صوتا ضد ١١٥ (كتاب نفسية الشعب
الانجليزي لامبل بوننى صفحة ١٤١ - كتاب عدوتنا ايرلندا
لاسكو فليز ص ٨٦)

جاء اللورد ملنر ولجنته الى مصر لمفاوضتنا في
(شكل الدستور الذي يصلح اكثر من سواه تحت الحماية)
فقطنت الامة المصرية الى ما ينطوى عليه قبول مبدأ المفاوضة
من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن اغفال الصفة
الاولية في قضيتنا وادراجها ضمن قضايا انجلترا الداخلية
فلمتنعت عن المفاوضة وأجمع أبنائها على مقاطعة اللجنة

وكأننا نسمع الآن ونحن نكتب هذا التقرير أصوات الاحتجاج
التي ارتفعت من كل طبقات الأمة كأننا نرى الطلبة وقد غادروا
مدارسهم والمحامين وقد امتنعوا عن المرافعة والموظفين وقد
تركوا دواوينهم. والتجار وقد أغلقوا مخازنهم والمجاسين
المنتخبة في مختلف المديريات والمدن وقد دونت احتجاجاتهم
ووقفت جلساتها. والعلماء والاعيان والاطباء والصناع والعلماء
وكل الطبقات وقد انتظموا مواكب تنادى بالمقاطعة. كل
ذلك كان احتجاجا على مجيء اللجنة بل كأننا نقرأ الآن تلك
الكلمات الذهبية الجليلة التي كتبها سمعة باشا تحذير امين
المفاوضة. تلك الكلمات البديعة التي استظهرها بناؤنا ورددت
صداها في الجامعات والمجالس والجوامع والسكناس وتناوشت
بالتمليق الجميل الكتاب والمصحفون !

رأى اللورد مانر هذه الحركة العجيبة فعز عليه وهو
الذي قالوا عنه انه سيجعل أبا الهول على افشاء سره وهو
الذي اوقع بدهائه وصبره وثباته الترنسفال والاورانج

في الشرك من قبل . عز عليه ذلك فلم يتردد في أن يرسل
على هذا البلد بلاغه الرقيم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاليامن لفظ
الحماية متضمنة منها ونظامها المقرر في خطبة اللورد كرزن
وبث أعضاء لجنةه وأعوان سياسته خلال الديار يهيمسون في
أذان الناس بحسن نيات إنجلترا وأوعز الى ساسة الانجليز
وصحفهم ليكتبوا كتابات مملوءة بالمجاملة والمطغ وما زال
بقا حتى تمكن اخيراً من عرض قواعد مشروعه على الامة
المصرية .

فالواجب على كل من يتعرض لبحث هذه القواعد
أن يفكر طويلاً في التبعة الكبرى الملقاة على عاتقه من جراء
ابداء رأيه ويتمعن النظر ويدقق الفسك في نصوصها وما يمكن
أن تحتمله من المعاني والتأويلات لأن يكتمل منه بنظرة
سطحية منخذ عايب بعض ألفاظها كاستقلال والدستور والتمثيل
الخارجي ثم ينشر رأيه في الناس . وبهذه المناسبة لا يفوتنا
لفت النظر الى عدم الاخذ بالعبارات التي تصدر تفسيراً لتلك

القواعد ولا بما يسميه الحاملون للمشروع تأكيدات فان هذه التفاسير والتأكدات غير ملحقه بالقواعد ومن المسائل الأولية أن كل ما ليس منصوصا عليه في العقد لا يقيّد المتعاقدين وكل ما يصدر شفويا من المتعاقدين وقت التعاقد ولا يدخل في نصوص العقد لا يصح الاخذ به والبناء عليه

ولا يفوتنا اننا الآن امام تعاقد مع إنجلترا وهي دولة لها أساليب خاصة في تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطئ الذين يقولون ان السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ويكتفى لادحاض هذه الفكرة ان ينظر الانسان الى ما أضافته إنجلترا الى البلاد التابعة لها أو الوافدة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصلح الحديثة ولم يصدر من سياسة إنجلترا الرسميين ولا من حكومتها أى تصريح أو أى عمل من شأنه تبرير القول بمدول إنجلترا عن التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض .

قواعد الاتفاق

ان هذه القواعد تؤدي الى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر.
- (٢) — يتضمن تمسك انجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وقراراً
ضمنياً من مصر بهذه الحماية.
- (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية
والخارجية.
- (٤) — يتضمن اقرار مصر لاتفاقية السودان المنعقدة
في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وستتكام على هذه النقط جميعها.

النقطة الاولى

نقول أن هذه القواعد تؤدي الى اتفاق خال من المزايا
بالنسبة لمصر ولسنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين في
الحكم لأننا نقدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام

الله تبعه ابداء الرأى فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر
هذه التبعة بحق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع
فى الحكم .

أنصار هذا الاتفاق يقولون أن المشروع يعطي مصر
المزايا الآتية :

أولاً - الاستقلال

ثانياً - التمثيل السياسى

ثالثاً - المجلس النيابى

رابعاً - التخلص من الموظفين الأجانب

خامساً - حرية التصرف فى مائتنا

سادساً - الجيش والاسطول

سابعاً - إلغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً - دخول مصر فى عصبة الأمم

وسنزين فيما يلى أن لا شىء من ذلك فى القواعد

المعرضة

أولا - منية الاستقلال

أن الذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدي الى حكم صحيح . ومن الغريب أنهم على اختلاف أماكهم ومنهم اتبعوا في بحثهم جميعا طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال .

أغفلوا الكلام جميعا على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها نفسها على الارض المصرية واخذوا في تصغير شأنها وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة اعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها فاذا

زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحدت دائرتها بتدخل دولة أخرى فلا استقلال .

مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد فله وحده حرية التصرف في شئون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر وأما الدولة الناقصة الاستقلال مثل القاصر أو الشخص الخاضع في تصرفه لمصرف فهي لا تملك لنفسها التصرف أو لا تملكه وحدها لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف . فذع الآن جانباً حقوق الارتفاق التي تريد انجلترا أن ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم نقش في القواعد عن أهلية مصر السياسية فلا تجدها الا مددومة أو على الأقل محدودة . تجد انجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في الداخل اذ انها أخذت حق وضع النظام الداخلي للحكومة وهي التي تدير السياسة في الخارج لانها قيدت سفيرنا بقيود لا قبل له باحتمالها . بقيود تؤدي حتماً الى مباشرتها لاعمالنا الخارجية وسنبين في موضع آخر الافتيات على مصر في أهليتها

اغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص
القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية
دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا ان هذا النص اعتراف
من إنجلترا بالاستقلال - على ان نظرة دقيقة في نصوص
القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة
لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ - تقول الفقرة الاولى من البند الثالث « تعقد معاهدة
بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بتوجبها
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »
ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث « تبرم بتوجب هذه
المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تمهيداً بمقتضاها
بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة
أرضها . . . الخ

فهناك اذن شيان . معاهدة ومحالفة والمعاهدة سابقة
للمحالفة وما دام الاعتراف باستقلال مصر مشروطاً في
المعاهدة دون المحالفة التي تأتي بعدها في الترتيب فلا قيمة

للاعتراف وسندين فيما بعد ان المحلقة المقصودة هي مخالفة
بنظام حماية مقررة .

٢ - ان الاعتراف بنصفه هذا لا ينصب على وصف السيادة
فانما هو ينصب على وصف حكومة الدولة فان القانون الدولي
يقسم الدول لاربعة اقسام : فمن حيث تكوينها الى دول
بسيطة كفرنسا واطاليا ومركبة كالولايات المتحدة وسويسرا .
ومن حيث سيادتها الى دول تامة السيادة وناقصة السيادة .
ومن حيث شكل حكومتها الى ملوكية وجمهورية والملوكية
تنقسم الى مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها الى دول
كبيرة ودول صغيرة

فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل
الحكومة ولو كان الاعتراف منحصرا على السيادة ل قيل « تعترف
انجلترا بالمصر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة »

أما القول بأن الفرض من الوصف هو بيان أن إنجلترا
لا تتعاقد مع حكومة غير دستورية فهو قول مردود اذ أن

معاهدات إنجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك
فإن الغرض كان يتحقق بإضافة وصف السيادة مع وصف
الحكومة

٣ - على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة
له حتى ولو جاء صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة
إذ الممول عليه نتيجة العقد

يشترط القانون الدولي لصحة انعقاد عقد الحماية أن
تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام
حتى تكون ذات أهلية للتصرف في سيادتها أو في شيء
من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد
أن يبيع عقار له فشرط البيع أن يكون المنصرف مالكا للعقار
وقت العقد وكما أن زوال الملكية عن البائع وانتقالها إلى
المشتري هو نتيجة عقد البيع فإن زوال السيادة أو انتقالها
إلى الدولة الحامية هو كذلك نتيجة عقد الحماية

وفي التاريخ أن فرنسا بعد أن وضعت حمايتها على تونس
في سنة ١٨٨١ نازعتها إنجلترا في صحة هذه الحماية معتمدة

على أن تونس لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
مع فرنسا على الحماية فأخذ رجال السياسة الفرنسيون في إقامة
الادلة على أن تونس كانت مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا
ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً على صحة ما نقول
إذا انعقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ معاهدة مع امبراطورية
كوريا اعترفت في أحد بنودها باستقلال هذه البلاد وجردتها
ببقية البنود من حقوق السيادة واعتبر العقد حماية بالرغم
من خلوه من لفظها وبالرغم من النص فيه على الاستقلال

وإذا كانت إنجلترا لا تحذو حذو اليابان في الاعتراف
باستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما اعترفت اليابان باستقلال
كوريا في معاهدة حمايتها فذلك لان إنجلترا تتمسك بحماية
سنة ١٩١٤ وتعتبر استقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ فلا يتأتى
لها إذن أن تعترف به اليوم

نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعروضة لا تشمل
الاستقلال بل هي لاتضمن نص الاعتراف إنما بالاستقلال.

ثانيا - مزيتة التمثيل السياسى

تقول الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضارا بالمصالح البريطانية »

ان القيود الثلاثة الواردة فى هذه المنحة تجعلها لا قيمة لها !

فعلى مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة . والمخالفة هى المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند اثناث وهى مجهولة البنود والشروط عندنا الى الآن غير انها فى جوهرها مخالفة على حماية كما سنبين ذلك فصر اذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية احترام مخالفة الحماية

وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا . وكلمة
صعوبات لا حد لها ولا تعريف . فلانجلترا بمقتضى هذا النص
الواسع أن تدخل فيه أى عمل سلبى أو ايجابى من أعمال
سفيرنا

وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

أى اتفاق : سواء أكان هذا الاتفاق متعلقا بالمسائل
التجارية أم الصناعية أم الفنية .. ومن المعلوم ان مصر كانت
ممنوعة فقط من عقد الاتفاقات السياسية وما عدا ذلك
فقد كانت حرة فى اتفاقاتها

أما المصالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا
دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ مصالح
انكلترا نفسها وايرلندا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند
والعراق وفلسطين وجنوب افريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا
ومستعمراتها المبعثرة فى جميع القارات والبحار . وعليه مراعاة
مصالح انكلترا واصدقاتها — كل هذه المصالح تدخل فى

النص . كل المصالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية
وحريرية واستعمارية .. الخ . فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها
التمثيل المنووح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل
هذه المنحة عديمة القيمة

وستأخذ انكثرا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود
عند وضع احكام هذا التمثيل - ولن تكون هذه الضمانات
الا بتعيينها للسفير أو اشتراكها أو استشارتها في تعيينه
ولن تكون هذه الضمانات الا بعزلها للسفير أو تغييره . أو
ابدا رأيا في تغييره . ولن تكون هذه الضمانات الا بايجاد
مستشار لها في السفارة حتى يرافق خطة السفير لئلا يخالف
المخالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا . ولن تكون هذه
الضمانات الا باشتراط ضرورة موافقة انكثرا على عقودنا
أو بعبارة أخرى على لزم عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا
ولا ننسى ان انكثرا في حل من عدم بيان الصعوبات
أو المصالح لان ذلك من اسرارها التي لا يصح لاحد
الاطلاع عليها

فهذا الحق الممنوح لقيمة له الا أنه سيكون بابا واسعا
للتنفقات الباهظة وسنرى ان نصوص هذا الحق مؤيدة
للحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها !!!

ثالثا - مزية المجلس النيابي

يأخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل
« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ». ومن نص
البند السادس من القواعد الذى يقول : « يعهد أيضاً الى
الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسيّر حكومة
مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام
أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية
وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية
الواجبة لحقوق الاجانب »

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى
أمرنا الداخلية فسيادة مصر الداخلية ليست اذن ملكاً

لها كما هو الحال في الأمم المستقلة استقلالاً داخلياً وانما هذه
السيادة مشأولة بتدخل إنجلترا .

ان الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي
ستضع القانون النظامي ويتحكم عليها ان تضعه . وان هذه
الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة .
ولو كانت المعاهدة تجرى على قاعدة احترام استقلال
مصر الداخلي لا غفل مثل هذا النص في المعاهدة وكان
لمصر وحدها بما لها من حق السيادة ان تحكم في ضرورة
وجود قانون نظامي جديد وفي مشتملات هذا القانون
النظامي !

ان إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في
أشورنا الداخلية فالقانون النظامي سيكون نتيجة المعاهدة
— نتيجة اتفاق بيننا وبين إنجلترا والقانون النظامي سيشمل
نصوصاً حتمت إنجلترا وجودها . وليس هذا الا افتياتاً
على سيادتنا الداخلية

نعم — اننا نريد أن نغير قانوننا النظامى لانه لا يحقق
مبدأ سيادة الشعب ولكننا لانريد ان يكون التغيير نتيجة
اباحة من انجلترا لنا . ونريد أن نضع نصوص هذا القانون
ولكن لانريد أن يكون لانجلترا تدخل فى وضع هذه
النصوص .

واننا لالاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة
نظرية ولكن لان هذا التدخل من انجلترا سيكون له
تسائج خطيرة فى الحال والاستقبال اذ أنها بهذا الحق
تستطيع ان تتدخل فى وضع القانون النظامى وفى تغيير
نصوصه عند ما تقتضى مصالحها ذلك !

على ان هذه النصوص لاتؤيد مذهب القائلين بزيادة
المجلس النيابى من عدة وجوه .

١ - ان الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة عندنا
وهى لاتكون بالانتخاب العام ولو كانت بالانتخاب العام
لنص على ذلك ووصفت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع

العام - وإذا تقرر أنها غير منتخبة فإنجلترا ستجتمع لنا أنصار سياستها من المصريين وتشكل منهم جمعية وطنية لوضع هذا القانون النظامي . ولقد رأينا أن الصدر الأعظم فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثان ليعرض عليه شروط الحلفاء قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته أقرت هذه الشروط !

فإذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من صنائع إنجلترا فلن يكون القانون الانوعاً آخر من قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية وقوانين الانتخاب المختلفة التي وضعتها إنجلترا .

ب - ان هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً يتضمن أحكاماً تقضى « بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب وحرية الاديان لجميع الاشخاص »

فإنجلترا التي ستنقل لها حقوق الاجانب على اختلاف أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل في وضع القانون النظامي طبعاً بضمان حماية هذه الحقوق المختلفة

ستضع نصب عيניה كل ما يهم الاجانب وتدخل في وضع
أحكامه محافظة على حقوقهم . ولو توسعت انجلترا في هذه
الحقوق وهي لا بدمتوسعة لامكنها الاشتراك في جميع مواد
القانون النظامي .

أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن انجلترا أن
تدخل منه الى القانون النظامي

ج — ان انجلترا رسمت لنا في النص الابواب العامة
الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي وبالتدقيق في
هذه الابواب التي ذكرتها تجد انها لم تدرج المبدأ نفسه
ولسكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه

فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب وتطبيق لها
فبدلاً من أن يقول النص . « أحكاماً تقضى بتقرير سيادة
الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد
تقرير سيادة الشعب في حال من احواله فقط دون الاحوال
الاخرى .

ان سيادة الشعب تقتضى مسؤولية الوزراء وتقتضى أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها على اختلاف أنواعها فالنص قرر فقط الشق الاول دون الشق الثانى وهو الاهم مما يدل على ان انجائنا لا تريد ان تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها أضف الى ذلك ان مسؤولية الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها فى حكم العدم

وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية تنضم من عددا كثيرا من انواع الحرية كحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعليم . فشكل هذه الانواع تدخل فى باب الحرية الشخصية . فالنص اقتصر على تحميم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على ان انجائنا مصررة على ابقاء قانون المطبوعات وتحريم الاجتماعات . . الخ

د — ينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على « ان التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا

العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية « فهذا خرق كبير فى القانون النظامى فان اتفاقات انجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستوسع انجلترا فى تفسير لفظ « تستلزمه » توسعا ممقوتا دون أن تكون لازمة بأبداء سبب الازوم --- فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية وهو استثناء كبير فضلا عن ان انجلترا ستجد فيه فى المستقبل بابا واسعا لئلا يمانع فى عرض أى قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات اتفاقها مع الدول.

هـ — ان القاعدة السابقة تفيد ان تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب فى مصر .
فبحجة مصاحبة الاجانب التى هى من شؤون انجلترا تستطيع انجلترا أن تقف تنفيذ أى قانون تصدره الهيئة التشريعية ويكون لها حينئذ الرأى الاعلى فى قوانيننا
وان النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص

البند السابع الذى يفيد ان تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيطبق على جميع الاجانب . ان هذين النصين ستحقق بهما انجائرا هيئة تشريعية كاهيئة التى رسمها اللورد كرومر فى أحد تقاريره أو كاهيئة التى وردت فى التقرير الشهير لالسير برويت . وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية . مقرر لسيادة الاجانب علينا أي لسيادة انجائرا

و - ان حق تدخل انجائرا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف هو من أشد الغضربات قسوة على الهيئة التشريعية فان القانون الذى تخرجه هذه الهيئة يكون دائما عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب . والاجحاف كلمة عامة لاحد لها تستطيع انجائرا أن تفسرها حسب ما يترأى لها . فهذه القيود الهائلة التى أحاطت انجائرا بها هذا القانون النظامى قد تجعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات !!

أضف الى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند

كلامنا عن المستشار المالى والموظف المطلوب اقامته في وزارة
الحفانمة فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود
بها هيئة تمثيلية لاهيئة تشريعية محترمة الكلمة
فزبة المجلس النيابى اذا معدومة :

رابعاً - مزيتة التخلص

من الموظفين الاجانب

تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على
ما يأتى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين
وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل
العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم
أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد
العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى
يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص

زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس » هذا هو نص المادة وهو يفيد .

ا — ان رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط » وصفة « موظف ادارى » فلا يدخل فى النص غير الضباط والموظفين الاداريين ومن عداهم فهو باق اوان الحكومة لا تملك اخراجه

لا تملك الحكومة اخراج الموظفين القضائيين ولا الفنيين ولا من تسميهم الحكومة الانجازية موظفين اداريين وهم فى الواقع اداريون ولا نظن ان لفظ ضباط مع وصفهم باداريين يراد به ضباط الجيش والا لقييل « الرجال العسكريون »

ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على الحكومة المصرية لكل موظف يترك الخدمة

ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دام ان هنالك غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن اخراج

جميع الضباط والموظفين الاداريين في مدة السنتين . اللهم
الا اذا رخص المستشار المالى بمقد قرض لمصر

د - ليس خروج الموظف الزاميا بل يصح أن ترغب
الحكومة المصرية ولا تتحقق رغبتها وذلك يستفاد تماماً
من قول النص « يجوز انتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على
انتهاء الخدمة - ويستفاد الجواز أيضاً من قول النص « يمنع
للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتمييز بالنظر « يتركون »
يفيد ان الموظف لا يخرج من الوظيفة رغم ارادته

هـ - ان انجلترا احتفظت بوظيفة مستشار مالى ووظيفة
موظف آخر هو موظف وزارة الحفائية وقد عهد اليهما بكل
الاختصاص الذى يحقق تحكيم انجلترا فى كل شئ ،

و - أضف الى ذلك كله ان انجلترا باشتراطها بقاء أحكام
التوظيف الحالية اذا لم يستعمل هذا الحق فى السنتين قد ضمنت
الى الابد بقاء الوظائف الانكليزية الاخرى والوظائف
الادارية التى لم يستغن عن موظفيها فى السنتين . فلا توجد
اذا مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامسا - منية حرية التصرف في المالية

هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

١ - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع بالقواعد على ما يأتي « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته فيها »
١ - فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة

تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية

ويفرض أيضا إضافة اختصاصات صندوق الدين الى

المستشار - فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لاوقية

ب - مادام لدينا مستشار مالي فلايهم البحث عما اذا

كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو

اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير

الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول « النفيرات

اللازمة في صندوق الدين » - لايهمنا هذا البحث لاننا نعرف لغة الانجائرا عند تعبيرها بلفظ مستشار . نعرف ذلك من تعريف اللورد جرنفيل لهذه الكلمة في تلفرافه المشهور . ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذي ألفه اللورد مانر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجائزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب أن يُطاع

وان انجلترا لم تستخدم في التعبير «لفظ مستشار» وفعل «استشار» الا للدلال على مرادها .

تريد ان تقول لنا بهذا التعبير . انى أقصد المستشار الذى تعرفونه أمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يجب وبهوى . تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياسى ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلفراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد مانر وسوابق عمل المستشار فلا يمتق لكم ان تفسروها بغير لغتى . وليس أدل على صحة ما تقوله انا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ

الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد أحكاماً
مخصوصة لكل من اللفظين

ج — اننا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم »
الوارد في النص . فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد
منه . ويلاحظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل
لجميع البنود وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات
مع الدول الاجنبية فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في
سريانه للاشارة اليه في بند خاص

و — ان انكثرا هي وحدها التي استفادت من ايراد
هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على
المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما انها ضمنت أن تكون
صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضا
من عينه

هـ — ولا عبرة بما جاء في النص من انه « يكون تحت
نصر ف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى

التي ترغب في استشارته فيها » - لاعتبرة بهذا النص فانه
من اجل السياسية التي لا تؤدي المعنى الظاهر وان انكثرا
ما تعددت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة
القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقي من النص

والذي يؤدي ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من
ان اللورد مانر هو الذي حتم ادخال هذا النص وتشدد في ابقائه
فمنحنا اذا لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية وبذلك
يكون القول باننا سنكون احرارا في انشاء المدارس التي
نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف أمامنا
في كل مشروع من هذا القبيل

سادسا - مزيتة الجيش والاسطول

من يسمع هذه الكلمات يظن ان الجيش والاسطول
يكونان بيدنا

ليس المهم ان يكون الجيش وافر العدد والاسطول
هويا ولكن المهم ان يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . لا يسير أن

ولا يتحركان الا بإرادتنا .. فهل هذا ما يمكن أن يتحقق
بإتفاقنا مع انجلترا ؟

ان انجلترا التزمت بمعاضدتنا والزممتنا الدخول معها في
كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق
فهى اذن ستعقد معنا محالفة لاجل هذا الغرض .
الاجل أن تكون فى مأمن من خطر التزامها بمعاضدتنا
وفى أطمئنان على استمدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا اذا
حاربت هى . وعلى أن تقدم لها كل المساعدة التى فى وسعنا
فكيف إذن تضمن هى ذلك ؟ لاشك انها ستتولى تنظيم
جيشنا وتوريد الاسلحة وستقوم بتدريبه وكذلك الاسطول
فهى اذن بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية
والبحرية لتكون فى مأمن من مستلزمات المحالفة المنوية .
نحن نقول ذلك الآن . نقول ان الجيش والاسطول
سيكونان بيد انجلترا ويدها وحدها . لان المحالفة المنوية
تقتضى ذلك وتقتضيه بحق . فما دام اننا سلمنا لها بحق
معاضدتنا وتمهدنا لها بتقديم المساعدة فى حروبها كان لها

ان ترتب حقوقاً على الجيش والاسطول تضمن تقاذ أحكام
المخالفة المنوية . فلا توجد مزية بالنسبة للجيش أو الاسطول
اللهم الا أن حليفتنا ستعمل على زيادة الجيش وإيجاد بحرية
لنا لتستخدمها في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة على الجيش
والاسطول الموعودين فيكون لها وحدها النعم وعليها الغرم
سابعاً - مزية الغاء الامتيازات الأجنبية

لاندري كيف يكتب أولئك الذين يمشرون بالمشروع
فهم يسمون نقل الامتيازات الى انجلترا الغاء لها ويسمون
حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً
في سيادتنا

ان انتقال الامتيازات الى انجلترا يضرنا ضرراً فاحشاً بل
هو وحده كاف لاضاعة استقلالنا اذا كانت شىء باق منه
فان انجلترا ستتحكم في امورنا الداخلية جميعها بحجة
حماية الاجانب وستشعل كل قانون . وتدخل في كل قانون
وتدنس كل نظام . كل ذلك لحماية الاجانب . وستدخل في

الدوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب
فقول يسمى هذا الغاء للامتيازات أم يسمى احتكار انجلترا
لامتيازات الاجانب احتكارا لا يكون بعده لمصر استقلال؟
ان الدول لا تملك دون ارادة مصر حق التنزل لانجلترا
عن هذه الامتيازات . ذلك لان مصر صاحبة مصلحة في
الامر ويسمى التنزل مساسا سيئا لذلك فنحن لا نرى رأى
الذين يقولون بحق الدول في هذا التنزل مادام يتقرر ان
التنزل يمسنا

أما القول باننا كنا في السابق نحتاج لمداولة عدة دول
وسنصبح بالاتفاق لا نحتاج لمداولة أكثر من دولة واحدة
القول بذلك غير وجيه لان انجلترا اخذت منا بهذه الوسيلة
حقوق سيادتنا كلها. وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها في
الفقرة الثانية من البند الثامن من القواعد ان يؤسس قانون
الجنسية المصرية على قاعدة النسب .

أما الدول فما طمعت قط في الاعتداء على شيء من
الحقوق الاصيلة لسيادتنا وما كانت انطمع فيها

فالامتيازات اذن باقية وستصبح اذا تم الاتفاق بين
فكى الاسد ولا يكون لنا أمل فى الفائتها

ثامنا - مزيتة الدخول فى عصبة الامم

ان كندا و - استراليا و افريقيا الجنوبية و نيوزلاند
والهند أيضا كل هذه البلاد أعضاء أصليون فى جمعية الأمم
فإنجلترا تريد بنا ما تريد به الهند فهل هذا يعتبر مزية بوجه
من الوجوه ؟

ان إنجلترا تريد بنا ما أرادت به الهند . تريد ان تتمم
بدخولنا فى عصبة الأمم عقد مستعمراتها . وتريد أيضا ان
تربطنا بالمعاهدة والمحافة المشروع فيهما معنطية القواعد هذا
الاتفاق . اذ ان من الشروط الاساسية للدخول فى عصبة
الأمم والبقاء فيها احترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة
فلا مزية اذن من دخولنا عصبة الامم خصوصا اذا
كانت إنجلترا هى التى تريد ان تقدمنا اليها كما قدمت قبلنا
أو عضدت بقية المستعمرات المذكورة سابقا

الى هنا بينما ان المشروع خال من المزايا بل ان هذه
المزايا الخيالية تخبيء خطرا عظيما وشرا مستطيرا . فلننتقل
بعد ذلك الى النقطة الثانية

النقطة الثانية

نقول ان قواعد الاتفاق تتضمن تمسك انجلترا بحماية
سنة ٩١٤ و اقرارها ضمنيا لهذه الحماية

اعانت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
ورببت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية كحقوق تعيين
الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة وفي مؤتمرات الصالح حصص
من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
المذكورة فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي
متمسكة بها ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبتدىء من
تاريخ الاتفاق المنوى

وقد رأى اللورد مانر نقور المصريين من الحماية فارادأق
يدخلها عليهم فى هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن
أجل ذلك ضمن القواعد اشارة الى هذه الحماية دون أن

يذكرها بلفظها كما انه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد وبعبارة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد اقرارا لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

١ - . جاء في البند الاول من قواعد الاتفاق مانصه « لاجل ان يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا »

هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ويراد تحديدها بدقة - ولا يمكن ان يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الانجليزي الواقع في سنة ١٨٨٢ لان هذا الاحتلال لا ينشئ علاقة قانونية بيننا وبين انجلترا فضلا عن ان الحماية جيبته وانما المقصود بالعلاقات هو ما تدعيه انجلترا من وجود حماية لها على مصر نشأت بموجب اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وباعتراف الدول بهذه الحماية في معاهدات فرساي وسان جرمان وسيقر وبما نص عليه بنوع خاص في معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية اليها . أضف الى ذلك ان هذا التعبير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التعبير الوارد

في خطاب السير ملن شينهام الى المرحوم السلطان حسين
وفي خطاب السلطان الى دولة رشدي باشا مما لا يدع شكاً
في ان المقصود بالعلاقات انما هي حماية سنة ١٩١٤ فقد جاء
في الخطاب الاول مانصه . « وفي عزم حكومة جلالتك —
(ملك بريطانيا) — المحافظة على هذه التقاليد (بقصد ترقية
شؤون الأمة المصرية) بل انها موقفة بأن تحديد مركز
بريطانيا العظمى تحديدا صريحا يؤدي الى سرعة التقدم في
سبيل الحكم الذاتي » وجاء في الخطاب الثاني مانصه : « وانا —
(السلطان) — لائقون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية
في مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب
لسوء التفاهم »

ب - تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتي :
« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية . . . » ومعنى
ذلك ان مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي باتفاقها مع إنجلترا
لا يحكم القانون الدولي الذي يخول كل أمة مستقلة استقلالاً
تاماً حق التمثيل الخارجي بدون حاجة الى اتفاق مع أية دولة

أخرى . وان تلقينا هذا الحق من قبل انجلترا مظهر من
مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ - وقبولنا تلقى هذا الحق بهذه
الكيفية يعتبر اعترافا ضمنيا بتلك الحماية

ج - ينص البند الثانى على انه لا يمكن تحقيق الغرض
الثانى المبين فى البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا
بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية
وحكومات الدول ذوات الامتيازات

والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها
باعتبارها دولة مستقلة فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق
لحماية سنة ١٩١٤ لاننا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا
بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات
بنفسها . أن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو
تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ميلان شيهام
الى السلطان حسين

ولا يمكن ان يقال أن انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل

أو التفويض من مصر لأن التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي
فكرة التفويض، أو الوكالة

أضف الى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضا
مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر في النهاية الى الدولة التي أعطت
التفويض

فتسليم مصر لانجلترا بانها وحدها صاحبة الصفة في
المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر
اعترافا صريحا آخر بحماية سنة ١٩١٤

ومن مظاهر تمسك انجلترا بحماية ١٩١٤ عدم تنزها عن
مزاعمها في تعيين حاكم البلاد وفي تنظيم وراثته العرش

ان حاكم البلاد هو الذي تتمثل فيه شخصية الامة وهو
مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي
يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدي الهيئات النيابية والجيوش
البرية والبحرية عين الطاعة لدستور البلاد . فتتبعه يجب
أن يكون بعيدا عن كل تدخل أجنبي . فاغفال قواعد الاتفاق
النص على عدم تمسك انجلترا بما أسندته لنفسها من حق تعيين

الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافا ضمينيا بحماية سنة ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بتمتضاها هذا الحق

د — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على انه « يمهّد الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ... الخ » وهذا النص يفيد تدخل انجلترا فى أمورنا الداخلية ومن القواعد الدولية المسلم بها انه لا يجوز لدولة ما ان تتدخل فى شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاما ما تسير بمقتضاه حكومتها فى شؤونها الداخلية اذ ان وضع النظام الداخلى للحكومة هو المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهى ان انجلترا باعلانها الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية الى ابد حد ممكن . فالنص على وضع النظام الداخلى للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير ان انجلترا انما تعطى المصريين بعض الذى أخذته لنفسها بالحماية . وازرارنا لذلك يعتبر اعترافا ضمينيا بالحماية .

وأغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهرياً وهو النص على عدم
تمسك انكترا بالحماية واعتبارها كأن لم تكن كما أنها أغفلت
النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية
في معاهدات فرساي وسان جرمان وميفر وعلى الخصوص
ما نص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية
إليها ولا يفسر هذا الأغفال بغير تمسكها بالحماية كما أن رضائنا
بالقواعد وفيها هذا الأغفال يعتبر تسليماً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤
وهناك مواضع أخرى تؤيد حماية ١٩١٤ ويعتبر اقرارنا
إياها اعترافاً ضمنياً بتلك الحماية

النقطة الثالثة

نريد أن نبين في هذه النقطة أن القواعد ترمى إلى
تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وانها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها
الداخلية والخارجية

لقد جاء في خطاب السير ميلان شيتهم إلى المنفور له
السلطان حسين وفي خطاب هذا الأخير إلى دولة رشدي
باشا ما يفيد ارجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر ومعنى
ذلك تنظيم الحماية

ولسكى نبين ان الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصد به
الاتمئذ تلك الرغبة تقول :

يقول ديسبانييه في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧
ما ترجمته :

« ان المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع
عن البلاد المحمية وما عدا ذلك فانما هي قواعد تختلف بحسب
ما تضمنه الدولة الحامية من الشروط كمقابل لتعهداتها بالدفاع أو هي
على الاخص مزايا تستجلبها الدولة الحامية لنفسها في اظهر ذلك التعهد
وان قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة
المحمية أو رفاة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه
السياسة . ذلك حق من الشروط والمزايا التي تكون للدولة الحامية »
وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية
في خطبة له عن مصر في مجلس الاعيان البريطاني فقال « ان معانيها
تتفاوت فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة
وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثير عن منطقة النفوذ السياسى
ولكنها في جميع حالاتها تنطوى تحت مبدأ واحد وهو انه يجب
على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية
وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم في داخل
البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية
أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التمرض لادارة البلاد الداخلية
فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقاً للإبسات

تلك الحالة ،

من ذلك يتبين ان الركن الاساسى للحماية هو فى نظر اللورد
كرزون مايقول عنه ديسبانييه وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع
عن الدولة المحمية وهذا الركن قائم فى قواعد الاتفاق
وتضمن البند الثالث من القواعد فى الفقرة الثانية وجوب
عمل محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر « وتعهد بمقتضاها بريطانيا
العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » فبهذه
المخالفة التى ستتضمن بالطبع مواد متعددة حققت انجلترا الركن
الاساسى للحماية

والتعبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقةها
اذ انه لا يشترط ان يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية
مقتصوراً على مجهودات وقوات الدولة الحامية

وان هذا التعبير نفسه هو الوارد فى البند الثالث من معاهدة
باردو أو قصر سعيد المعقودة بين فرنسا وباي تونس فى ١٢
مايو سنة ١٨٨١ وبمقتضاها بسطت فرنسا حمايتها على هذه البلاد
كما أنه هو نفس التعبير الوارد فى البند الثالث من معاهدة «فاس»
البرقية ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها
وضعت فرنسا حمايتها على تلك البلاد

أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد
كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية

والاجنبية فتتوافر أيضا بالقيود الواردة في التمثيل السياسي
لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود التي قيد بها تمثيلنا الخارجي
وهي قيود تؤدي كما بينا الى تدخل انجلترا في أمورنا الخارجية
بل انها تؤدي الي اننا لا نعمل عملا الا بموافقتها وبهذا تتحقق
السيطرة المشتركة في تعريف اللورد كرزون اذ انها بحجة مخالفة
المخالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة المصالح الانجليزية يمكنها
السيطرة على كل شيء بل ان الدول الاجنبية سترانا مع هذه
القيود غير اهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها في مفاوضات
تسكى اشارة من انجلترا لذهابها عبثا أو لقطعها بحجة التمسك
بقيد من قيود التمثيل

يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام
بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه الموضوع
في سنة ١٩٢٠ والسمى القانون الدولي الحديث ص ٦٤ ما يأتى :
« ان ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقتهم
الخارجية بالدول على ان كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك فقد كانت
لترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤
وكان مظهر تبعيتها لانكلترا مآهورا الى مجرد ابلاغ انكلترا
نصوص المعاهدة التي تعقدها الترنسفال مع الدول الاخرى وبغلا
عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها
الترنسفال مع حكومة الاورنج »

فيتين من ذلك ان الشرط يتحقق بمجرد ابلاغ الدولة الحامية بعقود الدولة المحمية وشتان بين حالتها المنزلية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ أما اشتراط انجلترا عاينا أن نعهد بمصالحنا الى الممثل البريطاني عند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية . نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى أن تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة الى دولة ما . غير ان سفير الدولة الممهور اليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعايا في جميع شؤنها كما يكون ممثل انجلترا عند ما يعهد اليه بالمصالح المصرية وفوق ذلك فان مصر ملزمة بان تعهد بمصالحها الى ممثل بريطاني بخلاف الدول الصغيرة التي أشرنا اليها وقد بينا ان انجلترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم وبذلك تحقق شرط اللورد كرزون في تعريفه للحماية ومما يؤيدان (النظام حماية) عدم تحديد مدة للاحقة ولا للمعاهدة ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة أو مخالفة ابدية بين دولتين متساويتين ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع الذي يقول . « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المجاورة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » والمخالفة المشار اليها هي المخالفة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن تعصيب انجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ولا يفوتنا ان سفيرنا مضطرب في علاقاته بالدول الى ألا يتخذ خطياً

لا تتفق هي والمخالفة لانه ملزم في اجراءاته باتباع النصوص والمواد والمعاني التي ستشملها مخالفة الحماية

وقبل أن ننقل الى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا الى اللغو في قول الذين يمثلون حالة معاضدة انجلترا لنا المعاضدة المشروطة في المخالفة بجملة فرنسا عند ما أرادت أن تنعقد هي وبريطانيا وأمريكا على عدوان المانيا . نقول ان هذا من لغو القول لان هذه المعاهدة التي كان مشروعا فيها انجهل نصوص مشروعا فلا يمكن التمثيل بها مادامت بمجولة فضلاء ان هذه الدول متساويات في التعاضد

بعد ذلك كله ننتقل الى بيان ما بقي من الحقوق التي أخذتها بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى الى بيان تنظيم الحماية وقبل أن نتكلم على باقي حقوقها نقول ان حقوقها لم تأت في القواعد على سبيل الحصر لما يأتي

أولاً — ان في القواعد طائفة من الحقوق « تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية » (الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار اليها بهذه الفقرة هي طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من اعطائها رقاً خاصاً في البنود أما منظمة هذه الحقوق فلا حصر لها

لانيجارتا مصالح خاصة كما نقول ولا بد أن يكون من متعلقات هذه المصالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانه هذه المصالح الخاصة انها تطلب منا نوعاً مخصوصاً من الزراعة أو تمنع نوعاً آخر منها

كما منعت زراعة الدخان . وهل معنى ذلك انما تريد حقوقاً تتمكن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عندما أردنا صنع القطن عندنا فخربت على المصانع ضريبة تحقبقاً لمصلحة معامل لانكشيرا الانجليزية وهل يكون معنى ضمانه هذه المصالح أن تجعل لتجارها ميزة على البلاد الاخرى ويكون لها شأن في جماركنا . اللهم ان مصالح انجلترا كثيرة فلاندرى ماذا نخبه لنا السياسة الانجليزية في طي هذه الكلمة الكبيرة وللدول مصلحة في أن يعيش رعاياها في أمن فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تنسأط انكلترا على ادارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العيث به . وللدول مصلحة في حفظ الصحة العمومية في البلد . فهل معنى هذا ان انجلترا ستتدخل في مسائل الصحة العمومية حتى يأمل الاجانب غائلة الوباء والامراض المعدية . الخ ثانياً - ان قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين انجلترا ومن المعلوم ان المحالفة هي مجموعة شرائط ونود وستبدع انجلترا أيما ابداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتي لا يكون بيننا وبين المستعمرات الا الفرق الذي نراه انكلترا لمصلحتها ثالثاً - ان لقواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضع الاتفاق لمانوى وان رؤوس المواضع تحتاج الى تفصيلات ولا شك في ان انجلترا ستأخذ ماتتطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها انجلترا لمضاعمة حقوقها ومضاعمة قيودنا وستفسرها كما تشاء سياستها وستصر على تفسيرها لكل منها

وستقول المندوبي حكومتنا الرسميين اذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله
اللورد ملتر لسمد باشا . ستقول لهم . اما أن تقبلوا واما أن ترفضوا
لقد تفاوض المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي مرة هو والرئيس
كروجر البويري وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً جليلاً نعرف
به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها اذا كانت هذه
الشروط لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب (نفسية الشعب الانكليزي
لايميل بوتني) المطبوع سنة ١٩٠٩ فقد قال . « ان من المستحيل ان
تتبع المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي في مفاوضاته الرئيس كروجر
البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة وجمهورية الترنسفال
والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلان شروطه الى
مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد المستر
تشمبرلان شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد أرادت الجمهوريتان
تحكيم مؤتمر لاهاي في الامر فابت بريطانيا بالرغم من انها كانت قد
ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر وأخيراً تمسك المستر تشمبرلان
بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من ان مسألة السيادة كانت
مفروغاً منها قبل الدخول في المفاوضة اذ ان بريطانيا في مفاوضات
كثيرة سابقة كانت تعترف صراحة بعدم وجودها »

فهل للذين يرون بغير حق ان في القواعد مزايا ان يأمنوا على
بقاء هذه المزايا المزعومة بعد ان يعرفوا حكاية المستر تشمبرلان مع

الرئيس كروجر لاسميا اذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة باعلانه الى سعد باشا بانه « يشك في صواب التساهل في بعض الامور » واذا كنا نعلم ان اللورد ملتر مكلف من حكومته درس الحالة والافضاء لها بما يراه دون ان تتعبد الحكومة برأيه ...
بمد هذا البيان ننتقل الى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروض

بيننا أن انجلترا تأخذ منا اعترافاً ضمناً بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها تصبح منا بمنزلة الوصى باقرارنا لها على حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما اننا بينا انما تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا وبيننا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبها انجلترا لنفسها فنحن لا نريد ان نعود الى ما قدمنا ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي .. « تتمتع مصر انما في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هنالك مسس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال مالها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية »

فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج لتفسير ولا لافصاح . تريد انجلترا ان تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية كالقطن الذي ثبت انه من أهمها . ففي الوقت الذي

تقع فيه انجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن
إشارة من انجلترا . ويكون القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على
انجلترا . تأخذ حكومتنا منا لتعطيه الى انجلترا وفاقاً لهذا العهد .
وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين غلاله وتبنه ومواشيه لخدمة
انجلترا . وفي هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية في البلاد ويسكر
الجنود الانجليزية في مفترق الطرق وفي القرى والبلدان يتعرضون
المارة ويطلبون منهم جوازات السفر من قرية الى قرية أو من غيظ
الى غيظ . وفي هذا الوقت تسلب الحرية الشخصية بكل فروعها فلا
كلام ولا كتابة ولا حركة . وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء
ويقتل الغلاء الفقراء وتوسطى الحال وتقع في الحال الذي عرفناه
في هذه الحرب . وان يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة
أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا . وما
أكثر حروب انجلترا وما أكثر أعداءها . وما أكثر اشتباك مصالحها
مع مصالح الدول الأخرى . وفي هذا الوقت نكون عرضة لانتقامات
عدو انجلترا فيقاتلنا بطائرات تأتي فتلقى علينا الصواعق تقتل الأطفال
والشيوخ والنساء ولا نقول الشبان فانهم سيكونون جميعاً في ساحة
القتال . وتهدم على رؤوسنا هذه المباني الهائلة فنسكن الكهوف حتى
نكون في مأمن من الغارات ونطفئ المصابيح حتى لا يرانا العدو
وفي هذا الوقت تأتينا الغواصات والاساطيل تخرب الموانئ وتهدم
البلاد وتفتك بالعباد . وفي هذا الوقت يطلق العدو غازاته السامة

فيوت الناس افواجا ويدركهم العمى نارة والحنون تارة اخرى .
 أن انجلترا تشترط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك أن تكون
 المساعدة طبقا لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقا للواقع ، هل تقدم
 لها من الجيوش ما يميزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لمل السلاح حتى
 ولو كان القانون يعفو عنه ، هل تقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا
 أم نعهد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقد اقروض . هل تقدم
 لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق ارتفق على كل
 شيء ؟ لقد رأيناها في الحروب المنصرمة قد أخذت من أمثالات الالف من العمال
 فتعصت عندنا اليد العاملة تقصاها ثللا ورأيناها تضع اليد على المحاصيل حتى
 كاد الجوع يعرف بلادنا فهل (كل المساعدة التي في وسعنا) ستكون كذلك ؟
 وتضرب انجلترا انسا المثل بالمواني وميادين الطيران ووسائل
 المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا انجلترا المواني والميادين
 والمواصلات في يدنا مدة السلم أو يكون لها عليها الرقبة الدائمة توقعها
 للحرب . ستبين ، المخافة المنوية لنا انها ستراقب كل ذلك وهي ستتحكم
 في كل ذلك لان الرقابة والتحكم من النتائج اللازمة للحق نفسه
 قبل أن هذا التعهد قدمته مصر هدية لا نكتلها حتى تتحقق
 المساواة وحتى لا تأخذ المخافة المنوية شكل الحماية ! . . قول ليس
 له سند من العقل ولا من القانون الدولي ! أي مساواة في هذا التعهد ومصر
 تكون تابعة بقوة هذه المخافة المنوية لحروب انكلترا . أي مساواة ونحن
 لانستطيع ان نناقش انكلترا في السبب الذي دخلت من أجله الحرب

وجرتنا معها.. ، أى مساواة من يملك وحده اعلان الحرب بملك وحده عقد الصلح وان يكون لنا فى الصلح صوت فتتولى انكثرا عقده بنفسها مراعية مصالحها وحدها.. ، أى مساواة ونحن نرخص لها بوضع اليد على مراقبتنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت السلم حتى تأمن عليها ، وأى كتاب دولي يقول بان هذا التعهد يخرج الحماية عن شكلها القانوني ، لقد بينا ان الركن الاساسى للحماية يتوافر بتعهد الدولة الحامية أن تعضد الدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة أرضها. وبيننا ان ماعدا ذلك من الشروط. هو مزاياء تستحلمها الدولة الحامية فى نظير تعهدنا هذا. فهل هناك مزية للدولة الحامية اسمى فائدة من هذه المزية ؟ اللهم ان الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون ؟

ب- تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا بالبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر » بهذه المنحة ضمننت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد . بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء . من سبعة عهدها ووعدا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية !
وان لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردوا وقصر سعيد المعقودة

بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) غير ان فرنسا كانت فيها أخف وطأة على تونس من انجلترا علينا فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال تونس على سبب مؤقت وهو وجود مشاغبات دلى الحدود والشواطىء كما انها نصت فى المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالانفاق. أما معاهدتنا فقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت انجلترا وما بقيت مصر لانه سبب يرجع الى موقع مصر الجغرافى وهو المواصله بين بلاد الامبراطورية ومعاهدتنا لم تقرن الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا وان هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية اذ من الممكن ان يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من المواصلات الامبراطورية ومعلوم ان السياسة الانجليزية تقول عن مصر انها (طريق الهند) على اننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ المواصلات على معناها الضيق فان هذه القوة تكون لحاية النيل وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك الحديدية والتغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيليه الملحقة بقال السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور فهل الارض المصرية تكون غير ذلك — وأتينا هنا نلفت النظر الى أن المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد من النص فالمفهوم أن الاحتلال يكون حقاً على جميع القطر المصرى بالرغم من تعيين المكان الذى تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال وستسوى المعاهدة حسب النص ما تستدعيه من المسائل التى

تحتاج الى التسوية ولا بد ان يكون المراد بهذه التسوية وضع احكام مخصوصة لهذه المواصلات التي بينهاها. اما القوة فلم يعد النص بتحديداتها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك امر تحديد القوة مرسلًا فستطبع انجلترا ان تزيد قواها في كل وقت ولا ندري اين يكون مكان المعسكر وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من اقلاقنا في كل وقت تروح وتغدو في البلاد ام هي ستبقى في مكان واحد كالماء الساكن. وهل يمكن ان نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا. اللهم اننا في العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان بعسكرها مؤقتا غير شرعي فاذي يكون حالنا اذا أصبح حقاً دائماً؟ . . . اما القول في آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يمس حقوق مصر ففضلاً عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي الى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر في حقوق مصر ومع ذلك فقد ابتلعها به السياسة البريطانية !

” — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الخزانة يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »
فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة اخرى هذا الموظف الذي تعينه انجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية

١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص ان يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد أدراجها فى المعاهدة وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصري فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الاجانب فقط ولكن بالنسبة لمصر بين أيضاً ولا ندرى ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ — ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة فى بعض الجرائد بنصها الانكليزى فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدى الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماسا بالاجانب : وبما أن النص الانكليزى هو الاصل المتمد فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالاجانب . وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى

٣ — ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظم . فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين والفرق بينهم انه معين من قبل انكلترا أما المستشارين فكانوا يعينون ولوفى الظاهر من

قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق ؟ ولا يفوتنا أن نلفت النظر أن هناك حقوقاً أخرى لا نجلتها واضحة في قواعد الاتفاق من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذي يقضى بإصدار أمر عال باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة وإننا لا نستطيع أن نمين جميع هذه الإجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول إنها تحتوى على إجراءات تمس سيادة البلاد كالأمور الصادر من القائد العام في ١٩ أغسطس سنة ١٩١٨ القاضي بأن تكون ٥٩٢ فدانا بأبي قير في حيازة وزير حربية انكلترا وملكاه بصفة مستديمة لأغراض عسكرية !

المنقطة التي أبحث

نقول أن قواعد الاتفاق تؤدي إلى الاعتراف ضمناً بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وذلك أن التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءاً من مصر والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان في الوقت الذي نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلاً للبحث . وإغفال الكلام في اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف إقرار بهذه الاتفاقية . وبيان مندوبي الوفد الذي يقصر مسألة السودان على حقوقنا في المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكلترا ، فلا نزاع إذن أننا نعلق بقول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان !

السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هي البحيرة والمنوفية

والغربية وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا
وحياتنا وهو النيل كله ، هو كل شيء ، فكيف نطمئن على حياتنا
وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا عشرين الخزيات .
أين الاحتجاجات . أين الصحف . أين المهندسون . أين أعضاء الجمعية
التشريعية . أين أعضاء مجالس المديرات . ماذا أصابنا . حتى نفسي
السودان وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا . وقد قضينا
أربعين سنة ونحن نقول انه بلادنا . فاصبح السودان جنسا غير جنسنا
لان اللورد ملتر لم يقبل أن يدخله في البحث . أصبح مركز إنجلترا
فيه شرعا لان اللورد ملتر هددنا اما أن نقبل الكل أو نرفض الكل ؛
أنسينا ما بذلناه في سبيله من الاموال والارواح . أنسينا أنه كان ولا
يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر . أنسينا أننا لانطمئن
على وجودنا مادام السودان هكذا ؛ ثم ما هذه التأكيدات التي حصل
عليها الوفد أو أي نوع من أنواع التأكيدات هي ؛ وما مقدار قيمتها
القانونية ؛ وأين دونت وكيف تثبتها ؛ وإذا ترك اللورد ملتر حكومته
فمن ينفذها ؛ وإذا لم تعتمد إنجلترا التأكيدات فماذا نعمل ؛

لقد أخذ كرتنا هذه التأكيدات بمحاوطة تاريخية حدثت بين إنجلترا
وارلندا - كان يريد (بت) الوزير الانجليزى الشهير أن يخضع ارلندا
أو يظفيء حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن
أكد الكاثوليك تأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا ومقتضى
هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاثوليك المضمومي الحق

والبروتستانت وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير بت الرسمية
وسلموا بمطالبه وهمدت حركتهم فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ
تأكيداته أثبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات فكان كل ماناله
الكاثوليك ان أسقط (بت) على انه لم يظل بعيداً عن الحكومة اذ
عاد اليها بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع
كتاب انكلترا وسياساتها الداخلية لجويو ص ٢٦٧) فهل تأكيدات اللورد
ملترا كثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير بت

واذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبها في السودان
وفي شرقها في القنال وفلسطين والبحر الاحمر وفي شمالها في البحر
الايض المتوسط وكل ذلك بدون فاصل ثم هي لها جيش احتلال عندنا
وتحكم في المواني والطرق وتتدخل في سياستنا الداخلية . في القضاء
والمالية ، وكل شيء . . فهل مع ذلك نكون مطمئنين في ديارنا

ويجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد الوزراء الاسبقين
المبشرين بقبول قواعد الاتفاق فقد قال هذا الوزير في ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٩ مانصه : « لو أحصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ
الاحتلال البريطاني الى عام ١٩١٤ لكان أبعد ما غورا وأشد ما يلاما ذلك
الجرح الداي بل ذلك الجرح الميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ »

الخاتمة

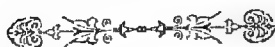
قواعد الاتفاق للعروضة هي وثيقة بيع سيادتنا الداخلية والخارجية
هي سند بيع تراث أجدادنا وآبائنا . هي هبة أبائنا وبناتنا ونسائنا الى

يطانيا . هي خيبة الجليل الحاضر والمستقبل . هي الفقر والشقاء والبلاء !
وليعلم الذين يشعرون بالمشروع ويرفعون مصالحهم فوق مصالح
وطن انهم انما يكتبون الآن صحيفة في كتاب التاريخ فليشفقوا
لى أعقابهم . من هول يوم يقرأون فيه من بعدهم هذه الصحيفة وليتقوا
لله فى سبعة عشر مليوناً من الناس لا يسلبوهم حريتهم واستقلالهم
شرفهم وحياتهم الحقيقية !

يطورون المشروع فلا يتكلمون فيه ثم يتساءلون بين الناس ماذا
صنع اذا رفضنا الاتفاق : ماذا نصنع ؟ ان والدك مريض أيها السائل
تريد أن تعطيه جرعة قاتلة على أنها دواء . أقتل الذي يمنعك اعطاء
الجرعة ماذا أصنع اذا لم اعطه هذه الجرعة ! فالوطن مريض وتريد أن تقتله
بقبول هذا الاتفاق . أفيجوز لك أن تسأل ماذا أصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟
اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضاً ولكنه لا يموت ! يبقى
الوطن مريضاً ولكن لا يستحيل شفاؤه فتعاون جميعاً على مداواته
نعمل ليل نهار لانقاذه . نسعى فى إعادة الحياة اليه !

ان الوطن باق . باق الى الابد . فاذا عثر شفاؤه اليوم وغداً فلا بد له
يوماً من الشفاء . ان شفاء الاوطان أعرج ومشى يبطل . ولكنه يصل حتماً
يجب على اليائس أن يسكت ولا يتكلم : فاليائس لاحق له فى
الكلام . والساعة رهيبية والموقف خطير . واذا كانت المصادفة هي
التي جذبتة الى صفوف المجاهدين فليتحلف . فذلك خير له والبلاد !
ماذا نصنع ؟ سؤال الذى يسلم بكل شروط تملى عليه . فلماذا اذا ملأنا

الخافين صراخا وصياحا و صخباً طالين بحقوقنا أفكان السائل لا يفكر في
 هذا السؤال أم كان قابعا في جحره لم يخرج منه الا عندما سقط علينا الاتفاق
 ماذا نصنع ؟ نقرأ تاريخ الامم التي كانت تحت نير الاستعباد ثم
 خرجت من هذا الجحيم الى نور الحرية والاستقلال . نقرأ فيه الوطنية
 الصحيحة والشعور السامي والأمل الدائم والقوة المعنوية الهائلة والثقة
 بالنفس والتمسك بالحق . وعدم التفريط في شئ منه . هذه هي عوامل نجاحها
 ماذا نصنع ؟ لا تأتي بريطانيا بقواها لتلزمنا قبل الاتفاق قوة
 واقتداراً . وشتان بين مثلنا ومثل المانيا . فقد قبلت هذه الصالح حتى
 لا تعرض بلادها في الوقت الحاضر الى غزو الحلفاء لها . أما نحن فاي
 عذر لنا ومم نخاف ولم نكن في حرب مع بريطانيا ؟
 ماذا نصنع ؟ يبقى باب المسألة المصرية مفتوحاً والدهر قاب . فلنتركه
 مفتوحاً للأجيال المستقبلية حتي لا تجد مع بريطانيا سنداً وقمة المورث !
 ماذا نصنع ؟ نأمن على الأقل شر أعداء بريطانيا فان القبول يجمعنا أعداء
 أعدائنا وعندئذ لا يحجمون عن تأديتنا جزاء هذا القبول
 يسألون ماذا نصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟ وخير لهم أن يتساءلوا هم
 أنفسهم ماذا نصنع لو قبلنا الاتفاق ؟



التكليف القانوني

لمشروع قواعد الاتفاق

بين مصر وبريطانيا العظمى

استقلال أم حماية أم وصاية أم سيادة — أتحالف أم اتحاد ؟
ملاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبوهيف مدرس القانون الدولي
بمدرسة الحقوق السلطانية

نشرت جريدة الاهرام بأعدادها الصادرة من ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ لغاية ٢٧ منه ست مقالات لحضرة الاستاذ الدكتور
عبد الحميد بك أبي هيف مدرس القانون الدولي بمدرسة الحقوق
السلطانية هذا نصها :

١ - تدل الفاظ المشروع علي أنه يقرر استقلال مصر وأنه
يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصري المستقل .
والمراد معرفته الآن هو :

(أولاً) هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز
دولة مستقلة من الدول التي تشترك فعلاً في التمتع بكامل الحقوق
التي يوجبها القانون الدولي العام وفي القيام بكل الواجبات التي

يحتما ذلك القانون

(ثانياً) هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين.
يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه
ان ما يشاء المصريون أن تكون القيود الواردة في المعاهدة.
مضیعة الاستقلال الذى هو الغرض الاساسى من الاتفاق. كما انهم
يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في
الحقیقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير
مستتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية

٢ ليس من السهل الحكم من بادى الامر على ماهية الاتفاق.
بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الامور اذا لم نقل انه يكاد
يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور
تحت نوع معين من الانواع المعروفة في القانون . ولأجل أن
تنفهم حقيقته كما هي يتحتم علينا أن نلتجىء الى تاريخ القانون
الدولى وتفاصيل محتوياته في الجزء العام منه لان المعاهدة تكاد
تشمل الكلام على كل شىء فيه

المبادئ القانونية

٣ القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تعتبرها الدول المتمدينة
واجبة الاتباع فى العلاقات الناشئة بينها ولا يزال هناك اختلاف
كبير بين العلماء فى طبيعة هذا القانون وحدوده ووسائله وصلته

بعلم الاخلاق ولا يزال هناك مذهبان للنظر فيه : المذهب النظرى
 وهو يرمى الى وضع القواعد التى يجب أن تتبع . والمذهب العملى
 الذى يرمى الى معرفة القواعد المتبعة فعلا بلا التفات الى كونها
 مقبولة فى باب الآداب العامة أو الاخلاق الحسنة أو غير مقبولة .
 وقد كانت قواعد القانون الدولى مقصورة على الدول الاوربية
 المسيحية فلم يكن لغيرها حق فى الانتفاع منه انتفاعاً كاملاً أو ناقصاً
 وما لم يكن من الدول مسيحياً أورياً فقد كان الحكم بالنسبة اليه
 خارجاً عن نطاق القانون الدولى وخاضعاً لارادة الدولة المختصة
 وظروف الاحوال أما الآن فقد أصبحت قواعد للقانون الدولى
 من حق جميع الدول المتمدينة أورية كانت أو غير أورية .
 مسيحية كانت أو غير مسيحية . فالولايات المتحدة الاميركية تعتبر
 داخلة من زمن طويل ضمن زمرة الامم ولم تدخل تركيا فيها
 الا من سنة ١٨٥٦ فقط لما أمضت معاهدة باريس وأبيع لها
 بمقتضاها أن تشترك فى الانتفاع بمزايا القانون الاوروبى العام .
 ومن بعدها اعتبرت اليابان داخلة فى الزمرة من سنة ١٨٩٩ وقت
 ان قبلت الدول الاوربية الغاء الامتيازات الاجنبية فيها . وانه
 لمن الصعب جداً معرفة ما اذا كان كثير من الدول الآن معتبراً
 متمديناً . وذلك لان الحكم فى هذه النقطة راجع الى الدول
 الاوربية الكبرى التى تقود سياسة العالم

ويقولون ان السبب في قصر الانتفاع بالقانون الدولي عن الدول المتمدينة هو أن الحقوق يقابلها واجبات وان الدول التي لم تقطع في المدنية شوطاً يتناسب مع التمدن الاوربي لاتستطيع أن تقوم بالواجبات التي عليها القانون الدولي . ولذلك فهي لاتتمتع ايضاً بالحقوق التي يمنحها هذا القانون

٤ أما الاشخاص الذين تسرى عليهم قواعد القانون الدولي فهم:
أولاً - الامم أو الدول المستقلة التي تخضع اليه بارادتها واختيارها
وثانياً - بعض الجماعات التي لم تتصف بهذا الوصف (أى وان لم تكن أمماً مستقلة قانوناً) فانها تنتفع انتفاعاً جزئياً من بعض قواعد القانون الدولي في ظروف معينة لاتمس موضوعنا هذا لانها هي التي تحارب لاستقلالها ولذلك لانعود اليها .

٥ وعلا مات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الاخرى

٦ فاذا ماتكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الاخرى . ولا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي المجرد كونها قد عقدت مع الدول الاخرى

اتفاقات تقييد بها حرية عملها بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة
النقض في أى وقت أو بعد وقت معين أو بشرط ألا تكون تلك
الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية أى ارادة الشعب
خاضعة خضوعاً حتمياً لزم من غير معين لسلطة دولة أخرى . ولذلك
بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود انها تكون غير قابلة للنقض أو
اتفاقات لا يفهم من طبيعتها انها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين .
ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة
أخرى فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة
لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الاشخاص المقر عليهم في
القانون الدولي غير أن شخصيتها لا تنفى فناء تاماً بل تعتبر في الأحوال
التي لامساس لها بالاتفاق حافظه لكيانها القانوني المعتاد (هول
في القانون الدولي ص ٢٣)

٧ وتنقسم الحكومات التي تعتبر خاضعة للقانون الدولي
خضوعاً جزئياً فقط أى التي لا تتمتع بالاستقلال الكامل الى
حكومات متصلة بأخرى اتصالاً شخصياً أو فعلياً أو متحدة معها
اتحاداً قانونياً كلياً أو جزئياً أو خاضعة الى اخرى بحماية أو سيادة
أو وصاية

فالاتصال الشخصى يوجد اذا ما حكم شخص واحد مملكتين
مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون ذلك بحكم الوراثة

غالباً كما كانت أنجلترا وهاونوفر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧ والاتصال الفعلى يوجد بين حكومتين أو أكثر اذا ما تكونت منها حكومة واحدة مع بقاء الاستقلال الداخلى لكل منها . ففي الداخل هى حكومات مختلفة بقوانين ومجالس وهيئات مختلفات وفى الخارج هى حكومة واحدة مثل السويد والنرويج قبل سنة ١٩٠٥ وكذلك النمسا والمجر قبل الصلح

أما الاتحاد القانونى الجزئى فيكون من عدة حكومات مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطته الخارجية للحكومة المشتركة فيحفظ بذلك استقلال كل حكومة منها ويكون لها ممثلون فى الخارج وتستقبل ممثلى الدول الاجنبية . وفى الوقت نفسه تعترف كل حكومة منها بسلطة الحكومة المشتركة فى بعض الامور الخارجية مثل اعلان الحرب وامضاء الصلح وقد كانت هذه حالة الاتحاد الهجرمانى من سنة ١٨٢٠ بعد مؤتمر فيينا الى سنة ١٨٦٦

وأما الاتحاد القانونى الكلى فانه يكون من عدة حكومات تفنى شخصيتها القانونية فى شخصية الحكومة المشتركة ولا يكون هناك غير حكومة واحدة متسلطة على الجميع سواء فى الامور الخارجية أو الداخلية مع ترك كثير من هذه الكلى من الحكومات الاصلية المكونة للمجموع القانونى ومثال هذه سويسرا والولايات المتحدة الامريكية الشمالية وكثير من جمهوريات الجنوب

٨ ومع ان هذه الاقسام معروفة ومحدودة تحديداً كافياً يكاد يكون جامعاً مانعاً فانه من المحتمل كثيراً أن يدخل الشك والخلط اذا ما أريد ترتيب الحكومات الموجودة في زمن معين تحت الاقسام المذكورة والمثل الاكبر على ذلك حكومة المانيا قبل الصلح فانها كانت تسمى الامبراطورية الالمانية المتحدة ومع ذلك فقد كان يحكمها سلالة ملوك بروسيا ومجلسان مكونان من الموظفين والمنتخبين في ممالك المانيا المختلفة ومستشار امبراطورى مندمج في الوزارة البروسية وملك بروسيا هو الامبراطور وكانت كل الحكومات الالمانية خاضعة لبروسيا فلم تكن هناك مساواة بينهما جميعاً وللحكومة الرئيسية حق اشهار الحرب وعقد الصلح ومع ذلك فبعض الحكومات الالمانية المتحدة كان له حق التمثيل بنوعيه يستقبل السفراء ويرسل السفراء الى الخارج وقد قال كثير من المؤلفين أن الوصف الرسمي لحكومة المانيا (كونها متحدة اتحاداً جزئياً) لم يكن الامن قبيل التعمية ولجحد حفظ الكرامة الوهمية لملوك المانيا المختلفين اذ الحقيقة أن نظامها أقرب الى الاتحاد المسمى منه الى الاتحاد الجزئى أو أقرب الى الخضوع منه الى الاتحاد

٩ لذلك فان التقسيم المتقدم لا يعتبر ذا أهمية كبرى في القانون الدولى من وجهة العلاقات الدولية بل ان المعول عليه عملاً اذا ما أريدت معرفة حقيقة الحال بالنسبة لحكومة من الحكومات

في صلاتها باخرى من اللاتي تتمتع بكامل الحقوق الدولية . هو البحث فيما اذا كان استقلالها قد زال فعلاً أو تأثر . واذا كان الامر كذلك فمن أى الوجوه ولأى درجة ؟ ان معرفة طبيعة أو حقيقة الاتصال المؤثر في الاستقلال والذي يربط دولة باخرى ليس من شؤون القانون الدولي بل هو من شأن القانون العام الذي يربط الدولتين وذلك لان احدى الدولتين تعتبر من وجهة القانون الدولي مندبجة في الاخرى فتمثلها هذه في علاقاتها مع الدول أو تندمج الاثنتان في حكومة واحدة تقوم مقامهما على السواء

١٠ وعلى ذلك فالدول المتصلة اتصالاً شخصياً يحفظ كل منها استقلاله ولا تفنى احداها في الاخرى لان لكل منها استقلالاً خاصاً به ولا تجمعها غير جامعة الشخص الذي يحكمها وهذه لا تؤثر قانوناً في استقلالها . وبالعكس في الاتحاد القانوني الكلى تفنى شخصية كل حكومة من الحكومات المتحدة فلا تعتبر مستقلة ولا يكون لها وجود دولي مستقل عن وجود الحكومة المشتركة وذلك لان السلطة الكاملة تكون في قبضة الحكومة المشتركة وجنسية رعايا الحكومات المختلفة المندبجة في الاتحاد القانوني الكلى هي جنسية واحدة . تلك كانت الحال في السويد والنرويج قبل انفصالهما رغمًا من اختلاف المؤلفين في وصف شكل

(٢٣٣)

حكومتهم المشتركة . وكذلك في الامبراطورية الالمانية رغمًا من كون بعض الحكومات الالمانية المشتركة في الاتحاد الالماني كان لها الحق الفخرى في استقبال السفراء وارسالهم الى الخارج وكل الالمانيين من جنسية واحدة وللحكومة الرئيسية في حالة عدم قيام كل حكومة بما توجبه الوحدة السياسية أن تنفذ القانون المشترك على الحكومة المخالفة

والحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً هي اكبر الحكومات ذات الاستقلال الناقص متمماً بالاستقلال الحقيقي لانها حكومات كل منها مستقل وقد رضى أن يتنازل عن جزء من استقلاله لصالح الجماعة واذا رجعنا الى الاتحاد الجرمانى من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٦٦ وجدنا أن الاتفاق الذى أنشأه قد حدد الغرض من الاتحاد وهو ضمان الامن الخارجى والداخلى لكل من الحكومات المشتركة واستقلال كل منها وضمان عدم انتهاك حرمة وضمان ممتلكات كل منها بواسطة الآخرين وعدم القيام بحرب من أحدها على الآخرين وكان لها جميعاً مجلس عال يكون من مندوبى الحكومات المتحدة لينظر فى المسائل الخارجية المشتركة وله ممثلون يرسلهم ويستقبل مثلهم ويعقد المحادثات باسم الاتحاد ويشهر الحرب على الحكومات الاجنبية فى حالة الخطر على أملاك الاتحاد ولكنه لم يكن مستأثراً بهذه السلطات فان الحكومات المشتركة كان لكل

منها أن يرسل ممثليه الى الدول الاجنبية ويستقبل ممثلها وكان له حق عمل المعاهدات مع الدول الاجنبية وحق عمل محالفات بشرط الا تضر نصوصها بصالح الاتحاد الجرمانى . واذا قرر المجلس العالى ان الخطر المدعى به لا يؤثر فى سلامة ممالك الاتحاد فان لكل منها رغم ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً للدفاع عن نفسه ولم يكن لاية حكومة من حكومات الاتحاد أن تنفصل عنه بارادتها ولا أن تعقد الصلح على انفراد اذا ما كانت الحرب قد أعلنت بقرار من المجلس العالى ومع ذلك لم يكن لهذا المجلس سلطة مادية لقهر الحكومات التى تخالف أو امره غير الالتجاء الى قوة الحكومات الاخرى المتحدة ولا تستعمل هذه القوة الا بالرضا ولذلك لم يكن فى هذا الاتحاد قوة منظمة أعلى من قوة كل حكومة من حكوماته وكان لكل حكومة جنسية خاصة بها وليس للمجموع جنسية مشتركة . وبناء عليه تحفظ كل حكومة استقلالها ولا تنزل منه الا عن القدر اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة

١١ يصل البحث بنا الآن الى درجات الخضوع وهى الحماية والسيادة والوصاية ولترك الضم لانه يعدم الشخصية اعداءاً كاملاً فلا يبقى للمملكة المنضمة أثراً من آثار الحياة القانونية المستقلة

١٢ الحماية - يمكننا تقسيم الحماية الى ثلاثة أنواع - الاول نوع الحماية المعروف فى امبراطورية الهند البريطانية وهو يجعل

الدولة المحمية بعيدة عن التطلع الى الانتفاع بالقانون الدولي العام بأى وجه من الوجوه . والحكومات الوطنية الهندية تعتبر نظرياً متمتعة بالاستقلال الداخلى وعلاقاتها بالامبراطورية البريطانية محددة بشكل ما فى المعاهدات المعقودة بينها وبين انجلترا غير انه فى الاحوال غير المنصوص عليها فى المعاهدات تعتبر الحكومة البريطانية صاحبة السلطة ولها اختصاص عام لا ينقص منه الا ما استثنى بالمعاهدات . على أن هذه المعاهدات نفسها خاضعة لشرط جوهرى هو أنها قابلة للنقض اذا ما استدعت ذلك المصالح البريطانية العالية . وكذلك اذا ما استدعته مصالح رعايا الامراء الوطنيين أنفسهم وحقائق هذه المعاهدات انها تحديد من جانب الحكومة البريطانية لسلطتها على الممالك المحمية . ويقرر العلامة الانجليزى (هول ص ٢٧ فى الحاشية) ان هذا لم يكن بلا شك الغرض الاصلى من تلك المعاهدات ولكن الظروف التى اكتتفت سلطة بريطانيا العظمى فى الهند قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ أمضيت تلك المعاهدات وان التغيرات التى حصلت فى آثارها والتى أوجبتها الظروف الجديدة معلومة تمام العلم ومسلم بها . هذا وقد أعلنت الحكومة الهندية فى جريدتها الرسمية الصادرة فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ أن مبادئ القانون الدولي العام لا مفعول لها مطلقاً بالنسبة لعلاقاتها مع الحكومات الوطنية الهندية الخاضعة لسيادة المملكة الامبراطورية

١٣ النوع الثانى — الحماية بين الامم المتمدينة (راجع بند ٣ من هذا المقال) وهو أرقى درجات الحماية وخواه ان أمة من هذه تضع نفسها نظراً لضعفها تحت حماية دولة أخرى بشروط معينة أو توضع كذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الدول المختلفة التى تعتبر نفسها ذات مصلحة ما فى أراضى الدولة المحمية وتختلف كثيراً ظروف هذه الحماية ولكن من أجل أن تستمر الدولة المحمية فى كونها معتبرة شخصاً من اشخاص القانون الدولى يجب أن يستبقى رعاياها جنسياتهم الخاصة بهم ويجب أن تكون علاقاتها بالدولة الحامية بحيث تتفق مع جواز بقائها على الحياد اذا ما نشبت حرب بين الدولة الحامية وأية دولة أخرى . ومعنى آخر يجب لذلك أن يكون رعايا الدولة المحمية غير خاضعين الا لارادة دولتهم المحمية ويجب ألا تقيد حريتها الدولية الا من حيث يجب ذلك لتمكين الدولة الحامية من السعى لمنع وقوع الحرب بين الدولة المحمية وأية دولة أخرى أو السعى لحفظ كيان الدولة المحمية وسلامتها وقت الحرب التى دخلت هذه فيها . ومادامت هذه الشروط محققة فان جميع الشؤون الخارجية للدولة المحمية يمكن أن تقوم بها الدولة الحامية وفى هذا دليل على بقاء شخصيتها . أما اذا فنيت شخصيتها فلا يكون لها شؤون خارجية مستقلة عن شؤون الدولة الحامية والمثل الظاهر لهذه الحماية فى التاريخ الحديث هو جمهورية

(٢٣٧)

جزر الايونيان المتحدة (وهى كورفو وظنط وابتاك وغيرها)
فانها وضعت سنة ١٨١٥ تحت حماية بريطانيا العظمى فكانت هذه
تعين الحاكم ويسيئر على ادارة الشؤون الداخلية والخارجية وكانت
معاهدات انجلترا لاتمس الجزر المذكورة الا اذا نصت على ذلك
خاصة بصفتها الدولة الحامية وقد كان لهذه الجزر علم خاص بها
وكانت تستقبل القناصل دون أن ترسل مثلهم الى الخارج وظلت
على الحياد فى حرب القرم وأقرت الحاكم البريطانية حيادها هذا
وقد سلمت هذه الجزر الى اليونان سنة ١٨٦٤

والحكومات المحمية الباقية فى اوروبا للآن هى جمهوريتا
اندورا وسان مارينو وإمارة موناكو وجميعها بلاد صغيرة لا يسمع
عنها كثير من الناس شيئاً بل أن إمارة موناكو مشكوك فى هل
هى محمية أم مستقلة

١٤ النوع الثالث من الحماية هو الذى تبسطه الدول
الاوربية المستعمرة على بلاد آسيا (غير الحماية الهندية) وافريقية
تلك البلاد التى لا تعتبر فى حكم القانون الدولى بلاداً متمدينة
ولا أشخاصاً من أشخاص القانون الدولى حتى ولو كانت متمتعة
بالاستقلال الفعلى تدير شؤونها بنفسها فى الداخل وتدافع عن
نفسها من الاعتداء الخارجى ولا تخضع لسياسة دولة أخرى
تلك البلاد الافريقية والاسيوية قد أباح القانون الدولى عليها

نوعين من السيطرة الاول يسمى دائرة النفوذ والثاني يسمى الحماية وكثيراً ما تنقلب دائرة النفوذ حماية كما أنه كثيراً ما تنقلب الحماية ملكية كاملة وعلى كل حال ما خلقت هذه النظم الا للوصول الى تلك الاغراض وهذه الاغراض يعمل دائماً باسطو النفوذ وطالبو الحماية

١٥ أما دائرة النفوذ فلم يحدد معناها تماماً بشكل واضح غير أنها تشمل متسعاً من البلاد لا تحتله قوات أجنبية حتى قوات الدولة طالبة النفوذ وعلى هذا المتسع تبسط الدولة نفوذها الادبي بدون أن تضطر لاحتلاله بقواتها ولا أن تسيطر عليه في شؤونه الداخلية أو الخارجية وذلك لتمنع الدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو حمايته أو السيطرة عليه بشكل من الاشكال . وتحدد مناطق النفوذ باتفاقات بين الدول المختلفة كل منها يتفق مع الآخرين على دوائر نفوذ معينة بدون ضرورة أخذ اذن أو قبول من البلاد التي أحاط بها النفوذ وأحسن أمثلة لذلك الاتفاقات التي حصلت سنة ١٨٩٠ بين انجلترا وفرنسا والمانيا وفي سنة ١٨٩١ بين انجلترا والبرتغال على تحديد مناطق النفوذ على مساحات واسعة من افريقيا حتى حصل التحديد لا تشغل الدولة الاوربية صاحبة النفوذ بمعارضات غيرها من الدول المستعمرة بل يكون كل ههما موجهاً الى اقتناص فريستها التي تطلعت اليها من قبل

وعملت على صرف مطامع الدول عنها.

١٦ النوع الثانى من السيطرة على البلاد « البربرية » أو غير المتمدينة أو ناقصة التمدين هو بسط الحماية وهو لا يعتبر ملكاً خالصاً ولا سلطاناً كاملاً ولكنه سبيل كافية ضد الدول المتمدينة الأخرى لتمنعهم من احتلال البلاد المحمية أو امتلاكها وبذلك تمنعهم من استبقاء علاقاتهم بالدولة المحمية . وتختلف هذه الحماية عن المستعمرات فى أن الدولة المحمية لا تعتبر جزءاً حقيقياً من أملاك الدولة الحامية كما تختلف أيضاً عن المستعمرات والحمايات المعروفة فى الامبراطورية الهندية فى أن الدولة المحمية لها حق السلطة الداخلية فى بلادها أى الاستقلال الذاتى ما لم يستثن شئ منه بصك الحماية . والقانون الدولى لا يمس مثل هذه البلاد المحمية الا من نقطة واحدة اذ غير خاف أن هذه البلاد المحمية لا يمكن أن تكون خاضعة لقانون لم تسمع به مطلقاً او لا تعرفه وعلاقتها مع الدولة الحامية لا يقررها القانون الدولى ولكن هذا القانون يقرر مسؤولية الدولة الحامية امام سائر الدول المتمدينة لان وجود الدولة الحامية يمنعهم من طلب التعويض أو الاصلاح من الدولة المحمية اذا ما ارتكب خطأ أو جرم ضد احد رعايا هذه الدول بواسطة الحكام الوطنيين او الاهالى القاطنين فى البلد المحمى لذلك تضطر الدولة الحامية الى

اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة للمحافظة على مصالح الاجانب — اشخاصهم واموالهم — ولمنع السلب والنهب والعداء الذي يمكن ان يقع من الاهالى . وبمقدار تلك المسؤولية يجب ان يكون للدولة الحامية حقوق على الاجانب لتستعين بها على المحافظة على مصالح الاجانب الآخرين ومصالح رعاياها هي ومصالح اهالى الدولة المحمية . هذا وانه من المرجح ان جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر برلين سنتى ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ما عدا بريطانيا العظمى قد اقرت حق الدولة الحامية فى اقامة العدل ضد رعايا الحكومات الاجنبية المتمدينة داخل حدود البلاد المحمية . كذلك القانون الالماني المتعلق بالحمايات الالمانية المعدل فى سنة ١٨٨٨ كان يقرر للسلطة الامبراطورية حق القضاء ضد جميع الاشخاص بدون التفات الى جنسيتهم ويمكن ان يفهم من احد احكام محكمة النقض والابرار الفرنسية ان اقامة العدل ضد الاجانب فى البلاد التي تحميها فرنسا امر طبعى لا شك فيه ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا الى اخذ مصادقة الدول على الغاء الامتيازات الاجنبية فى تونس . اما بريطانيا العظمى فقد كانت تقترض دائماً ان الدواة الحامية لا تملك الا حقوقاً تتلقاها عن الدولة المحمية . ولذلك فان البلاد الشرقية المحمية (والتي تحمل امتيازات الاجانب بحكم الضرورة) لا يمكنها ان تحول الى الدولة الحامية حق القضاء ضد

الأشخاص الذين ليسوا برعاياها ولا برعايا الدولة الحامية ولكنها رجعت عن هذا المبدأ وقررت في بعض قوانينها الصادرة سنة ١٨٩١ وما بعدها بخصوص جنوب افريقية وغيرها أن لها حق القضاء ضد الأهلالي وضد رعايا الدول الأجنبية بدون التفات الى رضا تلك الدول (هول ص ١٢٥ و ١٢٦)

١٢ هذا ويقول علماء القانون الدولي أنه فيما عدا بعض المناطق المحتلة لأغراض حربية . جميع البلاد التي وضعت تحت حماية الدول الأوروبية بلاد قد يسكنها عدد كبير من السكان تتفاوت حالته في « البربرية » وقلة التمدن ولكن يحكمه أمراء أو ملوك صغار لهم خطة معينة في السياسة وسواء ضربت عليهم الحماية أو ارتضوها هم وأمراؤهم باعتبارها حافظة لكيانهم نوعاً ما من ظلم الرؤساء الوطنيين أو اعتداء أبناء السبيل من الأوروبيين المستعمرين فان هؤلاء السكان المحميين لا يمكن أن يتنازلوا تنازلاً كاملاً عن السياسة أو الخطة التي كانوا يتوخونها . وأما السلطة الكاملة التي تريد أن تستعملها الدولة الحامية واطاعة القانون طاعة تامة كما في الهند فانها لا يمكن أن تقوم الا بحد السيف وبصعوبة وخشونة لا تتناسبان مطلقاً مع النتائج التي يمكن الحصول عليها . لذلك وجب أن يكون العمل في مثل هذه الظروف مبنياً على الليونة والمرونة . ان الشعوب المختلفة بل ان الامة الواحدة في تواريخ مختلفة بل وفي أزمنة

مقاربة قد لا تكون درجة أو طريقة مراقبتها وضبطها واحدة في كل الاحوال ولا في كل الجهات لذلك لا يحل لحكومة أجنبية أن تتطلب من الدولة الحامية أن تستعمل نوعاً معيناً من المراقبة لحفظ مصالحها أو نظاماً معيناً توجبه عليها لصيانة تلك المصالح . ولا يمكن الاحتجاج بان الحماية تكون في هذه الحالة وهمية أو صورية اكثر منها حقيقية أو تكون اسماً على غير مسمى وذلك لانه ما دامت الدولة الحامية تسعى جهدها لاستعمال سلطتها ونفوذها بواسطة النائين عنها في البلاد المحمية يجب أن تترك لنفسها لتقدر كيف تسير في زمن معين وأي نظام تستعمل لتصل الى غايتها من الحماية فيمكنها ان تملأ البلاد المحمية بموظفين . قضاة من جنسيتها يعلو بعضهم فوق بعض في ترتيب محكم كما يمكنها اذا أرادت مراعاة احساسات أهالي البلاد أن تستعمل نفوذها بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها أو قنصل أو نحوه . ويكفي في الحقيقة أن يتوافر شرطان لصحة الحماية الاول ان يكون هناك قدر كاف من السلام والامن في البلاد يبعث على الطمأنينة المعقولة والثاني ان يكون هناك نظام معين للقضاء العادل بين الاوربيين وبين هؤلاء والاهالي (هول ص ١٢٨)

يقول « هول » ان الحماية ليست حقائق جديدة في القانون الدولي . ولعمد قريب قد كانت الحماية واقعة على بلاد بعيدة

عن احتكاك الدول الأوروبية أما الآن فان هذه الظروف قد تغيرت تغيراً تاماً ولا بد أن تنشأ مسائل كبيرة الاهمية تقتضى الحل القانونى . واليك مثلاً واحداً فقط . هل يعتبر الاهالى التابعون لدولة محمية رعايا للدولة الحامية اذا هم وجدوا مؤقتاً فى بلاد أجنبية أو فى بلد تحميه دولة أجنبية ؟ يقول « هول » ان المانيا لا تتردد فى اعتبارهم كذلك وغيرها كثير من الدول ينحو نحوها . لذلك كان حل هذه المسائل يستلزم التدرج نحو زيادة المراقبة اذ الحقيقة أن نظام الحماية يجب أن يعتبر نظاماً وقتياً محضاً وشكلاً مؤقتاً للعلاقات الحاصلة بين الدول المتمدينة والدول غير المتمدينة يراد به الوصول مع توالى الازمان الى الملكية التامة أو السلطة الكاملة . ومع ذلك فان ما جرى عليه العمل كان الاضطراب وعدم النظام ولذلك لا يمكن احترامه فى كل الاحوال . مثلاً أعلنت إنجلترا حمايتها فى بلاد بورنيو الشمالية على حكومة ساراواك وسلطنة برونيه وأراضى شركة بورنيو الشمالية ومع عملها هذا قد أربكت نفسها بلاموجب أو مقابل بان اعترفت باستقلال تلك البلاد اعترافاً صريحاً وأوجبت على نفسها تحسيد حرية عمالها هي بنفسها — وهو ما يمكن أن يؤدى الى صعوبات مع الدول الاجنبية خصوصاً فيما يتعلق بحالة برونيه . أما المانيا فانها كانت قد وضعت لمستعمراتها نظاماً مطولاً محكماً مبنياً على اعتبار أن السلطة المطلقة تكون فى يد الامبراطور

ويلاحظ أن الحماية الألمانية قد قصد منها أن تكون حمايات بالاسم فقط وحقيقتها كانت كالملكية المطلقة وربما كان غرض الألمان من تسميتها حمايات أن أملاك الامبراطورية الألمانية كانت مذكورة على سبيل الحصر في المادة الثانية من الدستور الألماني وهذه المادة لم يكن من الممكن تغييرها إلا بموافقة السلطات التشريعية ويكون من غير المناسب أن تستدعى تلك السلطات لتغيير الدستور كلما دخلت مستعمرة جديدة في قبضة الامبراطورية (هول ص ١٢٨ الحاشية)

وأما فرنسا فإن حمايتها عن البلاد التي سقطت في قبضتها مثل تونس (ويجوز مراکش) هي في الواقع ملكية وقعت بطريقة غير مباشرة وغير كاملة وكان الاجدر بها طبقاً لرأى الكتاب الفرنسيين أن تبادر الى امتلاكها من أول الامر بدلاً من أن تضعها تحت الحماية بحسب

١٨ — السيادة — الحكومة التي تعتبر تحت سيادة حكومة أخرى هي جزء من هذه حصل على جزء من الاستقلال أثناء تحلل الدولة صاحبة السيادة أو بمنحة من هذه الدولة وهذا الاستقلال الجزئي يشمل مثلاً عقد المعاهدات التجارية المحضة واستقبال القناصل . وتختلف الحكومات الخاضعة للسيادة عن غيرها من الحكومات بأنه مفروض فيها عدم الاهلية من

الوجهة الدولية فاذا نظرنا مثلاً الى حكومة داخلية في اتحاد قانوني جزئى او الى حكومة تحت الحماية وجدنا ان كلا منهما يعتبر مبدئياً انه مستقل وبناء على ذلك يكون له كل الحقوق التي لم يحرمه منها الاتحاد او الحماية بالنص الصريح . بعكس الحكومة التابعة للسيادة فانها تعتبر من كل الوجوه جزءاً من الحكومة صاحبة السيادة ولا يكون لها من الحقوق الدولية الا ما اعطى لها بنص صريح واذا ما ارادت ان تستعمل حقاً لم يمنع لها صراحة فانها تعتبر نائرة ضد صاحبة السيادة عليها . ومثال الحكومة الخاضعة للسيادة حكومة مصر من عهد محمد على فانها اعتبرت بمقتضى معاهدة لوندره المحررة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزءاً منها لا يتجزأ ومقتضى هذه المعاهدة التي ابلغت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت حكم والى مصر ولكنه يحكم باسم سلطان تركيا وان الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءاً من قوات تركيا . ثالثاً تكون النقود المصرية باسم سلطان تركيا . رابعاً تدفع مصر لتركيا جزية سنوية . خامساً تحصل كل العلاقات الخارجية بين مصر والدول الاجنبية بواسطة الحكومة العثمانية وتسرى المعاهدات العثمانية على والى مصر . ذلك مثل من أمثال السيادة

١٩ وأما الوصاية فهي اختراع جديد من مبتكرات معاهد الصلح الحديثة التي أعقبت الحرب الكبرى تعطى بها عصبة الأمم لأحداها توكيلا عنها لإدارة شؤون بلد من البلاد ناقصة التمتع وهذه الوصاية لا تختلف كثيراً عن الحماية وما عهدناه بوصاية فرنسا على الشام ببعيد . تصرف مطلق في الانتفاع بكامل الوجوه البلاد الخاضعة للوصاية مع حفظ الرقعة المارية لأصحاب البـ الذين قد لا ينالونها إبد الدهر مادامت الوصية قادرة على اخذ محجورها بالقوة المسلحة

٢٠) هذا وقد اكتفى بعض المؤلفين الحديثين بتقسيم الحكومات إلى مرتبة بالقانون الدولي إلى قسمين فقط الأول الحكومات المستقلة والثاني الحكومات المستقلة جزئياً (الملاحة لورنس ١٩١٥ الصغيرة) وقد عرف هذه بأنها تلك التي تكون فيها السلطة الخارجية موزعة بين حكومتها المحلية وبين حكومة أخرى . تو يقتضى استعمال بعض تلك السلطة بواسطة الحكومة إلا أنه أوجز در قابتها على استعمال تلك السلطة وقد جمع تحت هذا القـ أنواع الحماية والسيادة بـلا تمييز بينها نظراً لعدم فائدة هذا التمييز نظره ونظراً لكون تلك الالفاظ تستعمل بـلا تدقيق أو تحفظ يميز الالين نوعين اثنين . الاول النوع الذي يسميه الحكومات الـ والثاني الحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً وهي السابق تعبر

والكلام عليها في بند ٧ من هذا المقال وعرف الحكومات التابعة بانها تلك التي تضطر لان تشترك مع حكومة أخرى بأى شكل صغيراً كان أو كبيراً في الرقابة على علاقاتها الخارجية وهذه الحكومات تحتاج لاسم خاص يميزها عن الحكومات المستقلة استقلالاً تاماً من جهة وعن الحكومات المتحدة مع أخرى اتحاداً قانونياً جزئياً . يقول العلامة لورنس في كتابه الصغير المشار اليه (ص ٢٠) -- ان لفظي الحماية والسيادة يستعملان بلا تدقيق فهما لا يجديان في التحديد شيئاً وقد يحصل لاسباب سياسية ألا يذكر اسم أى واحدة منهما لا الحماية ولا السيادة في أحوال تكون السلطة الكاملة أو الاستقلال التام منتقصباً من أطرافهما فمثلاً كوبا التي تسمى حكومة مستقلة قد منعت للولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل في شؤونها في بعض الظروف وحق امتلاك قواعد بحرية في ممتلكات كوبا وقد خضعت أيضاً لبعض القيود في علاقاتها مع الدول الأخرى -- لذلك هي حكومة تابعة. وضرب لنا مثلاً آخر : مصر التي أصبحت سلطنة تحت الحماية البريطانية من سنة ١٩١٤ فانها مثل حديث في نظره للحكومة التابعة (ص ٢٠ و ٢١)

ويقول لورنس (ص ٢٢) ان لفظ مستقلة جزئياً لا يستعمل في الاوراق الرسمية للإشارة إلى الحكومة الملائمة للحياة الدائم

مثل البلجيكي وسويسرا ورغمما من كون استقلالهما مضموناً بشرط امتناعهما عن القيام بإجراآت حربية هجومية أو الدخول في معاهدات تقتضى مثل ذلك فإن القيد الواقع على استقلالهما من هذا الوجه يعتبر ضئيلاً لدرجة انه لا يستحق الالتفات اليه . ومع ذلك فلا يشك أحد في أن الحياد الدائم قيد على الاستقلال يجعله ناقصاً (فارن بونفيس ص ١٧٦ بند ٣٥٧ فى آخره)

٢١ ولمعرفة كنه الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة يمكن تقسيمها الى حقوق عادية وحقوق غير عادية فالاولى مرتبطة بالسلم والثانية مرتبطة بالحرب والحياد . ولنقتصر هنا على الحقوق العادية أو التى تنشأ فى السلم عادة وهى على خمسة أنواع : وهى الحقوق والواجبات الناشئة عن (١) الاستقلال (٢) الملكية (٣) حق القضاء (٤) حق المساواة (٥) عن السياسة أو الصلاة السياسية . هذه الحقوق والواجبات تنشأ بحكم كون الدولة عضواً فى الجماعة التى ينطبق عليها القانون الدولى . أما الحقوق والواجبات غير العادية فانها لا تكون للدولة المذكورة الا اذا وجدت لها صفة أخرى جديدة لكونها أصبحت فى حالة حرب أو فى حالة حياد

٢٢ الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال :

بعد ان عرفنا الامور التى تنقص الاستقلال من أطرافه أو تجتثه من جذعه يجب أن نتناول الاستقلال نفسه بالوصف

والتشريح وتبين مالا يمس من الامور بشكل واضح
الاستقلال هو حق كل حكومة في ادارة شؤونها الداخلية
والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الاخرى وهو من
حق كل الحكومات المستقلة. أما الحكومات محدودة الاستقلال
أو المستقلة جزئياً (بند ٧ وما بعده) فانها بالضرورة لا تعتبر
مستقلة استقلالاً تاماً لان شروط وجودها تمنعها من أن تكون
لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالامور الخارجية
ومع ذلك فان الحكومات المستقلة نفسها هما كحالت درجة
الحرية التي تتمتع بها نظرياً — قد تخضع بحكم الحوادث والظروف
لقيود وقتية . وقد تخضع ايضاً لقيود مستديمة يوجبها عليها
احترامها لحقوق الحكومات الاخرى . غير ان تلك القيود تعتبر
من ضروريات الحياة الاجتماعية ولا تعتبر ظروفاً مضيقية لاستقلالها
أو مؤثرة فيه . ولذلك فلا مساس لها بالاستقلال الكامل .
تلك هي :

أولاً : القيود الناشئة عن المعاهدات وهذه يمكن أن تعقد
في حالتين (الاولى) أن تعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر
للوصول الى حل مشكلة حاضرة فتتقيد كل منها بقيود في المستقبل
مثل ذلك معاهدة سنة ١٩٠٤ التي تعهدت بموجبها فرنسا ألا
تتعرض لعمل انجارتا في مصر في مقابل تعهد انجارتا ألا تتعرض

(٢٥٠)

لها في مراکش (الثانية) أن تعقد بالقوة القاهرة التي ترغب الدولة على عمل معين لا تستطيع الافلات منه كما حصل في سنة ١٨٩٥ حيث أجمعت روسيا وفرنسا والمانيا على أن ترغب اليابان على رد بورت ارثر وشبه جزيرة لياتونج الى الصين عقب ان امتلكتها اليابان بمعاهدة شيموناسكي

ثانياً : حقوق الدول الاخرى فان حق الدولة الواحدة يقف حتماً حيث يبتدىء حق الدول الاخرى والا ارتبكت الامور وأصبحت فوضى لانظام لها . فيجب اذاً على كل دولة أن تضع لحقوقها حداً هو عدم تهديد سلامة الدول الاخرى وعدم المساس بشرفها

ثالثاً : التمسك الثالث على حرية الامم هو سيطرة الدول العظمى وهيمنتها على سياسة العالم فانه من المقرر أن الدول العظمى تستعمل في الامور الدولية المهمة نفوذها وسيطرتها لتعزيز السياسة التي تراها . والمثل الاكبر على ذلك هو المسألة الشرقية فان الدول المختصة تضطر بحكم سياسة الدول العظمى لان تدعن لما تقرره هذه بخصوصها

ونفوذ الدول العظمى يظهر كل يوم في المسائل الاسيوية والافريقية بل الاوربية نفسها . وبالنسبة للقارة الامريكية شعر جميع الدول بضغط الولايات المتحدة الامريكية الشمالية

(٢٥١)

على سياستها طبقاً لمبدأ مونرو وان كانت بعض دول الجنوب قد
ابتدأت تطمح الى مشاركتها في هذا الشرف
هذا القيد على حرية الامم واستقلالها يضطرننا الى شئ من
الايضاح . يمكن تقسيم الدول المستقلة الى قسمين الدول العظمى
والدول المعتادة . فالدول العظمى كانت قبل الحرب بريطانيا
العظمى وفرنسا والمانيا والنمسا مع المجر وإيطاليا وروسيا وإضاف
اليها الولايات المتحدة في أميركا . واليابان في آسيا . وأماماعداها
خدول متتادة لها الحقوق المعتادة التي يمنحها القانون الدولي ولكنها
لا تشترك مع الدول العظمى في مراقبة الاحوال الدولية وتسييرها
الاصل المساواة بين جميع الدول المستقلة صغيرها وكبيرها ولكن
القوة تخلق مركزاً ممتازاً . فبينما يقول القانون الدولي ان الحقوق
متساوية بين جميع الدول اذ صيرت القوة يقول ان الدول تتفاوت
في القوة والنفوذ . ولا حاجة لذكر ما أوحته القوة في معاهدات
الصلح التي أعقبت الحرب الكبرى وما توجيه في كل الجهات وفي
مختلف الازمان والظروف

وفي امريكا نرى الولايات المتحدة مهيمنة على القارة الجديدة
بأكملها . شمالاً وجنوباً طبقاً لمبدأ مونرو الذي كان في أصله
احتجاجاً على اقدام أية دولة أوروبية على ادخال طريقة الحكم
الأوروبية في أمريكا وامتد بعد ذلك حتى أصبح من مقتضاه ألا

(٢٥٢)

تسمح الولايات المتحدة لاية دولة أوروبية باقتناء أملاك جديدة .
في أمريكا وأن تكون الولايات المتحدة هي الحكم الذي يقضي
في كل المنازعات المتعلقة بالاراضى الامريكية بين الحكومات
الأمريكية والدول الاوربية . وقد مالت الولايات المتحدة من
عهد قريب الى السماح لحكومات الجنوب الكبرى أن تشاركها
في هذه الامور وهذا بالضرورة نتيجة نمو هذه الحكومات
وازدیاد قوتها وسلطانها

٢٣ الاستقلال فرع عن الوجود فادامت الحكومات موجودة
في العالم ومستقلة بعضها عن البعض ولها ممتلكات تستثمرها فانه
يكون لها حق القيام بأى عمل تراه لازماً لاستمرار وجودها
وحياتها وتنمية مادتها ولاظهار استقلالها والانتفاع منه والمحافظة
عليه ولاقتناء الاملاك والمحافظة عليها بشرط أن تراعى كل هذه
الحقوق بالنسبة للحكومات الاخرى

وحق استمرار الوجود والنمو يخول الحكومة حقوقاً
مخصوصة هي :

أولاً : أن تضع لنفسها من النظم الحكومية أو الداخلية
ماتشاء وتختار

ثانياً . أن تعمل في ممتلكاتها من الاعمال ما تراه منتجاً في
اسعادها وتقويتها

ثالثاً : أن تحتل أراضى غير مملوكة لحكومات أخرى وتضم إليها من الاملاك برضاء السكان مائشاء بشرط ألا تخل بحقوق حكومة أخرى على هذه الاملاك

والاستقلال هو القوة التى بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الاجنبية فى كل الامور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة

٢٤ التدخل : يحدث أن تتدخل دولة أو فريق من الدول بالقوة أو مع التهديد باستعمال القوة فى الشؤون الداخلية لدولة معينة أو فى الخلاف الحاصل بين دولة معينة والتدخل يعتبر افتياً على استقلال الدولة أو الدول التى حصل التدخل فى شؤونها ولذلك كان من الضرورى وجود أسباب قوية تبرره . والاسباب التى يمكن انتحالها كثيرة جداً . غير أن الاسباب الآتية هى وحدها التى يمكن أن تبرر التدخل فى نظر القانون

أولاً : التدخل بناء على معاهدة : فاذا حصلت دولة بمقتضى معاهدة مع دولة أخرى على بعض الحقوق أو اذا ما ضمنت سلامة أملاكها أو ضمنت عرشها أو شكل حكومتها أو بالاختصار اذا تدخلت معها فى معاهدة تقتضى ترتيباً معيناً بخصوصها فيكون

للدولة التي اكتسبت الحق أو تعهدت بالضمان أو افترضت الترتيب
المخصوص حق ثابت في التدخل في شؤون الدولة الاخرى اذا
ماخيف الاخلال بنصوص المعاهدة من الداخل أو من الخارج
ثانياً : التدخل جائز للمحافظة على النفس أو الدفاع عنها عند
ما تتعرض حياة دولة أو بعض دول للخطر بسبب أعمال دولة
أو دول أخرى أو عندما يحصل مساس بالشرف أو بالمصالح الأساسية
فان حق التدخل يثبت ولا يجب على الدولة التي تريد التدخل أن
تحترم استقلال غيرها لان احترام استقلال الغير لا يعبأ به عند قرب
الخطر على النفس المهدد للدولة التي تريد التدخل . ومثال هذه
الحالة الحروب التي قامت ضد نابليون الاول وضد المانيا والنمسا
والتي لا تزال تتألم من جرائها

ولا يصح التدخل لاسباب أخرى بحجة حفظ النظام مثلاً أو
منع الظلم في بعض البلاد غير أن مادة التدخل هذه من أعقد المواد
وأصعبها نظراً لان الدولة القوية تسعى جهدها في الاندفاع الى
التدخل اذا ما وجدت مصلحتها فيه وتنتحل لذلك أو هي الاسباب
على ان التدخل الاجماعي من دول متعددة اكثر ملاءمة مع روح
القانون من التدخل الفردي . والتدخل في الشؤون الخارجية
أقل خطراً من التدخل في الشؤون الداخلية

٢٥ الحقوق والواجبات الناشئة عن الملكية : الحكومات

لها حق الملكية كما للأفراد وهذه الملكية قد تقع على الاراضى كما تقع على المياه والهواء . وأما طرق اكتساب الملكية فهي الاحتلال وهذا لا يكون الا للبلاد التى ليست مملوكة لدولة متمدينة وهو يخصص فى اعلان من الدولة المحتلة يتلوه رفع العلم على الاراضى المحتلة ويصعبه وضع اليد المادى على تلك الاراضى وتأسيس نوع من الحكومة فيها . والسبب الثانى من أسباب الملكية هو الالتحاق وهو أمر مادى يحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار أو نحوها . والثالث هو التنازل عن الاراضى من حكومة الى أخرى أو من شخص أو شركة الى حكومة . وهذا يكون ببيع أو هبة بالتراضى أو بالقوة ويكون بالمبادلة كذلك ولكن يكثر التنازل عقب الانهزام فى الحروب . والسبب الرابع هو الفتح وهو بقاء الفاتح فى البلاد المفتوحة بقوة السلاح ومثاله فتح الترستفال سنة ١٩٠٠ وأخيراً وضع اليد وهو غامض فى حالته ولا حدد مدته

٢٦ وأما درجات الملكية فى القانون الدولى العام فهى الملك المطلق والايجارة الطويلة والحماية ودائرة النفوذ التى سبق الكلام على أهمها

٢٧ الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء أو الولاية العامة : الولاية على العموم تعتبر منبسطة على كافة بقاع الدولة وممتلكاتها

على كل من فيها وعلى كل ما فيها ولكل دولة سلطة خاصة على رعاياها ولكنها لا تنفرد بها حتما اذا كانوا موجودين أو مقيمين في بلاد أخرى وبالنسبة لاقليم الدولة يمكن القول بأن لكل دولة الولاية على جميع الاشخاص الذين يوجدون فيها مع مراعاة استثناءات معينة ستأتى بعد

والاشخاص الذين يوجدون في أية دولة من الدول يمكن تقسيمهم كما يأتى :

أولاً : رعايا الدولة نفسها وهؤلاء يتكونون من كل الاشخاص الذين يولدون في أراضيها بصرف النظر عن جنسية والديهم ومن جميع الاشخاص الذين يتناسلون من رعاياها أنى يكون مولدهم أى حتى لو كانوا مولودين في الخارج

ثانياً : من الاشخاص الذين يتجنسون بجنسيتها طبقاً للشروط التى ينص عليها قانونها وأغلب البلاد تقبل التجنس من الاجانب الذين يقضون خمس سنوات متتابة داخل البلاد أو في خدمة الحكومة بشرط حلف يمين الطاعة أو بعد شروط أخرى

ثالثاً : من الاجانب القاطنين فيها وهؤلاء يخضعون لسلطانها ولا يؤدون خدمات سياسية ولا تكون لهم حقوق سياسية

رابعاً : الاجانب الذين يعمرون فيها بغير نية البقاء وهؤلاء يخضعون فى الغالب لسلطانها الحنائية فقط وفى بعض الاحوال

السلطة المدنية

وتمتد سلطة الحكومة الى كل الاشياء الموجودة في بلادها
الا ما استثنى فتخضع لقانونها ومحاكمها كل العقارات الكائنة بها
وكل المنقولات مع مراعاة استثناءات معينة . كما تخضع اليها جميع
البواخر والمراكب المملوكة لرعاياها اولها والكائنة في مياهها وكل
ما يحصل فيها . كذلك المراكب والبواخر الاجنبية الداخلة في
موانئها اذا أرادت

هذا ولا ضرورة للبحث في القضاء أو الولاية خارج اقليم
الدولة أو أراضيها

ويستثنى من سلطة الحكومة أو ولايتها أشخاص معينون
هم الملوك الاجانب وحاشيتهم والمعتمدون الاجانب والقناصل لحد
محدود والقوات الحربية والبحرية التابعة للمملكة أجنبية فانهم جميعاً
لا يخضعون للقانون المحلى ولا للمحاكم المحلية ولا للادارة المحلية
على وجه العموم . وفيما يتعلق بالقوات البرية يجب الا تترك هذه
القوات في بلد من البلاد المتحابة الا باذن صريح من الحكومة التي يراد
المرور من بلادها . واذا لم يتفق على السلطة التي تختص بمحاكمتهم
فانهم لا يخضعون الا لحكومتهم . وضباطهم مسؤولون عن سلوكهم
أما القوات البحرية فيمكنها أن تدخل في مياه الدول الاجنبية
بدون استئذان ولكن يمكن عدم ادخالها اذا كانت الدولة تريد

ذلك وتعلنه رسمياً

وأخيراً يستثنى من حكم القانون المحلى والمحاكم المحلية والسلطة المحلية على العموم رعايا الدول الاوربية فى اكثر ممالك الشرق لانهم حصلوا على امتيازات تضمن خضوعهم الى محاكم قضاصلهم وقوانينهم الخاصة بهم واعفائهم من المحاكم والقوانين المحلية ويختلف مقدار الاعفاء من بلد الى بلد طبقاً للوفقات المتعلقة بذلك

٢٨ الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول : وهذه تكلمنا عنها عرضاً فى بند ٢٢ ولا نعود اليها وأما القواعد المتبعة فى الاحتفالات والاستقبالات فليس هذا أوان الاهتمام بها الا من وجهة واحدة وهى ان درجات ممثلى الدول المختلفة ومراتبهم فى الامم المستقلة قد حصل الاتفاق عليها نهائياً بين الدول فى مؤتمر فينا واكس لا هـ شابل سنتى ١٨١٥ و ١٨١٨ ومؤداها تقسيم ممثلى الدول الى أربعة أقسام فيما يتعلق بحق تقدم بعضهم على البعض فى الاحتفالات وما يلزم لهم من التحيات فالقسم الاول مقدم على القسم الثانى وهكذا وأما الممثلون الذين من قسم واحد فالعبرة بالاقدمية بينهم فأيهم يكون أقدمهم تعييناً فى الحكومة الاجنبية المعين أمامها يتقدمهم . هذه هى القاعدة التى لا يمكن مخالفتها بين الدول المستقلة

٢٩ الحقوق والواجبات المتعلقة بالسياسة : تتصل الحكومات

ببعضها بواسطة ممثلين ينوبون عن حكوماتهم عند الحكومات
الاجنبية وقد سبقت الاشارة اليهم غير انه يجب القول هنا بأن
رتبة السفارة التي هي اكبر درجات التمثيل لا يشغلها الا ممثلو
الدول العظمى وان الدول الناقصة الاستقلال لا تتمتع بحق التمثيل
الكامل وان القناصل ليسوا عمالا سياسيين بل تجاريين الا في
الشرق فان أغلب الدول تمنح قناصلها حقوقاً خاصة أهمها حق
القضاء بين رعاياها وحق النيابة عنها نيابة سياسية كما لو كانوا
ممثلين سياسيين .

٣٠ يدخل تحت النقطة المتقدمة البحث في المعاهدات : يعين
الدستور في كل بلد السلطة التي لها حق عمل المعاهدات ولكن
يجب بعد امضاء المعاهدة ان يحصل التصديق عليها من الهيئة المختصة
ويكون ذلك بصفة رسمية تتبادل معها التأكيدات بقبول المعاهدة
ولا تنفذ اى معاهدة الا اذا حصل التصديق عليها رسمياً اللهم الا
اذا نص بين المتعاقدين علي غير ذلك . ولمعرفة ما اذا كانت اى
حكومة مكلفة بالتصديق على معاهداتها قانوناً يجب التمييز بين
حالتين : الاولى أن تكون السلطة التي تعمل المعاهدة مختلفة عن السلطة
التي تصادق عليها وفي هذه الحالة لا حرج على عدم المصادقة كما حصل
في امريكا بعدم التصديق على معاهدة فرساي . الثانية أن تكون
السلطة واحدة وهنا اختلف العلماء في جواز عدم التصديق وترجع

أخيراً جواز عدم التصديق في كل الظروف اذا ما كان له موجب
أما مقدار التقيد بالمعاهدات فهذه مسألة يختلف فيها النظر إذ
يرى البعض أن القانون الدولي يوجب احترام المعاهدات احتراماً
دائماً الا اذا سقط الوجوب بحرب أو بفوات المدة المعينة للمعاهدة
أو بانتهاء الغرض من المعاهدة. ورأى الآخرون وهو الذي عليه
العمل يتلخص فيما يأتي : ان المعاهدات تعمل في أوقات مخصوصة
تحيط بها في الغالب ظروف مخصوصة فاذا ما توالى الايام وتغيرت
الظروف أصبحت الترتيبات التي عملت من قبل غير صالحة للظروف
الجديدة. وان مسألة تقدير ما اذا كانت الظروف قد تغيرت واقتضت
التغيير — هي مسألة متروكة لضمائر الامم وحكمها ومسألة تدخل
في دائرة الآداب العامة لا في دائرة القانون. ان الحروب والحوادث
الآخري لا تفتر عن تغيير الترتيبات الدولية المقررة بالمعاهدات
ويصعب الحكم بوجه عام على هذه المسائل ولذا يجب فحص كل
مسألة على حدة مع تذكر ان حسن النية واجب في كل الاحوال
على الدول كما هو واجب على الافراد وانه لم يصل الناس في عصر
من العصور الى الحكمة والاخلاص اللذين يمكن معهما تقييد العصور
المستقبلية تقييداً غير محلول. وليس احسن في هذا الموضوع من
قول الاستاذ العظيم هول : (ان المعاهدات انما تتبع باستمرار اذا
ما كان منطوقها مطابقاً لارادة الطرفين المستمرة)

﴿ تطبيق المبادئ القانونية ﴾

٣١ أصبح ظاهراً للملأ أن قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف »
تبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة
أما خروجه عن الاستقلال التام فلا يتنازع فيه اثنان ولولا ذلك ما قال لنا رئيس الوفد الموقر في بيانه ان المشروع (غير وافي بمطالبنا) وما أظهر للجنة اللورد ملنر (عدم الرضا به) وما كلف مندوبيه الكرام استطلاع رأى الامة فيه ومقام أغلب الأفراد والجماعات والهيئات يطالب بالتحفظات وينادى بازالة الشكوك والغوامض رغم الثقة بالوفد وشكره على مجهوداته العظيمة التي لا تنسى أبد الدهر

والحقيقة المرة ان المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة)
نعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الاجنبية) وحق عمل المعاهدات الذي (يفهم) من

قول المشروع (تتمهد مصر بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)

ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ألم يكن بعض الحكومات الالمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل (راجع بند ٨)

أفان أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً أفيقال اننا مستقلون ؟ كلا ان العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بمظهر من مظاهر الاستقلال الخارجى ! تعطى لنا لمجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا . وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره فانه لا يكون مظهراً من مظاهر الاستقلال الخارجى بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك (راجع البند الآتى)

سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها وان التحالف من شأن الامم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصالحها الخاصة بها فيرغمها عليها ارغاماً . ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضية له (بند ٦) وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على

دولة (قارن بند ٢٢) هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييداً
يعتبر غنياً لصالح الدولة ذات القوة ونقصاً في استقلال الدولة الضعيفة
فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي
سبق الكلام عنها أو باشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها
(راجع بند ١١) أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس
له هذا الاثر . بمعنى انه ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون
غنياً لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمت علاقات (تبعية) تجعل الدولة
الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة
قد يقال انه سوف لا يكون ثمت خضوع واننا سنكون
متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها
المصالح البريطانية في مصر ولكننا نقول والاسف ملء الفؤاد
اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز انفسهم ان استقلالنا
المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى وان
استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . وان تلك العلاقة الخيفة التي
ضربت علينا في ديسمبر سنة ١٩١٤ وصادق عليها كثير من الدول
الآن لا تقتأثر بطننا بهم بعد الاتفاق ربطاً قانونياً كاملاً كما هي تربطنا
الآن بهم بعد مصادقة الدول ورغم أن عدم رضانا . اذ رضانا غير
ضروري بالاسف في نظر القوة وان شئت فقل في نظر القانون الدولي
قد يقال انه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلدان بلد

اما ان يكون مستقلا أو محمياً . فنقول هذا صحيح اذا قصد بالاستقلال الاستقلال الكامل ولكن هذا النوع من الاستقلال الذى جادت به قواعد الاتفاق هو استقلال ناقص الى حد يجعله يختلف فى نظر القانون اختلافاً بيناً عن الاستقلال التام

٣٢ — ان الاستقلال الذى جاء به المشروع هو ما يمكن تسميته « الاستقلال داخل دائرة الحماية » وله فى الماضى والحاضر نظائر متعددة منها ماورد فى بند ١٧ وما يعرفه الساسة الانجليز تمام المعرفة . قد يقال ان لفظ الحماية لم يرد ذكره فى الاتفاق . نقول ان علماء القانون الدولى الانجليز نصوا فى مؤلفاتهم على جواز ذلك واليك ما قاله من يمكن ان يقال انه اكبرهم علماً وسناً وهو الاستاذ وستليك . فى الجزء الاول من كتابه فى القانون الدولى (ص ٣٢ طبعة ١٩٠٤) : ان أحد اشكال الخضوع أو الاستقلال الناقص هو الحماية . وان بعض البلاد المحمية يترك بدون تدخل فى شؤونه الداخلية وفى بعضها تعطى الحكومة المحلية جزءاً فقط من السلطة الداخلية ولكن فى جميع البلاد المحمية لا يصح أن يدخل احدها فى اتصال خارجى مع الحكومات الاجنبية الا برضاء الدولة الحامية صراحة أو ضمناً وكل محاولة ضد ذلك تعتبر عملاً عدائياً من جهة الدولة الاجنبية والدولة المحمية . وأنه ليس من اللازم أن يذكر لفظ « حماية » فى الاتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية فان مجرد

كون الدولة الخاضعة أو الصغرى ليست خرة فعلا في طاب المساعدة من الدول الاخرى أو التحالف معها يكفي لان يوجب على الدولة السيدة أو الكبرى حماية الدولة الصغرى ضد خطتها . وينشأ عن كون الدول الاجنبية لا تستطيع اختيار الطرق التي تؤدب بها الدولة الصغرى ان الدولة الكبرى تكون مسؤولة عن الخطأ الذي ترتكبه الصغرى . وهذه المسؤولية نفسها تعطى للدولة الكبرى حق مراقبة الدولة الصغرى في كل عمل يمكن أن ينشأ عنه ذلك الخطأ حتى النص الصريح على حرية الدولة الصغرى في شؤونها الداخلية يجب أن يفسر باعتباره مقيداً بهذا الحق هكذا يقول وستلبك وما ينطق عن الهوى

كل هذا في الامم التي لم تعلن عليها الحماية فما قولك في أمة ضربت عليها الحماية اسما وفعلا ولم تلغ لاصراحة ولا ضمناً

٣٣٣ سيقال لنا بكل حسن نية وإيمان ثابت اذا امكن النص على إلغاء الحماية صراحة فان كل المخاوف تزول . أقول كلا فان هناك جملة صغيرة في ثنايا المشروع لم يرد الساسة البريطانيون أن يكبروا اهتمامهم بها خشية الفات النظر اليها ولم يلتفت اليها الساسة المصريون التفاتاً خاصاً ولم يعرها الناقدون أهمية خاصة وهذه الجملة الهادمة للاستقلال الناطقة بالحماية من غير نص المنادية بها رغم النص على إلغائها هي قول المشروع في الفقرة السادسة من

البند الرابع (يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر)
 فإذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته
 في أمة مستقلة ؟ سيقال إنه ضرورى أو جائز أن ينص على ذلك
 حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع
 بالنسبة للأجانب . ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في
 تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة
 المصرية . ولا داعي مطلقاً للنص عليه . سيقال إن هذا المركز
 الاستثنائي إنما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل
 حليفتنا والد إن هذا يكفي فيه الشرط الأخير من الفقرة نفسها
 وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا أما المركز الاستثنائي
 فهو الذى يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبني على
 مسؤولية إنجلترا عن مصر

حقاً إن التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل إنجلترا فيما
 يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه
 جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا
 بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة
 للأجانب غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في أحوال معينة شئ
 واستعمال المركز الاستثنائي شئ آخر في نظري

٣٤ — إن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وإن

كان يمكن المصريين من تحمل مسؤولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم الا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض . وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل إنجلترا . هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام ، ومن أراد أن يتثبت من ذلك فليرجع لبند ١٧ من مقالي هذا يجد فيه أن الدولة الحامية لها طريقتان في الحكم — الحكم بواسطة عدد كبير من الموظفين او الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها او قنصل او نحوه . سيقال ان ذلك مستحيل في حالتنا لان البلاد ستكون دستورية نيابية وزراؤها مسؤولون امام هيئتها النيابية اقول وهل هذا ينفي الضغط المستمر عليهم جميعا من صاحب المركز الاستثنائي . ان هذا الضغط يكون مشروعاً في القانون بموجب الاتفاق ولا دخل لحسن النية ولا لسوء النية فيه فان صاحب المركز الاستثنائي اذا تدخل في شؤون البلاد الداخلية فانما يتدخل باعتبار انه يؤدي واجبا عليه لمصاحبة بلاده ومصالحه مصر في آن واحد . وان ظروف الاتفاق ومحتوياته لا تمنع مطلقاً من أن بريطانيا العظمى ترى لنفسها حق التدخل في كل شيء

٣٥ ان المجاذبة والتشاد الذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان إنجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات

اللازمة لمصالحها والتي لا تمس استقلالنا. بل انما للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الاصل أن كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما ترانا جديرين بان نتولاه بنفسنا يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلاً عن لورد ملتر (ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه) بل زاد (ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه)

لست أقول ذلك لاننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نناله كذلك ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لاف يذكر في المعاهدة شيء عن التدخل في الامور الداخلية

ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالاسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

٣٦ — يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالى والموظف الكبير الذى يتمتع بحق الاتصال بالوزير فى الحقايق فان من يتتبع

تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد ان فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولاستطيع انجلترا ان تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها

٣٧ — ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال ! وذلك لان الجيوش لا تتحرك الا بأوامر صريحة وقد كفتنا الاتفاقية شر تلك القوة نظرياً بالنص على ان وجودها لا يعتبر بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . ان وجود هذه النقطة العسكرية قد يكون من الضروريات الحيوية لانجلترا الحماية مواصلاتها كما تطلب ولكن وجود المركز الاستثنائي لا يمكن أن يكون ضرورياً الا اذا ارادت به السيطرة الداخلية علينا بعد امضائنا المعاهدة ٣٨ ان مظاهر الحماية في المشروع غير خافية ويمكن حصرها فيما يأتي : —

(١) ارادة بريطانيا العظمى في « تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً » وهذا التحديد لانه لانه لانه بالضرورة وهو تحديد من جانب بريطانيا العظمى لحمايتها التي اعلنتها سنة ١٩١٤

(٢٧٠)

ووافقت عليها الدول . او تنازل عن شيء من سيادتها التي حصلت عليها من تركيا سنة ١٩٢٠ !

باعتبار انها حامية لمصر تقرر استقلالها كما قررت استقلال غيرها تحت الحماية (بند ١٧) وتقيده بكل القيود التي تتناسب مع الحماية وباعتبار انها ورثت سيادة تركيا تبثديء بتحريرنا بحسب القدر الذي تراه كافياً لنا . على كلتا الحالتين قيود لا تتفق مع الاستقلال

(٢) تحديد شكل الحكومة المصرية الجديدة بكونها ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . نعم يصح ان هذا التحديد يكون اجل ما تبغنيه مصر لنفسها من الاشكال الحكومية وهو مطمح آمال الجميع ومع ذلك فهو تحديد ويجيز التدخل طبقاً لما قرره في بند ٢٤ اولا

(٣) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة

(٤) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تحلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات (٥) عدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية وثقل وطأة التزاماتنا الحربية

(٦) تعهد مصر وحدها لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة

لا تتفق مع المحالفة وفي هذا القيد من المعاني ما فيه

(٧) تتعهد مصر وحدها بألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى

(٨) تتعهد مصر وحدها بعدم عقدتها مع دولة اجنبية اى

اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق

(٩) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى

الارض المصرية

(١٠) جواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى

البريطانى وهذا الحق يبقى حتما فى نظر بريطانيا العظمى بعد زوال

الديون الاجنبية لانه لو كان صحيحاً ان زوالها يزيل الاستشارة

ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته

(١١) جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية فى

أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام وهذا يظهر بوضوح ان

بريطانيا العظمى ترى نفسها مسؤولة عن تأييد القانون والنظام

فى مصر وهذه المسئولية تستتبع التدخل فى شؤوننا الداخلية

فى نظر القانون

(١٢) حلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول

صاحبة الامتيازات فان هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى ما لها

من الحماية على مصر وهى الآن تريد أن تنفذ حق حماية الاجانب

فتمطية شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع

أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة
الدول الاجنبية

(١٣) اعتبار أن المحالفة تنشئ « علاقات خاصة » بين الدولتين
تسمح بتغيير القواعد المتفق عليها فى القانون الدولى فيما يتعلق
بدرجات ممثلى الدول وترتيبهم فيما بينهم (راجع بند ٢٨ هنا)
وان هذه العلاقات الخاصة تبيح أن يمنح الممثل البريطانى مركزاً
استثنائياً فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين
وهذا أظهر مظهر من مظاهر الحماية فى نظرى

(١٤) عدم تمام حق التمثيل فانه قد نص على التمثيل مرتين
الاولى : قيل فى الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر
بحق التمثيل » وقيد بقوله « فى البلاد الاجنبية » وعند ذكر
الاتفاقات مع الدول الاجنبية على التنازل عن امتيازاتها لبريطانيا
العظمى ورد الكلام على موظفى قنصليات الدول الاجنبية
فتخولهم مصر نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب
فى إنجلترا . فكان مصر ترسل ممثلين سياسيين لها يتقيدون بعدم
اتخاذ خطة لا تتفق مع المعاهدة وعدم ايجاد صعوبات لبريطانيا
العظمى وفى الوقت نفسه ترسل الدول الاجنبية لمصر قناصل
يكون نظامهم كنظام القناصل الاجانب فى إنجلترا (وذلك رغم
الكلام فى موضع آخر على تقدم ممثل بريطانيا على ممثلى الدول

(الاخرى) وهذه القيود آتية من الحماية حتما ومظهر من مظاهرها
 (١٥) تعهد انجلترا بتبليغ نص معاهدة التحالف بين مصر
 وبريطانيا الى الدول الاجنبية دون أن تطلب منهم الاعتراف
 بما فيها من استقلال مصر . فكأن استقلال مصر يكون أمراً
 داخلياً بينها وبين انجلترا انما يبلغ للدول على سبيل العلم بالشيء
 لا لتعترف به كما اعترفت من قبله بالحماية . وأما تمضيد الطلب
 الذى تقدمه مصر للدخول فى عصبة الامم فهو أيضاً مظهر من
 مظاهر اثبات حمايتها عليها وكلنا يعلم من هى عصبة الامم وماهية
 ٣٨ تلك مظاهر الحماية ولا يعترض بأن مظاهر الاستقلال
 موجودة بجانبها فهى تنفى مظاهر الحماية . هذا استنتاج قدير ضاه
 رجال المنطق ولكنه استنتاج لا يصدق به ولا يفهمه ولا يقبله
 رجال القانون الدولى الانجليز الذين أفصحوا فى كتبهم بأجلى بيان
 عن جواز الاعتراف بالاستقلال ضمن دائرة الحماية وهم أعلم منا
 بتجارهم الماضية وهم أعلم منا بالقانون الدولى الذى ينشؤون
 نواعده انشاءً بما ينشؤون من المنظمات والطرق المختلفة فى
 حكم الشعوب

إذا استشرنا اكبر أساتذة القانون الدولى الانجليز فى مشروع
 لاتفاق نطقت مؤلفاتهم بأنه الحماية . هاك وستليك وهول
 ولورنس ثلاثة من علماء العصر ولا أعلم من هو من العلماء أرفع

منهم شأنًا ولا أصدق منهم قولاً تنطق كتبهم بأنه الحماية وليس بعد قولهم مزيد (راجع البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٣٠ و ٣٢ هنا)

٣٩ — ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرًا من مظاهر الاستقلال الخارجى لان هذا الاخير لاقيمة له اذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الاجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لان تهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى . ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية . اننى احرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى لان الاول منهما مادام يرتكز على أسس صحيحة فانه يوصل حتماً الى الثانى تماماً وبكامل مظاهره ولذلك فان أهم ما يجب أن تتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب ان يكون هذا الاستقلال كاملاً غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الاجنبية وحقوق الدائنين الاجانب فقط ويصح ان نرضى فيما يتعلق بالتحالف بان نلتزم بالامتناع عن كل ما يضر بهذا الاتفاق من الوجهة السياسية وحدها ولا تثير علينا فى ذلك فاننا نشترى استقلالنا بالالتزام بان نكون أمناء على مصالح بريطانيا العظمى نحافظ عليها محافظة

الحليف على مصالح حليفه وينشأ بيننا نوع من الصلة بهذا التحالف القائم على التساوى وعلى تسهيل مواصلات الامبراطورية البريطانية والمحافظة عليها — يأخذ شكلاً خاصاً من الاتحاد لم يعرفه القانون من قبل فلا يكون حماية ولا سيادة ولا نحوهما من علاقات الخضوع

ولكنه يكون اتحاداً جديداً من نوع لم يخلق مثله في الوجود من قبل اتحاداً بين أمتين لاغراض معينة ولمصالح محدودة وما دام خالياً من صبغة الخضوع فليأخذ أى شكل من الاشكال وليلبس أى زى من الازياء . لانهم بعد حريتنا واستقلالنا وحياتنا حياة طيبة بشئ مطلقاً

٤٠ أما مسألة السودان فيجب فى نظرى أن تسوى بهذا الاتفاق ولا تترك معلقة فكفانا ما مضى من المواقف الغامضة والشكوك والريب التى أوصلتنا الى حالة نزلنا بها كالسليم فى سوق الدول فاعترف البعض بالحماية علينا وباع البعض سيادته علينا فى مقابل السماح له ببقاء شئ من كيانه

ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا . فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشهريه وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه فهذا ما لا حياة من بعده .

ولما كان كل غرضى من هذا المقال ان اتكلم على تكييف
قواعد الاتفاق من الوجهة القانونية فاننى لا اعرض لبيان مزايا
المشروع أو مضاره فقد وفاها حقها من تقدمنى من كبار الكتاب
والمفكرين والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا وسعادتنا
انه سميع مجيب



راى الاستاذ

عبد العزيز فهمى بك

فى موضوع الاتفاق

الذى وضعتة لجنة اللورد ملنر

بهذا العنوان نشرت جريدة الاهرام بعدد لها الصادر فى ٢
مارس سنة ١٩٢١ ما نصه :

«البلاد تتشوق بلا شك ولا ريب الى الوقوف على رأى حضرة
صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى الواقف على ماجريات
المفاوضات وروحها

وقد وفقنا الى تقرير وضعه حضرته فى شهر اكتوبر الماضى
بعد عودة الاعضاء الاربعة من مصر يحملون التحفظات وقبل
المقابلات الاخيرة مع لجنة اللورد ملنر وقد ضمنه رأيه الذى
قدمه وقتئذ للوفد فيلاحظ فى قراءته زمن وضعه وأنه سابق على

وضع تقرير لجنة اللورد ملنر ونشره «
وهذا نص مذكرته المتضمنه لرأيه :

« ١ رأى الانجليز ان المصريين هموا يطلبون الاستقلال التام لمصر والسودان وتحريرهما من كل حماية أو مراقبة وان حركتهم في هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل فعالجها رجالهم السياسيون معالجة هي غاية في المهارة والحدق . ذلك أنهم ابتدأوا فأخذوا شبه اجماع دولي بتأييد حمايتهم التي ضربوها على مصر بغير رضاها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ودعموا هذا الاجماع باخذهم آخر الامر اقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان وأصبح المعروف رسمياً بين جمهور الدول أن مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا وان السودان مشترك الادارة بينهما وان أهل السودان في الخارج هم كاهل مصر تحت حماية انكلترا

٢ ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل فانه هو الواقع الذي لا ريب فيه . وهو وان كان مستنكراً في عرف نظريات القانون الدولي اتى تقتضى بان الحماية لا تكون الا بعقد بين الحامى والمحمى الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة لهن مرتبطة بمعاقباتها وهذه المعاقبات تصبح في حق المتعاقدين قانوناً واجب الاحترام . فالقانون الدولي الرسمي الآن لا يعرف لمصر

شخصية دولية فاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكثرا حماية
من النوع الحديث الذي جرى عليه العرف الدولي في القرن الماضي
ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها
علاقة بأى دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز
دون سواهم

٣ بعد ان برر الانكليز دولياً حمايتهم لمصر وتأبطوا هذا السلاح
الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم وكان من نتيجة المفاوضات
ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الامة المصرية
ليتعرف رأيها فيه

ان سياسة الانكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر
فى الامور بعين الناقد البصير . هى تنحصر فى هذه الصيغة : (أخذ
اقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها كما أخذوا
اجماعاً أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر
والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من
الداخل أو الخارج معاً)

٤ ولما كان الانكليز أناساً عمليين لا يهتمهم التعلق بالانفاذ دون
المعاني وكانوا قد شاهدوا أن الامة المصرية تنفر من لفظ الحماية
ولا تريد الا الاستقلال التام الذى من أهم مشخصاته التمثيل الحرفى
الخارج فقد أطرحوا لفظ الحماية من مشروعاتهم وصرحوا لمصر

بتمثيل نفسها في الخارج ولكنهم في عملهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقاً بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها الا مجرد التنوع في مشخصاتها اذ الواقع ان كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه اما الى ما هو متفق عليه دولياً بشأنه واما الى ما هو مقرر في عقد نظامه السياسى

٥ فالمتفق عليه دولياً في كافة المعاهدات الاخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يبلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول فهو لن يزال لاصقاً بمصر من جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء بل عارضت فيه بشدة . وأرادت منا ان تقنع بان هذا الالغاء حاصل بطريق الاتهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبراً انه من مشخصات الاستقلال . لا من مشخصات الحماية . قول لا تقنع فيه البتة . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلاً حراً خالياً من كل قيد . ولكنه تمثيل ابتر نحن فيه أبداً أسراء السياسة الانجليزية نتبعها حيثما توجهت نغادى من عاداها ونوالى من والاها ولا نستطيع ان مست أمة شرفنا ان نناوئها أو نعلن عليها حرباً الا

برأى انجلترا حتى لا نخلق لها المشاكل بل لا نستطيع أن نعقد
 أى عقد يكون فيه ما يضر بها كما لا نستطيع أن نتخذ ولياً لمصالحنا
 غير ممثلى انكلترا فى البلاد التى لا تمثل لنا فيها . لسنا اذن أحراراً
 فى سياستنا الدولية بل مضطرون فى كل حركة نتحركها وفى كل
 عقد نعمله حتى من العقود الدولية التى كان لمصر سابقاً أن نباشره
 بنفسها أن نتحرى عما اذا كان يضر المصالح الانكليزية أو لا يضرها
 وواجب علينا قبل كل حركة وكل عقد أن نرجع الى المشاورة مع
 انكلترا لانا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها ولا نستطيع
 التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا
 نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه فلا يفوت عميلتنا من
 الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الاولى حتى لا تعرض نفسها
 للمشاكل مع انكلترا . فمشورة انكلترا فى كل مظاهر سياستنا
 الخارجية أمر حتمى يوجب حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى
 نعهدها عليه . ومتى كان الامر كذلك فلا يستطيع أحد أن
 يقول بحق اننا أحرار فى سياستنا الخارجية ولا أننا خرجنا فيها
 من المراقبة الانكليزية الشديدة ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى
 المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دولياً .

اذن لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان لم يحصل الغاؤها بنص
 صريح خال من الابهام والمواربة فانها تبقى قائمة مقرر لدى الدول

والمشروع الذى نحن بصددده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شئون مصر . لا وهى الاسباب والعبث بنظامها ودستورها لادنى علة ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا هى مشاكل داخلية صرفة

٦ — اما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعاً الى تعاقدها مع انكلترا لا غير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء مع بقاء المشروع على ما هو عليه فلاشك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية ايضاً ولا عبرة بلقظ « الاستقلال » الوارد فيه

ذلك لان اشكال الحماية لاحصر لها والدول تبتدع منها ما تراه أنسب لمصالحها وللظروف وليس لها صيغة مقررة لا تنعقد بدون استعمالها بل وجودها يتحقق بتحقيق معناها فى أى ثوب كان من أبواب العبارات وكثيراً ما تستعمل لها عبارات فخمة المبني مسمومة المعنى مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعاً . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : « ان تكون دولة صغرى تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارئ والتعديت على الدوام والاستمرار » فكلمتا تحقق هذا المعنى فى أى صيغة

كانت فيه تخلق الحماية . ولا شك عندى انه معنى يتجلى واضحاً
فى المشروع الذى نحن بصددده

أما عبارة « الاستقلال » فيجب ان ندرك قبل كل شئ هاتين
الحقيقتين وهما : (اولاً) ان الحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها
الا اذا كانت الامة الصغرى مستقلة اى ذات كيان خاص وشخصية
متميزة لان استقلال الامة اى انفرادها بشخصية خاصة متميزة
هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش
مثلاً لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان
(ثانياً) ان الحماية لا تمحو شخصية الامة ولا استقلالها بل بالعكس
أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه
الشخصية وهذا الاستقلال فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان
تحت حماية فرنسا

متى علم ذلك امكننا بالبدهة ان نعلم لماذا لم ينكر الانكليز
على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها بل صرح
بجلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل ما يمس
بهذا الاستقلال كما امكننا ان نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق
باستقلال مصر ليس الامن باب تحصيل الحاصل لان مرادهم به
هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدون
لا يستطيعون قانوناً التعاقد مع مصر

اذن ليس الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو ما يهمهم في قضيتنا لان الاستقلال كما رأيت حاصل للامم التي تحت الحماية . انما الذي يهمهم هو (حرية الامة في سياستها الداخلية والخارجية) ، فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فالاستقلال جدى . سليم والحماية ضرب مما كان معروفاً الى اوائل القرن الماضى باسم الحماية البسيطة وهى قد تكون مفيدة جداً للدولة الصغرى اذ تأخذ بيد هاهنا حتى تقوى ولا تحتاج بعدها . وسبب هذا النوع من الحماية فى الغالب ليس فكرة الاستعمار بل حفظ الموازنة الدولية . أما ان كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الامة بشخصية خاصة ونظام حكومى خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالباً فكرة الاستعمار وهو يعرض الامة الصغرى لاشد الاخطار اذ قديماً نى زمن نزول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحداً قولي ان الاستقلال فى هذه الصورة نفى فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التى وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية « هى دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى » . مع ان نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحماية اذ كان المندوب السامي الانكليزى هو الحاكم بامرهم فى تلك الجزر يتدخل فى كل شيء حتى فى تعيين اعضاء الجمعية التشريعية

لاشك اذن أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع تحت حماية
 انكلترا ولاشك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هي
 أقرب الى النوع الحديث فان حرية السياسة فى الخارج
 عليهما مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم وأما فى الداخل
 فالمشروع منعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد
 فأولا — اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية فى الاراضى
 المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد فى الداخل بل
 هو من طبيعة الحال فى كل بلد للخير حماية عليه أو ملكية فيه
 ونذر أن توجد قوة أجنبية فى بلد مستقل حر . وليس محوصفة
 الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق
 الحكومة المصرية بما نفع من انها فى ذاتها قوة أجنبية مجرد
 وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها
 والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية
 الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وفلسطين
 والعراق والهند وغيرها . وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية
 وحديدية وتلغرافية وتلفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا
 الابهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة
 داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قتال السويس) فيصدق
 عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبو على

ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة فى القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية ان كل ما زال عن مصر فيما يتعلق بهذه النوة ان مصاريها لن تكون على مصر وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية فى البلاد ولا تقتضى من البلاد مطالب مما هو مقرر قانوناً أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهى قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند تأسيس الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لا ينافي سيادة البلاد الداخلية أو انه ليس رمزاً على اشتراك انكثرا فى هذه السيادة او انه ليس من مشخصات الحماية فكلامه هذا غير مسلم به ثانياً - تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً انكليزياً بالمالية وتشترط بأخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الاصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً)

فالوزارات الثلاث التي هي روح الادارة الداخلية في البلاد وهي المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما يقال من ان هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية وان الوزراء معهما سيكونون احراراً لانهم غير مسؤولين الا أمام البرلمان وأن هذه المسؤولية تقتضي قانوناً وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يقال فوق ذلك من ان المستشار المالي لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والامن العام في البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بشطع النظر عن القضاء المختلط) ويكفي هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن في سيادة البلاد الداخلية ومصادق واضح للحماية

على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هي نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل أثار احتسكك الإيم الكبرى

بالصغرى . ان هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شئ ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما . والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والجملة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف — لا بد أن ينتج عنه فى العمل ان ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ويجهدون فى ترويح آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية وتلبث البلاد أبداً لا بد من بقوة الاتفاق تابعة للآراء الانجليزية فى أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى وبين الضعيف . وعلى كل حال فواقع الامر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا أساس بالسيادة ومصدق للحماية

على انى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتعمن يرى ان موظف الحقائق سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات

الحكومة فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين . فاذا أضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالاجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الاول أما فى المشروع الاخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علماً بكل ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . نقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية وما ظن أحداً يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة

ثالثاً — لا تقتضى أى مخالفة من المخالفات المعقودة بين الامم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الاخرى الا مخالفاتنا فشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا

ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر ممتدى الدول الاخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة

من نتائج التحالف العادى وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر
 داخلاً وخارجاً تحت المراقبة الانجليزية دون سواها . وهذا
 الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما
 المستقلة الحرة فلا شئ فيها من هذا القبيل

رابعاً — ان ما اشترط فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة .
 من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية وما اشترط
 بالفقرة السادسة من المادة الرابعة مما يجب أن يشمله دستور البلاد .
 كل هذا تدخل فى أمور هى من الامور الداخلية التى ليس لاحد
 التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة وهو باب آخر مفتوح
 للانجليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى
 شؤون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور
 خامساً — ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق
 الاجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة .
 مقتضاه غل يد الدول الاجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل
 فى التشريع والقضاء فى حق الاجانب وغل يد المصريين أيضاً .
 عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر
 المصرى بحيث يصبح المصريون والاجانب معاً فى مصر لاعمال
 لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز وهى سلطة
 هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز

غير مجرد مركز الحليف العادى بل مركز الحليف الحامى ومن
يقل بغير ذلك فواهم

فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع وان مصر معه
باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل
الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا سواء ألقى اعلان ١٨
ديسمبر سنة ١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يبلغ . غاية الامر ان
بالغاء صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بأذن الدول وقد يبلى
ويتمتلك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصفى لشكوانا اذا
ظلمنا الانكليز

٧ أقول ذلك وفى آن واحد أعترف بان فى المشروع مزاياهى
أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد
التي سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة وأن تكون الوزارة
مسؤولة أمام نواب البلاد وان يكون لنا فى الخارج ممثلون وان
كانت أيديهم مغلوطة فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية اكثر
منها حقيقية وان يكون لنا فى ظرف سنتين أن نخرج من شئنا
من خدمتنا من الضباط والموظفين الانكليز والاجانب وأن يكون
لنا جيش غير محدود العدد

ولكن من يرجع نظره الى الماضى ير ان مصر كان لها دستور سياسى
يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية

فكان لاميرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه (وهذا قد كان حصل فعلاً) وكان قانوناً لحكومتها أن تعين من الموظفين الاجانب من شئت وتعزل من شئت وكانت حرة فى كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها تحت المراقبة الشئئية وهي مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة وما عدا الحرية فكان جيشها محدود العدد وكان لها وزارة خارجية وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الاخرى كالاتفاقات الخاصة بانشاء المحاكم المختلطة ولم يكن بارضا قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي لتأييد القانون والنظام . وهذا الدستور السياسى كان معمولاً به قانوناً وفعلاً الى وقت الاحتلال وبقي قائماً قانوناً طول مدة الاحتلال وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك أو يعيب به بحسب ما توحيه اليه مصلحته حتى كانت الحماية . فالانكليز فى مشروعاتهم الذى نحن بصدد ان كانوا تجاوزوا لمصر عن شئ فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة وفى نظير تجاوزهم وطردوا مركزهم فى مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها واستقلوا فيها بشؤون الاجانب أيضاً حتى لا يزعجهم مزاحم . فهم فى الواقع وصلوا الى ما كانوا يرغبون وأخذوا اكثر مما يستحقون ومن يرجع النظر أيضاً الى خطاب السير ملن شيتام

(٢٩٣)

للسلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو الوارد به نظام الحماية اجمالاً يجد انه قائم على أمور ستة

أولاً — أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية

ثانياً — أن تكون بريطانيا هي التي تدفع عن مصر كل تعد أجنبي

ثالثاً — أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصرى ونظامه رابعاً — لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلى الدول لديها بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا

خامساً — أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ماوصات اليه مصر من الرق

٦ — أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها لترقية شؤون البلاد واشراك الامة تدريجياً فى الاعمال الحكومية والاخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها

ومن يقارن بين هذه الامور وبين المشروع الجديد يجد أن روحاً واحدة سارية فى كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف وهذا التنويع ينحصر فى أمرين :

الاول — أن يكون لمصر علاقة بممثلى الدول الاجنبية لديها وتمثيل فى الخارج . ولكن من يلاحظ أن مصر كان لها وزارة

خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الاجنبية وان هذا لم يكن مانعاً من انها بلد نصف سيده . ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة وانه بهذه الصفة لا يخرجها عن كونها منقوصة السيادة يجد أن هذا التجاوز من انكلترا لا يضر ضرراً سياسياً حقيقياً بمركزها . على انها انما أتت به لتتال غرضاً سياسياً خطيراً جداً وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة فى مصر ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى لان أهم ما كانت تشغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشاكل الناشئة عن نظام الامتيازات فهذا التنويع اذن ان كان فيه شئ قليل على انجلترا ففيه شئ كثير لها وروح خطاب السير ملن شيتام موجودة فيه تماماً

الثانى — أن الانكليز فى الخطاب المذكور كانوا يقولون انهم لن يملكوا الامه حكم نفسها الا تدريجاً ولكنهم فى المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر كما هو الواقع فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسى ولا خروج فيه عن حد ما يحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما فى الامر أن الانكليز فى هذا الصدد عجّلوا ما كانوا عازمين على تأجيله ومراقبتهم على كل حال باقية

ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للانجليز غرضاً سياسياً
يسعون لتحقيقه طبقاً لخطّة مرسومة عندهم فهم يعدلون في هذه
الخطّة بحسب المناسبات والظروف ولكن الغرض ثابت لا يتحول
وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها
٧ على أنى مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى
البلاد التى تكلفنا بقوله مع التحفظات التى نرغبها لا أرى سبيلاً
سوى متابعة رأى البلاد والتصرّيح بقبوله مع التحفظات
٨ ولكن هناك أمراً هاماً هو أن الانكليز يعلقون نفاذ
المشروع حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية
على أمرين — أولاً أن تقبل الدول الغاء محاكمها القنصلية فى مصر
ثانياً أن تصدر المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ
فعلاً ، وكلا هذين الأمرين خطر

عن الامر الاول — كل ما يصح طلبه من مصر هو أن تصرح
لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل
للحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الاجنبية
بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول .
ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٨ و ٧ من المشروع فهى فى
علاقتها مع انجلترا قد قامت فعلاً بما عليها وليست مطالبة من هذه
الوجهة بشئ آخر فها هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق فيما

هو متعلق بها وبمصر فقط من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك موقوفاً على قبول الدول ؟ أتخشى انجلترا أن مصر بعد ان تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلهن لها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال لان أية دولة لا تقبل من مصر السعى فى نقض ما تم من جهتها وبرضاها كما انه من الصعب ان يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الامم الاخرى هو خفى ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا لانرى مسوغاً لاستبقاء هذا النص المريب بل نراه مثاراً لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فاعلا هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها انجلترا فى هذا المشروع . كأنى به اندرك ان غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تستلم الامة فيها أزيمة حكم نفسها فهى تريد بهذا الاكراه الادبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ما تضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط مما يمكن فيها من المساس بحقوقهم

كنا نفهم ان لجنة اللورد ملر وهى بمصر وضعت بمعرفة السير سيسل هرست مشروعات لاعادة الترتيب القضائى ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى ان هذه المشروعات لا يعول عليها الآن

وانها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه . ثم رأينا الانجليز بعد هذا التصريح قد رجعوا بنفس تلك المشروعات واطهروا أنهم مصممون عليها . بدليل ما بلغنا من أنهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتنصلت من تبعتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التي تخلفها بدليل ان نسخة منها وصلت لنا بطريق غير رسمي وغير مباشرة وفيها تعديل بسيط لا يعكس المبادئ المؤسسة هي عليها بل في هذا التعديل ما يسلب مصر حقوقاً كان سها واضع المشروعات عن انتزاعها في اصل الوضع

وبما أننا لانضمن مطلقاً ان الانجليز حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر في هذه المشروعات لما يعد لايسعون بكل وسيلة في طاقهم لحمل الحكومة المصرية على الاخذ بهذه المشروعات كما هي أو مع تعديل طفيف لا يعكس جوهر مبادئها خصوصاً وأنهم مشروطون في المشروع ان مصر تعطى لهم كل الحقوق التي تضمن مصالحها والتي تضمن تنازل الاجانب لهم عن امتيازاتهم

وبما ان هذه المشروعات قائمة على مبادئ ان نفذت كانت نتيجةها الحتمية القضاء على مصر وسلباً بالشمال لبعض المزايا التي يعطونها الآن لها باليمن

فالتفت النظر لهذا الامر الخطير وأكرار الالحاح في ان يفهم الانجليز ان المصريين لا يقبلون ان يقوم الترتيب المختلط الجديد الاعلى المبادئ الآتية وان مبادئ مشروعات السير سسل هرست المنافية لها لا يمكن مطلقاً قبولها .

(ا) تكون غالبية القضاء في الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين بحيث يكون منهم في كل محكمة الثلاثان ومن الاجانب الثلث وتكون الرئاسة الفعلية في كل من الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين . وكل قاض مفرد كالقاضي الجزئي وقاضي المواد المستعجلة وقاضي الامور الوقتية وقاضي التحقيق وقاضي المخالفات لامانع ان يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومي وكل وكلائه على اختلاف درجاتهم وطنيين

(ب) اختيار وتعيين القضاة جميعاً بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية وترقيتهم للوكالة أو للرئاسة وترقية قضاة الكلي للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل لمثل انجلترا ولا لاي سلطة اخرى اجنبية في ذلك . وانما لا يجوز لمصر ان تعين قاضياً اجنبياً من غير التبعية الانجليزية الا بعد أخذ رأي ممثل انجلترا . أما تأديب القضاة وعز لهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف

(ج) اختيار وتعيين وترقية النائب العمومي وكافة وكلائه على اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها وكذلك

(٢٩٩)

تأديهم وعز لهم بدون تدخل لممثل انجلترا ولا لاي سلطة اجنبية اخرى في ذلك

(د) عمال القضاء يكونون جميعاً وطنيين الا في احوال استثنائية بحسب ما تراه حكومة مصر ضرورياً ؛ ويكون تعيينهم وترقيتهم من حق الحكومة المصرية وحدها ، اما تأديهم فيكون بمعرفة المحاكم الموظفين هم فيها ؛ وللمجلس الوزراء ان يعزهم بقرار منه .
أخذاً بحقه هذا المقرر في شأن موظفي الحكومة جميعاً

(هـ) لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الاعلى قاعدة جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقاً في الاختصاص بنظرية المصلحة المختلفة .

(و) لا يعتبر أجنبياً خاضعاً لقضاء المختلط الا من لهم لغاية اغسطس سنة ١٩١٤ حقوق جنسية الدول التي لها معاهدات امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق انشاء محاكم قنصلية لمحاكمة رعاياها فيما بين بعضهم والبعض من المنازعات المدنية والجنائية ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير وكل ممالك أوروبا والقارات الاخرى التي لم يكن لها في الاصل معاهدات مع تركيا في هذا الصدد وكل اهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق جنسية الدول التابعة هي لها وكذلك أهل مملكتي وسط اوربا

اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات كل هؤلاء يكونون في مصر تابعين للقضاء الاهلى مدينياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء على أن هذا المبدأ نتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة في نتائجها وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها

(ز) كافة شركات المساهمة التي تعقد بالقطر المصرى وكافة شركات التضامن أو التوصية التي لا يدخل في عنوانها اجنبي خاضع للقضاء المختلط وتكون معقودة بالقطر المصرى تعتبر أشخاصاً معنوية مصرية الجنس ولا تحاكم في علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الاهلية مهما يكن بين حملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الاجانب او مهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية

(ح) اشتراط اختصاص القضاء الاهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشترين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط مهما يكن من الاجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم

(ط) للقاضى الوطنى الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات حق اصدار أوامر القبض على

لأجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية ، ويكون تنفيذ أوامره التفتيش أو القبض الذى لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية معرفة العمال الوطنيين ، وأما أوامره التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضاً فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب يندبهم القاضى الوطنى الصادر منه الامر .

فان كانت أوامر القبض أو تفتيش المنازل الخصوصية صادرة من قاض أجنبي او من محكمة ولو جزئية قاضيا وطنيا فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين فى كافة الجهات وكذلك الحال فى تنفيذ كافة الاحكام التى تستدعى دخول المنازل الخصوصية (ى) اذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجنح أو المخالفات صادراً من قاض وطنى وجب ان تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للأجانب مع حفظ رياستها الوطنى اما محاكم الجنايات فتكون اغلبية قضاة والرئاسة فيها للوطنيين وانما تكون الاغلبية للأجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها وتتوافر هذه الاغلبية بزيادة الاصوات الاجنبية فى هيئة المحلفين

(ك) لا تختص محاكم الجنايات بالالجرائم المعتبرة قانوناً انها

جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنج ، اما كافة الجنج فتكون من اختصاص القاضى الجزئى ، وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنج والمخالفات مباشرة ولا يظن احد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة ويعرف أن العلل التى حدثت برجالها السياسيين لتتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة قد زالت ولم يبق لها أثر ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا بأصل وضعها كثيراً من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للاجانب تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانجليزى هي امتياز جديد ثقیل كان مفهوماً عند الكلام فيه أن سيكون لنا في المحاكم المختلطة حقوق واسعة جداً • نقول من يعرف هذا يرى ان لنا حقاً واضحاً في طلب ما يضمن من الآن تقرير هذه المبادئ في الترتيب المختلط الجديد • وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية • ولذلك فان هذه المبادئ ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن أو على الأقل ان لم ينص صراحة في مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لا يمكن ان تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقراره عليها فاني اصرح بان ضرر

(٣٠٣)

المعاهدة يكون اكبر من تقعرها والضرر لايسمى اليه عاقل
هذا رأي الذي أبديته ولا زلت أبديه وأصمم عليه ولحضرات
اخواني الرأي الاعلى

الامضاء
عبد العزيز فهمي «

اكتوبر سنة ١٩٢٠



مشروع ملان

بحث في احكامه القانونية

✽ للعلامة شارل ديبيوى العضو بجمعية القانون الدولى ✽

نشرت جريدة الاهالى بعددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
بهذا العنوان مانصه :

(كانت الجمعية المصرية فى باريس قد استفتت الاستاذ العالم
شارل ديبيوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى مشروع اللورد
ملان . وقد جاءنا منها نص هذا الفتوى فتطوع الاستاذ مصطفى
افندى الشوزبجى المحامى لتعريبها وها هو التعريب ننشره ليطلع
القراء على حكم اكبر عالم من علماء القانون الدولى)

ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية
ولكن الغرض أن أبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير .
ومعنى ذلك انى لن أتعرض بأى حال من الاحوال الى الاعتبارات
السياسية التى قد ياتئم معها أو لا ياتئم قبول المشروع أو رفضه
أو تعديله . وان كل ما أعنى به انما هو بحث المعانى والمرامى التى
تؤدى اليها قانوناً نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع . وبيان

كيفية منافاته للاستقلال ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية بل وامكان اتحاده معها والتباسبه بها

تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على ما يأتى: « لاجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً. ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد »

وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتما اذ لو كان الغرض حقاً تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال وما كانت هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى. واذا كان من اللازم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة أليس معنى ذلك أن انجلترا لا تنوى أصلاً الاعتراف لمصر ازاء الحكومة الانجليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر امام كل حكومة أخرى ؟ أليس معناه أن انجلترا تضر احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة الحامية وواجباتها ؟

أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه

فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتعين بتعهد دولة تدعى الدولة الحامية لدولة أخرى تسمى الدولة المحمية بان تدافع عنها

امام كل خطر خارجي ومن هذا التعهد الذي يبدو كأنه بمجملته لمصلحة الدولة المحمية تستخرج الدولة الحامية احكاماً مرجعاً عقلاً حرص الدولة الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاماً تنتهي بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك ان الدولة التي لا تفي بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات وصدمات مختلفة بقوة بل الى الاغارة عليها وغزوها بالسلاح في بعض الاحوال . فمن الطبعي أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التي قد تثير ضد نفسها أثرة دول أخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها

ولما كانت المشاكل الدولية تأتي عادة من سوء ادارة الامور الخارجية أو سوء الادارة المالية التي قد تؤدي الى الاضرار بحقوق الدائنين الاجانب أو من سوء ادارة القضاء التي تنتهي بانكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الامور الخارجية والمالية والقضائية (على الاقل فيما له مساس بالاجانب) ثم هي تضيف الى ذلك حقها في احتلال البلاد المحمية عسكرياً وهو حق يبرره تعهداها بالدفاع عن البلاد المحمية أمام كل خطر

وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولي الفرنسيين في معنى.

الحماية أما الانجليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحاً في تحديده وأكثر خضوعاً لتأويلات مختلفة . ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانجليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الدولة الحامية عن حريتها فى ادارة أمورها الخارجية فقد قال « هول » فى سنة ١٨٩٤ ما نصه (١) : « ان العلامة المميزة للدولة أو الامة المحمية سواء اكانت متمدينة أم غير متمدينة هى عدم أهليتها للتعامل مع الدول الاجنبية الا بواسطة الدولة الحامية أو باذنها » وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية (الترنسفال) تحت حماية بريطانيا العظمى لجرد وجود المادة الرابعة فى معاهدة لندره المعقودة فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه . « ليس لجمهورية افريقيا الجنوبية أن تعقد بدون مصادقة ملكة انجلترا معاهدة أو اتفاقاً مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الاورانج الحرة . وتعتبر حكومة الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو إحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية (يجب ارسال

(١) راجع رسالته (الدول الاجنبية وحق التاج الانجليزى . فى الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨) .

صورة من المعاهدة بعد وضعها النهاى مباشرة الى حكومة المملكة (٢) — ويقول « وستليك » : « اذا كانت الحماية تقرر بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة » ولكن « يكون للدولة الحامية بدون شك فوق الحقوق التى ينص عليها عقد الاتفاق الحق فى طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذا لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها. »

* *

فبناء على ماتقدم هل ينبغى لنا ان نعتبر مشروع المعاهدة الانجليزية المصرية المرسومة قواعده فى المذكرة المعروضة مشروعاً لمعاهدة حماية ؟ ان رأى الذى يبدو لاول وهلة هو ان المشروع مشروع لحماية مستورة .

نعم اننا نلاحظ بعد استقراء القواعد استقراء دقيقاً ان هذا المشروع الذى توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقاً ولا يذهب باحداها الى اقصى احكامها ولكن رأى بانها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئاً بهذه الملاحظة قلنا ان روح الحماية عند الفرنسيين هى تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية امام كل اعتداء خارجى . فالبند الثالث

(١) وستليك : انجلترا وجمهورية جنوب افريقيا مجلة القانون

الدولى والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها

من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا اذ ان انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى وانما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الابهام شكلا وموضوعا . فمن حيث الشكل نرى محالفة وفى الحقيقة انها محالفة ولكنها محالفة غير محدودة بمدة فهى اذن محالفة أبدية ومن حيث الموضوع فلا تلزم المحالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » — على أن هذه المحالفة الابدية التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها تشبه شبها فوق العادة التعهد بحماية مصر امام كل اعتداء خارجى ولا فرق بين هذين الشيبين الا الدقة والصراحة فى شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر . اذ لا نزاع فى ان كل اعتداء يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عايتها وان كل تعضيد لها هو حماية

أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما فيها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية » . فالمحالفة ليست اذن بين طرفين متساويين اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل حدود بلادها أما انجلترا فيجب عليها

تعزيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن الحق ان في عدم تساوى الحليفتين شيها جلياً بالحماية وأن مصر تتعهد بمساعدة انجلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتما عدوان أعداء انجلترا اولئك الذين لن يقصروا في القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم كما أنهم لن يحجموا عن محاربتها لنفى مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المحالفة ثوب الحماية اذ الحماية تقضى ان تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن في غير محله اذ أن من الصعب عملياً تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فاننا اذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المحالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك في امكان اتحاد هذه المحالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية

أما رأى الانجليزى فعنده أن روح الحماية توجد في نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل في أمورها الخارجية » فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل في أمورها الخارجية ؟ الذى يظهر ان المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا اما في الموضوع فانه يحرمها منها . يسلبها على الاقل لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمه

أو غير محدودة . وبالرغم من أن صيغة المشروع الانجليزي المصري تختلف عن نظريتها في معاهدة لورثارة المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب افريقيا لان صيغة المعاهدة الانجليزية المصرية أقل وضوحاً ودقة بالرغم من هذا الاختلاف في الصيغتين فانهما تؤيدان عملياً الى أحكام ونتائج واحدة

يقول البند الرابع فقرة أولى : (تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني) . فهذه النصوص تبدو وكأنها تترك لمصر حق ادارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هي بمحض ارادتها ومع ذلك فسنرى أن الامر على خلاف ذلك وان هذه النصوص لم تقصر في تقييد حرية مصر في اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة في أن تستعمل أو ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها في الخارج وعند استعمال الحق تكون حرة في اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين ام من الاجانب فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل في البلاد الاجنبية ولكنه يحتم عليها ان تختار الممثلين اما من المصريين او من البريطانيين ثم وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد فلا يمكن ان يكون لمصر غير الممثل البريطاني والظاهر من النصوص ان

الممثل البريطاني يكون مثلاً لمصر وجوباً وبقوة المعاهدة في كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد

على ان المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر في اختيار ممثليها وانما هو يحدد ايضاً حريتها في معاملاتها مع الدول — يقول النص : (تتعهد مصر بان لاتتخذ في البلاد الاجنبية خطة لاتتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لاتعقد مع دولة اجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم في القول بان خطة مصر في البلاد الاجنبية تختلف او لاتختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم في اعتبار او عدم اعتبار عمل ما سبباً في ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم في تقدير اتفاق ما اذا كان ضاراً او غير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك ان هذا الحكم هو انجلترا ولن يكون غير انجلترا وحدها

واذا كانت انجلترا لاترى فائدة من الاعتراض على اجراءات مصر الخارجية متى كانت هذه الاجراءات مفيدة لها أو غير ضارة بها أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التي قدمناها وهى أن مؤدى المشروع الانجليزى المصرى كمؤدى معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ اذا ان هذه المعاهدة تقضى بصحة اجراءات جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول الا اذا اعترضت عليها انجلترا فى الوقت اللازم بسبب

اضرارها بها على أنه لا يفوتنا أن نلفت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لندره ذلك ان المشروع بخلاف المعاهدة لا ينص على تحديد مدة تبدى فيها انجلترا معارضتها لعمل مصر وعلى ذلك فسيكون لانجلترا الحق دائماً أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة من أى وقت بحجة ضررها لمصالحها وستلتزم مصر اذن باخذ تصديق انجلترا على كل معاهدة قبل لزومها

قلنا ان الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً وفي المشروع نرى حقاً أن انجلترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وبقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الاجنبى

ينص البند الرابع فقرة ثانية من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة السكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر)
 ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة اذ انه بناء على

النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعزيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب في ابقاء القوى البريطانية على أرض مصر وإنما السبب حماية المواصلات الامبراطورية^١ ولكن^٢ أهمها كان السبب الذي يعزى اليه وجود القوى البريطانية فيما لا شك فيه ان وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الاقل بوجود نقص في استقلال مصر وبعدم الثقة بها^٣ وبرغبة بريطانيا العظمى في مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية حليفها — ولا شك في أن القوى البريطانية ستكون في بعض أمكنة معينة فهل هذه الامكنة ستكون حراماً على غير هذه القوى أو يكون للقوى المصرية أن تشارك في حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بان بقاء القوى البريطانية في الاراضى المصرية لا يمس حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك ان القوى البريطانية لا يكون لها ان تتحرك مهما كانت الظروف الا برضاء الحكومة المصرية وهل معناه ان هذه القوى لا تستطيع ان تحتل اية نقطة في مصر خلاف معسكراتها الابدعوة من الحكومة المصرية ؟

ينص البند الرابع فقرة ثالثة على ما يأتى : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التي لاعضاء صندوق الدين ويكون

تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل
الآخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها)

ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على
مصر وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال .
ومن الواضح ان مصر المرتبطة مع الدول بتعهدات لا يمكنها أن
تعديل فى تعهداتها الا برضا الدول وكذلك من الواضح أن
استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطانى لجميع
الاختصاصات التى لاعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة
بمقتضى عقود دولية

أن الرقابة الاجماعية الدولية لى عادة أخف وطأة وأهون
ضغطاً من الرقابة الخاصة التى تكون لدولة واحدة وأن هذه
الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية

وان المستشار البريطانى المسلح باختصاصات صندوق الدين
الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته فى جميع المسائل الآخرى التى قد ترغب فى استشارته
فيها — والذي يخيّل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية
تكون فيما عدا اختصاصات صندوق الدين حرة فى أخذ رأى
هذا المستشار أو عدم أخذه . ولكن سوابق إنجلترا فى مصر
تحتّم علينا ان نساءل اذا كانت إنجلترا لا تميل الى وضع الحكومة

المصرية تحت تصرف المستشار المالى ؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم . مستشار انجليزى حتمت . انجلترا على مصر الاخذ دائماً بنصائحه . مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنجى عنها وانما هى أوامر لا مفر من تنفيذها . فهل ترى فى نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصر نفي هذا التفسير لو وظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الاخذ به ؟



ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام فهذا الحكم كالحكم السابق مرجعه الخطة التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لاتقع فى تبعات أمام الدول الاخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الاجانب ثم ان هذا الحكم يكون طبعياً ما دام لانجلترا الحماية على مصر كما أنه لا يكون طبعياً اذا نزلت انجلترا عن هذه الحماية . الا أن تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لا يكون متى افترضنا

استقلال مصر حقاً الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما ان تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن لتوسط هذا الموظف البريطاني ورقابته ؟

ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقتصر عمل هذا الموظف البريطاني على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علماً بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الاجانب ويمكنه ان شاءت ان تستشير في كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالامن العام والقضاء وسترى من الاحكام الآتية ان هذه الوظيفة أعظم شأنًا مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الوجود الحماية او شبه الحماية على اقل تقدير

* *

يقول البند السابع من المشروع: (تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى (لا بين مصر) وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية

المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض للضرائب) على جميع الاجانب فى مصر ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية وتصرح هذه الفقرة بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على ما يأتى :-

(نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)

إن حاول انجلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات. لا معنى له الا أن انجلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه الارادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات

الامتيازات اليها وان الموظف القضائي الذي يجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته وهنالك يتدخل هذا الممثل لينع أن يطبق على الاجانب قوانين مصرية تستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية اذا تراءى له أن مفعول هذه القوانين يحذف بالاجانب وان هذا الممثل الممنوح مركزاً استثنائياً والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين هو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذي يوجد في البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها وان المخالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شبهاً غريباً المخالفة الابدية غير المتساوية الطرفين التي تتقرر بها الحماية . وفي الحقيقة ان المخالفة العادية لا تؤدي أصلاً الى منح ممثلي الدول الخليفة حق التقدم على غيرهم كما أنها لا تؤدي الى اكتسابهم حق الرقابة على تطبيق القانون والنظام وتأيدهما

تقول الفقرة اربعة من البند الثامن أن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقي نافذة المفعول) وريثاً تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها تشرط بريطانيا

العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات
(أن تعمل مصر فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال
المحكم القنصلية بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى
والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين
وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية
سواء اكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك
اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب)

إن أحكام هذه المادة غريبة جداً ولنا أن نتساءل عما اذا كان
انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاقي الانجليزى على مصر لتعمل
به وفقاً للمشروع المبحوث لا يكون من ورائه عادة مفاجآت
أو عدة مصاعب فى التطبيق — لقد كان الاقرب الى المعقول بغير
شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على
الامتيازات وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التى تناسب
مركزها والتى يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات



وأخيراً بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانجليزية المشار اليها
فى البند الثالث تبلى بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية
وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الامم.
ولكن لا ينبغي أن نغفل ما جاء فى البند الثالث الذى يقول :

(تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية) . اذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وببقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدي الى ضياع استقلالها الاسمى وابدال انجلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية

وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كان انجلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنب الصراحة باعطاء انجلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة أمورها الخارجية وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها ووضعها تحت السيطرة الانجليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالاجانب فلانزع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الاساسية للحماية ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحماية الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين لنصوص الحماية الفرنسية

على أن هناك تناقضاً لا ريب فيه بين الغرض الذى أبداه

• مشروع الاتفاق وهو « بناء استقلال مصر على أساس متين دائم »
 وبين أحكام الاتفاق التي هي أحكام حماية . وان هذا التناقض
 لا يمكن ازالته لانه اذا تمحدد الغرض في الاتفاق أى اذا تمحدد استقلال
 مصر بإيجابه قبل جميع الدول ماعدا انجلترا فلا يكون هذا الاستقلال
 النسبي شيئاً آخر غير الحماية وفي الحقيقة فان الغرض من كل حماية
 يرجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا
 الدولة الحامية



رد الوفد

على اللجنة

نشرت جريدة الاخبار بعددها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان

حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول على خطاب لورد ملر
في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهذا هو نصه :
أتشرف أن أبلغكم اني تسلمت نص المذكرة التي تلوموها في
جلسة ٩ نوفمبر الجارى

وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين
لجنتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات
التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨
اغسطس الماضى وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات
الرسمية وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية
التي تتجمل من ايقاف رأى العام في البلدين على الحالة بحيث توجد
بين الامتين روح حقيقية للوافق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً

ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع
ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور
الحالى من المفاوضات ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل
سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً
كلياً وهو إيجاد وفاق يرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين
ولا يخفى أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة
عنه لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن
يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية فارجاء هذه المناقشة الى أن
تبدأ المفاوضات بين الحكومتين معناه ارقام المفوض المصرى على
الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى
تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية
وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من
ثقة مواطنيه

ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس
ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما
أبدته من التحفظات التى تشرفت باطلاعها الى جنابكم
على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى
تطبق فى مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها
من الوسائل والاعمال التى لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع

الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في القاء مقاليد حكم البلاد الى
أبنائها وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة
لاحلال الثقة في النفوس

فالإنسان الذي يقف في مثل هذا الجوليدعو الى الاتفاق لا بد
أن تعدده البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة
ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك انه يسقط تحت
صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل
مصري ولحكم العقل نفسه

وعلى ذلك فالوفد المصري يأسف كل الاسف لانه يرى من
المستحيل انتهاز السبيل الذي تدعونه اليه ولقد كان يعد نفسه
سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التي تمكنه من أن
يسعى سعياً نافعاً في إيجاد تيار ميال للوفاق في البلاد

ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين
الجنةكم والوفد يجعلنا نأمل في الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم
لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون في مقدرتنا أن نبث بين
أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة في الاتفاق
التام مع بريطانيا العظمى



احتجاج الحزب الوطنى

على شركة السودان بين مصر وانجلترا

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢١ وقررت الاحتجاج باسم الحزب على شركة السودان بين مصر وانجلترا كعادتها فى كل عام وأرسلت فى هذا الشأن مكتوباً لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية كما أرسلت تلغرافاً لجناب وزير خارجية انجلترا وهذا هو نصهما :

١

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية
أتشرف بان أبلغ دولتكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى شركة السودان بين مصر وانجلترا
وكلفتني تبليغ دولتكم ما قررته فى هذا الشأن وهذا هو نص
قرارها :

« لما كانت الامة المصرية بأسرها تعمل متآزرة على
نيل مصر استقلالها التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
يقيد هذا الاستقلال ولا شرط ينقص فحواه . وكان العقد الذى وقعته

(٣٢٧)

وزير خارجية مصر وقنصل جنرال إنجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن جعل السودان شركة بين مصر وإنجلترا باطلا ومجحفاً بحقوق الامة المصرية التي ترى في السودان المصرى روحها وحياتها فضلاً عما بذلته مصر في سبيله من التضحيات الغديدة بالرجال والمال . فان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج باسم الحق والعدل على هذا العمل المخالف لحقوقها وكرامتها .
وتفضلوا بقبول احترامات وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

﴿ ٢ ﴾

جناب وزير خارجية إنجلترا بلندره
اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وكلفتنى بان ابلىغ جنابكم بشأن السودان المصرى لمناسبة ذكرى الشركة التي عقدت بين ممثلى حكومتى مصر وإنجلترا فى هذا الشأن فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وهذا هو نصه :-

لما كان السودان المصرى جزءاً لا يتجزأ من مصر نفسها وكان الافتيات عليه افتياتاً على حياتها ومستقبلها وكرامتها فاللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج بشدة كما احتجت فى الاعوام الماضية مستمدة احتجاجها من حقوق الامة المقدسة — على العقد الذى أمضاه فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من بطرس باشا غالى ولورد

(٣٢٨)

كرومر عن الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن جعل السودان
شركة بين مصر وانجلترا

واللجنة تعمل للحكومة الانجليزية في شخص جنابكم وللغالب
أجمع ان الامة المصرية التي صحت عزيمتها بكل ثبات واتحاد على
نيل مصر استقلالها التام وسودانها وملحقاتها استقلالاً لا تشويه
شائبة حماية أو وصاية أو احتلال أو سيادة أو اى قيد يقيد هذا
الاستقلال ولا تقبل باى حال من الاحوال عقدا كهذا العقد
مجبهاً بحقوقها ضاراً بمستقبلها . وتفضلوا بقبول احترامات

وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

احتجاج الحزب الوطنى

على تصريحات مستر لويد جورج

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ١٨
فبراير سنة ١٩٢١ على اتراداعة شركة روتر تصريجات المستر لويد
جورج فى البرلمان الانجليزى وقررت أن ترسل اليه الاحتجاج
الآتى نصه :

جناب المحترم مستر لويد جورج الوزير الاول للحكومة:

الانجليزية بلوندره

صرح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأن مصر جزء من الامبراطورية الانجليزية والعالم كله يدرك أن مصر مستقلة استقلالا داخلياً واسعاً منذ سنة ١٨٤٠ وانما نادى ولا تزال تنادى باستقلالها التام وليس وجود انجلترا فيها الا وجوداً غير شرعى من جميع الوجوه

وان تصريح جنابكم فى البرلمان الانجليزى بشأن مصر جعلنا نعتقد أن ما صرح به لورد ملنر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من الرغبة فى تقريب مسافة الخلاف بين الامة الانجليزية والامة المصرية واحلال روابط الود محال الكره والبغضاء لم تكن الارغبة لائتر لها فى نفس الحكومة الانجليزية التى ترأسونها !

والا فهل من شأن تصريحات جنابكم أن تزيل أسباب نفور المصريين أو تقلل تمسكهم باستقلال بلادهم التام ؟ كلا . ان الامة المصرية بالرغم من جميع المناورات السياسية التى تجريها انجلترا لازاء مسائلها فان عزمها بامثال هذه التصريحات يشدد لبوغيها منها محلت من الاعباء فى سبيلها ولا بد أن تراجعوا الحقيقة الواجب احترامها بالرغم من الدوافع السياسية فان انجلترا لم تقنع مصر حتى تعتبرها جزءاً من الامبراطورية وما كانت كذلك بلداً مباحاً لمن يحتله بل كانت مستقلة استقلالا عرفه القانون الدولي وكانت انجلترا

أول المقررين لهذا الاستقلال

ليست مسألة مصر من مسائل انجلترا الداخلية حتى تكون
علاقتها بها علاقة الاملاك المستقلة . فانها مسألة مصرية ودولية .
والامة المصرية بمواهبها ومركزها لا تقتر تناضل عن حقوقها
الشرعية ماطلت انجلترا في الاعتراف باستقلالها التام مع سودانها
وملحقاتها ما ماطلت فان امام الامة المتحدة العاملة لبلوغ استقلالها
التام سبلا مشروعة تهتدى بها لامحالة الى تذليل كل ما يصادفها
في طريقها

واذا كانت انجلترا لا تحترم وعودها وشرفها بجلائعها عن بلادنا
فاننا قد أشهدنا العالم بأسره على مبلغ وطنيتنا وتمسكنا بآداب
السياسية ولنلنا لذلك اعجابهم وسيكون حظ مصر من هذا الاعجاب
اكبر في المستقبل

وان اليأس لا يجد مكاناً في قلوبنا ليعوقنا عن المشاركة على
العمل لنيل استقلالنا

لذلك يحتج الحزب الوطني أشد الاحتجاج على هذا الافتئات
الجديد واثقاً من نيل الامة المصرية حقوقها كاملة بفضل اتحادها
وثباتها ويقظتها . وتفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احتراماتنا
وكيل الحزب الوطني

« على فهمي كامل »

(٣٣١)

الحزب الوطنى

ومؤتمر لندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الخميس ٢٤
فبراير سنة ١٩٢١ وقررت ارسال تلغراف لرؤساء ممثلى الدول
فى مؤتمر لوندرد وسكرتارية عصبة الامم بجنيف وهذا هو نصه :
جناب المحترم

أتشرف بان أبلغ جنابكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
المصرى اجتمعت اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمر لندرد وكلفتنى بان
أرسل الى جنابكم بوصف كونكم ممثلا لحكومتم الجليلة فى هذا
المؤتمر ما يأتى :

بما ان الحزب الوطنى المصرى مافىء يعمل من زمن مديد
وبجميع وسائل العدل والحق لاستقلال مصر التام مع سودانها
وماحققاتها بلا قيد ولا شرط
وبما ان مسألة مصر من أهم المسائل الكونية نظراً لاهمية
مركزها فى العالم .

وبما أن السيادة التى كانت للدولة العثمانية على مصر لا يمكن
ان تكون محلاً للمساومة بين الدول اذ انها طبقاً للحق والعدل
والقانون الدولى نفسه أصبحت حقاً لمصر نفسها وان التنازل عنها

من قبل الدولة العثمانية يجب ان يكون لمصر دون غيرها .
وبما ان كل حل دولى للمسألة المصرية لا يحوز الصبغة الشرعية
الا اذا اقرته الامة المصرية .

وبما ان معاهدة سيفر لم تراعى حقوق مصر المشروعة بالمساومة
فى تلك السيادة من جهة وبالاقراراف بعقد شركة السودان بين
مصر وانجلترا من جهة اخرى وهو العقد الباطل من جميع الوجوه .
وبما ان مؤتمر لندره لم ينعقد الا لاصلاح الخطأ الذى وقع
فى معاهدة سيفر لتوطيد دعائم السلام فى العالم .

وبما ان مسألة مصر التى وراءها مسائل عدة سياسية وحرية
برية وبحرية واقتصادية . كما ان وراءها امتهال يقظة العاملة لحريةها
واستقلالها — هذه المسألة من اهم اركان السلام المنشور .

وبما ان الامة المصرية جديرة باحترام العالم كله وقد خدمته
اكبر خدمة بحفر قناة السويس التى اصبحت اهم مرفق دولى فى
العالم والذى لا يمكن ان يصاب مستقلا وعلى الحياد الا اذا كانت
مصر نفسها مستقلة وعلى الحياد فى اية حرب دولية .

لذلك يجدد الحزب الوطنى احتجاجه على ما جاء فى معاهدة
سيفر بشأن مصر وله الامل فى محبي السلام ان يدركوا ادراكا تاما
ان فى مصر امة كبيرة عزيزة متحدة لا ترى الحياة موفورة الكرامة
الا بصيانة شرفها الوطنى واستمداها بسيادتها التامة فى داخل

(٣٣٣)

بلادها وفي خارجها . »

وتفضلوا بقبول احترامنا
وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل

قرار الحكومة البريطانية

نشرت الصحف المحلية فى ٥ مارس سنة ١٩٢١ مانصه :
« أرسل فخامة اللورد اللبى نائب جلالة ملك انجلترا الكتاب
الآتى الى عظمة السلطان وهذا نصه :
« القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١
الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين
ياصاحب العظمة

لم أتاخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبدىتموه
عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع
اقتراحات اللورد ملتر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك
الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها
ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وانى متأكد
ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن
التي عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع
فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده

وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن
النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية
قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح
على الاهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب
المصرى على أساس ودى دائم

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلمت ابلاغه الى عظمتكم
« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها
اللورد ملتر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى
فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع ان حكومة جلالاته لم تتوصل
بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملتر فانها
ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد
يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة
تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمسكها من
تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الاماني المشروعة
لصرب والشعب المصرى

وانى أغتم هذه الفرصة فأكبر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق

«اللىنى»

وما نشرت الصحف المحلية هذا الخطاب حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩٢١ وقررت ابداء رأيها فيه ببلاغ أرسلته للصحف فاختصته جريدة المقطم فيما يأتى :

« أئانا والمقطم معد للطبع » بلاغ الحزب الوطنى فى الحالة الحاضرة » ويرى فيه أن الموقف لم يتغير بعد قرار الحكومة البريطانية الاخير وانه يجب عدم الدخول فى أية مخابرة كانت مع أية هيئة بريطانية كانت الا اذا اعترفت انكترا بالاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها وأعلنت اعترافها بذلك رسمياً وأيدته بجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . وفى النهاية يشير الحزب الوطنى على الامة باتباع قراراته التى نشرها فى أشهر سبتمبر وديسمبر ويناير الماضية



خطاب سياسي

ألقاه

على فهمي كامل بك
وكيل الحزب الوطني

في الذكرى الثالثة عشرة

لوفاة

﴿مصطفى كامل باشا﴾

بداركلية « مصطفى كامل »

في ١١ فبراير سنة ١٩٢١

﴿بشارع أمير الجيوش البراني بمصر﴾

يعزف بلاثمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطاب سياسي

« لاستقلال مع احتلال ولا حرية مع حماية »

ألقى حضرة علي بك فهمي كامل وكيل الحزب الوطنى خطاباً سياسياً أقرته لجنة الحزب التنفيذية فى الاحتفال بذكرى يحيى الوطنية المصرية « مصطفى كامل باشا » فى يوم الجمعة ١١ فبراير سنة ١٩٢١ فى الساعة العاشرة صباحاً بدار كلية مصطفى كامل وهذا نصه :

(تكريم المبرأ)

أيها السادة

لم نوافينا بأكرين إلى هذا المكان ؟ ولم احتشدنا بقلوبنا قبل جسومنا فى هذا اليوم المشهود ؟ ولم نحن على هذا الحال من الخشوع والصمت كأن فوق رؤسنا الطير ؟
ألا اننا بكرنا واحتشدنا وخنسنا وصمتنا أحياء لذكرى الوطنية المصرية ! وطنية العمل لتحقيق الآمال ! وطنية الحرية والاستقلال ! وطنية « مصطفى كامل ! » ذلك الذى

عرفنا الوطن ومعاني الوطنية ! ذلك الذي ضرب لنا الأمثال
على فرض التمسك بالمبدأ المقدس وخدمته والتفاني في حب
الوطن والجنس ! ذلك الذي هز قلوبنا بتيار وطنيته ورجائه
وثباته وصبره فأيقظنا من سباتنا العميق ! ذلك الذي صاح
في هذا الوادي الخصب وهو في عنفوان شبابه بصوته الجهير :
« لو انتقل فؤادي من الشمال الى اليمن أو تحولت
الاهرام عن مكانها المسكين . ما تغير لي مبدأ . ولا تبدل لي
اعتقاد . بل تبقى الوطنية رائدي ونبراسي . ويبقى الوطن
كعبتي . ومجده غاية آمالي » فوفي بعهده وكان من المخلصين
ذلك الذي صاح مرة أخرى قبيل موته بصوت ردد
صداه العالم كله : « بلادي ! بلادي . لك حبي وفؤادي
لك حياتي ووجودي . لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني ..
لك لبي وجناني . فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر »
أجل : جئنا بقلوب مفعمة بحب الوطنية فائضة بهذا
النور الالهي الذي دفعنا بصدق وأخلاص وعزيمة إلى النرام
بخدمة وطننا وأمتنا وحتم علينا العمل لحريتها واستقلالها :

وهدانا جميعا السبيل السوى متآزرين متساندين على إعادة
مجد مصر سيرته الأولى لتكون كبيرة عزيزة كما كانت من
قبل كعبة المتعلمين وقبلة المستجيرين ، وملاذ اللاجئين
وجنة العالمين !

جئنا لنقيم دليلا جديدا لمن ضحكوا من وطنيتنا
وسخروا بمبدئنا وتقولوا على اتحادنا أننا نذكر في كل برهة
ما ذكره « مصطفى » ونعمل بما أرشدنا إليه من اتحاد ووئام
ليكون الفوز محققا والاستقلال التام مؤكدا !

جئنا لنشهد العالم طرأ مرة أخرى على صدق عزميتنا
وتماسك رابطتنا واجتماع قلوبنا وأن مبدأ حريتنا واستقلالنا
قد امتزج بدمائنا ومشاعرنا امتزاج الروح بالجسم . وأنه
لا يفارق القلوب الا اذا وقف نبضها ليلازم الروح في عالم
الخلود مشرفا على أبنائنا وأحفادنا !

جئنا لنوقظ النائمين كما أيقظنا « مصطفى » ونهدي
الضالين كما هدي . ونقف بكل قوانا في وجوه الذين
حسبوا أن مبادئ الحرية والاستقلال تقبل التغيير والتبديل

فيصبح حقها باطلا. وعاملها عاطلا. وعاجلها أجلا. وصاحب الحق فيها سائلا !

جئنا لنقول للذين لم يدركوا غايتنا جهلا أو عمدا أننا ماعظمنا ونعظم «مصطفى كامل» ولا احتفلنا ونحتفل بذكره ألا تعظيما للمبدأ الجليل الذي خدمه . مبدأ الشرع والحق والإيمان . مبدأ حرية الأمم واستقلال الأوطان ،

جئنا لننادي بصوت جهير أن كل مصري يخدم وطننا هذا كما خدمه «مصطفى» حراً شريفاً ثابتاً صابراً منكرًا ذاته ذا كرامة حقوق أمته عاملاً أميناً لعظمتها ومجدها في حركاته وسكنته . في غدواته وروحاته . فأنا نعظمه ونجمله ونذكره نحن وأبناءؤنا وأعقابنا الى يوم الدين !

ليفقه الذين اعتقدوا ان الأشخاص فوق المبادئ انهم عباد أو ثان لاخدام أوطان ! وأن إكرام خدم المبدأ ليس في الحقيقة الا إكراماً للمبدأ نفسه . وهم الذين لو عملوا ضدده لكانوا محتقرين منبوذين !

ليفقه الذين ظنوا ان الوطنية احتكار لذوى الألقاب

والأموال . أو أنها العوبة من الألعاب الأطفال ، أو أنها مجرد أقوال لأفعال : — ليفقهوا أنها حلية الرجال وشارة الأبطال . وعدة تحقيق الآمال ومحط السعود والاقبال في جميع الأجيال !

لقد قرأنا تاريخ وطنية الأمم كلها من يوم جعل الله الناس شعوباً وقبائل فلم نعثر ولا استطاعة لأحد أن يعثر فيه على وطنيتين لهما لوانان أو شارتان أو معنيان متباينان بل وجدناها كافة وطنية واحدة لا تعدد !

فالذين نادوا بحرية بلادهم واستقلالها كما نادى (مصطفى كامل) وكما نادى بعده قد نزل من نفوسهم هذا النداء منزلة العقيدة الراسخة فعملوا لها بنظام شامل ورباطة جأش وصبر جميل ونظر بعيد متحيين الأسباب التي تقربهم من النتائج حتى فازوا بضاتهم المنشودة فوزاً عظيماً !

هذه هي الوطنية التي بمدلولها وبقوة حقيقتها من شعور وأمل وأيمان نكرم اليوم « مصطفى كامل » ذلك الذي اتخذها شعاره وأفنى فيها حياته وأوصانا باعتناقها

والارتداء بردائها !

فعلى العاملين مناهذه الوطنية فى المسئلة المصرية أن
يثبتوا ويصبروا ويصابروا وألا ييئسوا ولا يعدوا السنين
طويلة على إدراك البلاد حقوقها كاملة ما دامت الأمة
تعضدهم بكل قواها وما دام الجهاد الوطنى غير محدود بزمان
أو مكان . وألا ينسوا أن كل عقد تشتم من حرف من
حروفه رائحة الحماية أو السيادة أو الوصاية أو الاحتلال أو
أى نقص من سيادة الامة التامة فى داخل البلاد وفى خارجها
ليس الا عقداً مرفوضاً من الامة التى لا يستطيع نوابها
أو زعماءها وكلهم خدامها الا العمل بارادتها ! وأن يضعوا
نصب أعينهم ان الحزب الوطنى الذى نتكلم باسمه والذى
هو هيئة كبيرة محترمة فى البلاد - من زمن بعيد - يقف
أعضاؤه كبيرهم وصغيرهم سداً منيعاً بقلوبهم وأرواحهم بين
المبادئ التى أقرتها الامة وعملت وتعمل لها مثلاً عملت أمم
الارض الحرة المستقلة وبين إغرائها لقبول ما لا يلائم حريتها
المنشودة واستقلال البلاد التام ! وليعلموا أن كل مصرى

له الحق الكامل في مجادلة كل رجل يتصدر خدمة المسئلة
 المصرية فمن يشعر من نفسه بأنه خادم الشعب الأمين
 المحترم أحزابه وطوائفه ونزعاته فله الاحترام التام والشكر
 الجزيل ! ومن لا يشعر بهذا الواجب وهذا الاحترام
 فليبتذل عن عمله ونحن نعد له هذا التخلي وطنية !
 « فمن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك
 بظلام للعبيد »

الحق الثابت

لا نزاع في أن الحرية والاستقلال حق طبيعي للناس
 جميعاً . لذلك كان النزاع فيه باطلاً بحكم الشرع والعقل والعدل .
 بيد أن القوة العاشمة وهي الباطل المنكر اذا اعتدت على
 الحق ! والحق المرجو اذا ردت الباطل الى شياطينه ! تنازع
 هذا الحق تارة وتنصره تارة أخرى . ولم تكن بعد الساعة
 التي فيها تسخر القوة في أغلب أعمالها لنصرة حق الأئمة
 والعدل والانصاف . . .

لذلك كانت هذه الحرب أثراً من آثار القوة الغاشمة
التي قامت لنصرة الباطل لا محالة . وإلا فلو كانت هذه القوة
مسيرة لنصرة الحق لوقفت دون إراقة الدماء الغزيرة وتجويع
الملايين من بني الانسان ولأحلت محلها العقل والشرع
والانصاف !

ولعل الناس يتساءلون إلى متى تعمل القوة ضد الحق
الثابت والحياة المشروعة ووجود الامم القائم على شرع
العدل والاحسان ؟ تعمل حتى تفنيها جهودها ومطامعها
فتظهر إذ ذاك قوة الحق التي لا تفنى بلغ الارهاق بهاما بلغ
أو أنزلت بها صواعق القوة الغاشمة ما أنزلت !

نعم . إن الحق قوة إن جهلها اليوم الساسة والمستعمرون
فإنها لا بد أن تصدهم وتصرعهم ولو طال الزمان !
على هذه القوة قوة الحق اعتمد المصريون قاطبة عالمين
أنها من قوة الله مرددين قول مصطفى كامل :

« فنحن الأقوياء وهم الضعفاء ! نحن الأقوياء بقوة
الحق المقدس ! نحن الأقوياء بقوة عهودهم ! نحن أنفسهم ! نحن

الاقوياء بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ومركزها ! نحن
الاقوياء بالمدينة التى تسلحنا بها وأصبح لنا الحق كل الحق
فى الوقوف مع الامم المستقلة ! نحن الاقوياء بوجودنا ولغتنا
ومزاجنا وعاداتنا ومرافقنا واتحادنا ! نحن الاقوياء بالانسانية
التي تنادى جميع أعضائها بصوت الحق والانصاف « إن
مصر مربية الشعوب لا تكون مستعبدة أبدا »

شعر كل مصرى بقوة هذا الحق فقامت الامة جمعا
تنشد استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط فظن بعض ساسة الانجليز أن هذا الاتحاد لا يلبث
أن يعتوره التنازع فالفشل فتذهب ريحه وتعود هذه الامة
الى عالم القبور !

ظن أولئك الساسة أن ضعفاء القلوب الذين يعدون
على الاصابع والذين لهم نظراء فى كل وطن — وما هم إلا
فقراء الوطنىة — قادرون على تخدير أعصابنا وتبديل
شعورنا الحى ! ظن أولئك الساسة ذلك فاطلوا وسوفوا فى
حل المسألة المصرية عساهم يظفرون بما أملوا فكان ويكون

نصيبهم الفشل والخذلان ، لأن اتحادنا وثباتنا على مبادئنا قائم على أصول ثلاثة لا وجود لأمة إلا بها وهي « الحياة والحق والكرامة » ومحال أن يزول هذا الاتحاد المكين إلا بزوال هذا الوجود !

هذه حقيقة لا شية فيها . والا فإين أولئك الذين لا يقرون هذا المبدأ القويم ؟ أين هم اليوم لتعرفهم الأمة وليسجل عليهم التاريخ هذا العار ؟ أفي نفس واحد منهم شيء من الشجاعة إن كان له وجود وكان ما يعتقده حقاً من أن مصر مع سودانها وماحقاتها غير حقيقة باستقلالها التام ؟ إن كان فيهم هذا الواحد فليظهر لتقدم له الأمة بصوت واحد دليلاً حسيماً أنها تنكر مصريته وانسابه لا بناء النيل ! ألا إن الحق قوى بنفسه فالذين يريدون أن يتلاعبوا بالمسئلة المصرية من وراء ستار لا يستطيعون الجهر بمبادئهم الناقصة التي لو تحققت لا قدر الله لكانت الموت الأبدى والفناء كل الفناء . ولا يستطيعون كذلك أن يظهر واتهمياً لهذه الأمة العظيمة المتحدة على العمل لنيل حقوقها كاملة ولا بد أن

تناهها فان الاتحاد في الوطنية قوة تحرك الجبال !

المحاربون

لقد حارب الكثيرون « مصطفى كامل » واخوانه
 المخلصين العاملين يوم كانوا يضعون أساس الوطنية لبناء
 حرية الامة واستقلال البلاد فابلغوا منهم مأربا ولا نالو
 منهم منالا . بل على الرغم من أساليبهم الشيطانية قد أتم
 أولئك الطاهرون البررة الأساس وأخذوا في تشييد البناء
 وكان من بين أولئك الذين حاربوا تلك الفئة العاملة
 لاستقلال البلاد فئة الهدى واليقين من تابوا إلى رشدهم
 وتابوا إلى الله وانضموا إلى صفوف العاملين !

فهل بق من أولئك الخوارج من يستطيعون اليوم وقد
 صار بناء الوطنية المصرية شاخا قويا أن يهدموه بأساليبهم
 التي لا يحبها أحد من الوطنيين ؟ كلا . ثم كلا : فان بناءه كان
 بتوفيق من الله وبامداد روحه الذي لا يغلب ، وحق الشعب
 هو المنصور على باطلهم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا !

الا إن أمة كأمّتنا العزيزة اتحد صغيرها وكبيرها
 أجبرها وأميرها على خدمة المبدأ المقدس مبدأ الحرية
 والاستقلال وبلوغه بأي حال لا ترد عنه ولو كان الواقفون
 في سبيلها من أقدر الشياطين أو كانوا من أمهر الساحرين !
 ولعل سائلاً يسألنا . إذا كانت الأمة بأسرها متحدة
 على هذا المبدأ الذي لا يقبل التغير والتحويل ففيم هذا
 الاختلاف البين على صفحات الجرائد ولم هذا التشائم
 وهذا السباب ؟؟

نجيب السائلين بكل ارتياح أنه لم يكن ثمة اختلاف في
 مبدأ الاستقلال التام وأنه لم يظهر حتى اليوم - ولن يظهر
 في مستقبل الأيام - من يقبل عقداً بين مصر وإنجلترا
 ينقص هذا الاستقلال ، وإن ظهر - على الفرض - فن
 يقبله ! فليست هذه الحملات الصحفية الاندراً لهذا القبول
 المفروض ! والحزب الوطني يقر بكل قوته هذه النذر لأنها
 في منفعة الأمة التي لا ترضى ولن ترضى من الاستقلال
 التام بديلاً ! بيد أن الحزب نفسه لا يقر التنازب بالشتم والسب

لأنه سلاح العاجزين ويتمسك بأرقي الآداب السياسية
التي قال فيها « مصطفى كامل » : (إني أترفع عن أن أدافع
عن بلادى بالشم والسباب)

وليس الصحفيون في بلادنا إلا أفراداً من الأمة
خسب . فمن يتمسك منهم بحقوق البلاد كاملة ومبادئ
الأمة العاملة لاستقلالها التام يكون محترماً مبجلاً عزيزاً
ومن ينكث بها فإنا ينكث على نفسه ولا تعدد الأمة
الآخارجاً عليها مأجوراً مردولاً .

وكذلك الصحفيون الذين يفرقون كل الاغراق في
عبادة الأفراد دون المبدأ والأمة والوطن فانهم يفتحون
بأيديهم أبواباً للتشائم والتسباب نحن في حاجة لاغلاقها فان
ساعة تقديس الأفراد لم تكن بعد . وكل ما يفعله أى زعيم
وطنى في مركز مصر الحاضر لأقل مما يجب عليه عمله لان
مؤازرة الأمة له وجهودها معه وخدمة الحوادث السياسية
لمسئلة بلاده كلها مما يبعث أكثر الحياة في عمله !

لا حرية مع الحماية

نشر لورد ملنر مذكرة لجنته في المسئلة المصرية بين هذه الأمة بأيدي بعض أبنائها خلل ساسة البلاد عامائوها ومفكروها ما حوته من قواعد للاتفاق بين مصر وإنجلترا تحليلًا دقيقًا ووافق الكثيرون من علماء الغرب وأساطين شراح القوانين الدولية - حتى الذين جاءوا بهذه المذكرة - على أنها لا تشتمل إلا على قواعد الحماية فرفضتها الأمة رفضًا باتًا إذ لا معنى لقبولها أساسًا للاتفاق فإن الأساس لا يتغير عند إقامة البناء فإن كان الأساس حماية كان البناء حماية وإن كان الأساس استقلالًا كان البناء استقلالًا !

هذه حقيقة لا ينازع الحزب الوطنى فيها منازع إذ أن الكثيرين من العلماء وأهل الرأي السديد اشتروا معه في أن مشروع لجنة لورد ملنر حماية ناطقة بل إن الوفد نفسه اعترف اعترافًا صريحًا بأن المشروع حماية لاشية فيها ؛ لذلك اعتبر الحزب الوطنى واعتبرت الأمة بأسرها

معها أنه ليس ثمة مشروع موجود يعتبر أساساً للاتفاق . وأن المشروع الشامل لقواعد ترضاها الامة هو الذى تصاغ كل مادة من مواده بروح الاستقلال التام ! ولا تعد الأمة النص على الغاء حماية سنة ١٩١٤ فى مادة من أى اتفاق كان كافياً لالغاء الحماية إذا كانت بقية مواده تشير إلى هذه الحماية فان للحماية نصوصاً صريحة فى القانون الدولى الذى إذا اعتبر مواد أى عقد دولى بعضها متمماً لبعض فانه يعتبر كذلك معنى كل مادة قائماً بذاته لانه يدل على حالة خاصة به عند تطبيق مواد العقد تطبيقاً عملياً !

السودان

ليست مشكلة السودان السياسية ازاء مصر بالمسئلة الغامضة كما يزعمون بل إنها مشكلة جليلة لا تحتاج الى شرح أو بيان بعد الشرح والبيان اللذين حوتهما تقارير الحزب الوطنى وخطاباته العديدة . غير أننا نرى من الواجب المفروض علينا فى مثل هذا الموقف أن نذكر السودان من

أعماق قلوبنا لأنه جزء لا يتجزء من وطننا العزيز بل هو
روحته وحياته

يقول خصومنا: إن الأمة المصرية يوم تعاقدت إنجلترا
مع حكومتها على شركة السودان ما كانت أمة تملك حق
النظر في مثل ذلك التعاقد لحرمانها من النظام النيابي ويقول
خصومنا كذلك أن صاحب السيادة على مصر وهو سلطان
الدولة العثمانية قد أقر ذلك الاتفاق الذي جعل السودان
شركة بين مصر وإنجلترا من ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

هذا ما يقوله خصومنا تبريراً لحقهم في هذه الشركة
وإننا بكل ارتياح وحق نرد عليهم في هاتين النقطتين
إن القول بحرمان مصر وقت ذلك التعاقد من حكومة
ذاتية قول مردود لأن الأمة المصرية كانت مستمعة بذلك
النظام وكان لها مجلس نيابي تام السلطة حتى إذا ما احتلت
إنجلترا مصر احتلها غير الشرعي من جميع الوجوه ألغت
ذلك البرلمان وأقامت محله مجلساً شورياً لسلطة له على
الاطلاق فالأمة المصرية إذا طالبت بحقوقها في السودان

واعترفت عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلا واحتجت عليه
 فذلك لأنها تعتمد على صفتها النياية التي سلبت أياها من
 جهة وعلى ملكيتها وحدها للسودان من جهة أخرى لأنها
 الأمة التي تملك بمقتضى جميع القوانين والشرائع أرضها
 ومرافقها قبل كل سلطة تحكمها . فاذا قيل ان للسلطان
 سيادة وللخديو ادارة فلا ينكر أحد في الوجود ان للامة
 المصرية حق الملك دون غيرها وأن حقها هذا فوق حق أية
 قوة خارجة عنها :

على أننا لو كنا مستمتعين بالحكم النياي أ كان يتم
 اتفاق السودان ويكون له ظل في الوجود ؟ ألا ان نواب
 أية أمة لا يمكنهم أن يوافقوا على اشتراك أمة أخرى مع
 أمتهم في حكم قطر كبير كالسودان الا اذا كانت لأمتهم من
 وراء هذه الشركة منفعة تعادل على الأقل الغرم الذي
 يعود عليها من قبلها ! وهل في شركة السودان منفعة
 لمصر وهو من جميع الوجوه الحرية والأقتصادية والسياسية
 والعائلية روحها المحي وقلبها النابض وعينها المبصرة ؟ كلا . فان

هذه الشرية ما كانت فى منفعة مصر قط وليس لها من
دواء الا فضاها ليكون السودان من مصر كما كان لاشريك
لها فيه !

والقول بأن سلطان الدولة العثمانية اعترف بعقد
السودان بين مصر وانجلترا وتنزل بذلك عن سيادته لها
قول باطل من جميع الوجوه بالنسبة للامة المصرية نفسها .
لأن اعتراف جلالته لا يغير شيئاً من ملكية الأمة المصرية
للسودان كملكيتها لاية مديرية من مديرياتها . وما قال قانون
من قوانين العالم ولا مشرع من مشرعيه بأن السيادة
ملكية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوانين الدولية
برمتها لا تبيح لسيد مهما كانت صفته أن ينزل عن سيادته
لغيره الا للمسود نفسه لا سيما فى حالة مصر التى نظمت فيها
هذه السيادة بعد حرب ضروس وقعت بينها وبين الدولة
العثمانية ! وما كانت الأمة المصرية كذلك طرفا فى التعاقد
على هذا النزول ! وعدا ذلك فان سيادة السلطان على هذه
الديار قد زالت منذ أعلن مجلس النواب العثمانى وهو

السلطنة الشرعية في الدولة العلية استقلال مصر التام ومنذ
 نادى الامة المصرية نفسها بتقرير مصيرها وعلان استقلالها
 التام . هذا المبدأ الذى اعتبره القانون الدولى الحديث منذ
 تقرير المبادئ التى اتفق عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها
 من أقدس المبادئ التى يعمل وسيعمل بها فى مستقبل الايام !
 وخلا ذلك فان القوانين الدولية اذا أجازت أمراً
 تعاقدت عليه دولتان أو أكثر فانها لا تحتم على أية دولة
 أخرى لم تعاقد به قبوله . والامة المصرية لم تكن طرفاً أبداً
 فى أى تعاقد من هذا القبيل !

فإنجلترا التى حالت دون استمتاع مصر بحقوقها النيابية
 هى التى تقيم اليوم هذه الحيلولة حجة لها على خلو مصر
 من الصفة النيابية التى تجيز لها المعارضة فى شركة السودان
 وإنجلترا التى قبضت بقوتها على ناصية الحكومة المصرية
 هى التى سلبت عنها السودان فى سنة ١٨٨٤ . وهذا كتاب
 ذلك الوزير الحر الأمين المرحوم محمد شريف باشا رئيس
 وزراء مصر اذ ذلك لا يزال حجة قائمة على عدم شرعية هذا

الأمر الخطير ! وانجلترا هي التي حاجت فرنسا في «فاشوده» باسم مصر وقالت لها : ان النيل كله ملك مصر ! وانجلترا هي التي عند ما احتج سلطان الدولة العثمانية على عقد الشركة لعدم أخذ رأيه فيه بوصف كونه طرفاً أدبيا في مسائل مصر ودفاعاً عن حق الأمة المصرية الذي لم تصنه حكومتها — هي التي ضربت بالاحتجاج عرض الافق . وانجلترا هي التي وقفت في وجه السلطان في حادثة طاية — التي لا تعادل الا ذرة من السودان بحجة الدفاع عن حقوق مصر . هي بعينها انجلترا التي تعتبر اليوم اعتراف السلطان ضد مصر حجة لها كأن مصر في نظرها تشبه المستعمرات الافريقية التي أرغمت المانيا على النزول عنها ناسية أن مصر كانت ولا تزال مستقلة استقلالاً أوسع من أى استقلال داخلى معروف في نظر القانون الدولى وأنه لولا المعونة التي أستدرتها من مصر ابان هذه الحرب لما أدركت ما أدركته من الفوز في الشرق . على أن حاجة انجلترا لأخذ اعتراف من السلطان بصحة عقد السودان يقيم عليها الحجة البينة بأن عملها كان باطلاً

وهذا البطلان الواقع من جميع الوجوه هو الذى تتمسك به الأمة المصرية التى احتجت بلسان حزبها الوطنى من يوم قام ذلك العقد الباطل فى الوجود !

هذا ولما رأى بعض ساسة الانجليز أن حجبتهم واهنة فى هاتين النقطةتين عمداً الى حجة أو هن منها قائلين انهم ما نالوا حقهم فى شركة السودان الا بحق الفتح لأن جنودهم اشتركت فى استردادده مع مصر ! وهذا قول باطل كذلك لأننا لا نفهم ولا العالم كله يفهم كيف أن انجلترا فتحت بلاداً تطلب من سلطان الدولة العلية الاعتراف بفتحها ؟ والسودان ما كان ثائراً فى وجه انجلترا بل كان ثائراً فى وجه مصر فحسب ! أليست انجلترا عند ما احتلت مصر وشعرت بأن احتلالها غير مشروع صرحت رسمياً مراراً وتكراراً بأنها لا غرض لها من هذا الاحتلال إلا أن تؤخذ ثورة الثائرين وتعيد الى البلاد السكينة . وقد تعهدت قبل احتلالها مع خمس دول كبيرة أخرى بأنها لا تبحث نفسها فى مصر عن أى امتياز خاص !

لذلك السبب وبذلك التمهيد احتل قسم من جيشها
 البلاد وألزم خزائنها العامة بنفقاته التي دونت في جميع
 ميزانيات مصر في سنى الاحتلال؛ فجيشها هذا ليس إذا
 إزاء مصر الا جيشاً مأجوراً ليعمل للهدوء والسكينة
 واطفاء لهيب الفتن التي تقوم في مصر وفي سودانها وملحقاتها
 فإذا كانت إنجلترا اشتركت في اتحاد ثورة السودان بألأى
 من جيشها المحتل للبلاد فانها بذلك انما قامت بالواجب الذي
 أخذته على عاتقها وتمهدت به على نفسها امام الملاء أجمع
 ولا ريب أن مصر التي اكتملت جيوشها أغلب
 بلاد اليونان في أوائل القرن التاسع عشر عند مادعتها الدولة
 العلية لما وئمتها هي مصر عينها القادرة على اتحاد فتنة السودان
 وحدها وهو بلا ريب دون اليونان عاملاً وسلاحاً

على أننا اذا فرضنا المستحيل وكانت مصر غير قادرة
 بنفسها على اتحاد ثورة السودان ورجعنا الى القانون الدولي
 الذي به يحاجونا على وجه غير شرعى لأجبنائهم أن جيش
 مصر بحكم هذا القانون كان معتبراً فريقاً من الجيش العثماني

الذى كان محتما عليه أن يعيننا في كل مامة اذا غضب معيننا
 كما أعنا الدولة في حربها مع روسيا في سنة ١٨٧٧ !
 وليس في العالم رجل رشيد يدعى ن مصر والدولة
 العلية ممّا لا تستطيعان اطفاء ثورة أو اخماد فتنة كتلك التي
 كانت في السودان بينما آلاى انجليزى واحد يستطيع ذلك !
 لذلك كان واجبا مفروضاً على كل مصرى يؤمن بوجوده
 ووجود وطنه ألا يلتفت الى نظريات الخصوص والمشبطين
 وأن يعمل بجميع الوسائل التي يقرها الشرع والحق والعدل
 لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها ولا بد لصاحب
 الحق من نياله ما دام منادياً به عاملاً له ولو طال الزمان !

ملحقات مصر

يعجب البعض بمطالبة الحزب الوطنى بملحقات مصر
 لانهم إما يجهلون بها وإما لا يدركون أهميتها لهذه البلاد بالرغم
 من ادراك الامة كلها لها لذلك فاننا نذكر هذه الملحقات
 وأهميتها بإيجاز :

ان ملحقات مصر هي طور سينين وسواكن وزيلع وبربره وهرر وغيرها (كما يتبين من الخريطة التي نشرها الحزب الوطنى مع تقريره فى مسألة مصر فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١٩) ولبعض هذه الملحقات قيمة حرية كما أن للبعض الآخر قيمة تجارية وبها تم حدود مصر الاجتماعية فإذا لم تذكرها مصر الفتاة فى مناداتها وعملها لتحقيق استقلالها التام وهى من حقوق مصر الثابتة فانها ترجع ببلادها القهقرى عما كانت عليه قبل الاحتلال وهذا ما لا يرضاه رجل رشيد سياسياً كان أو غير سياسى يطالب بحقوق بلاده كاملة . ومن ينزل عن حق من حقوقه يجب عليه أن يطلب عوضاً فيه بما لا يقل عن منفعته كما قلنا وكررنا !

ان مصر تطلب الحياة كبيرة دون أن تعتدى على غيرها وهى لا بد أن تتصل بنهضتها الحاضرة الى أن تكون يوماً من الايام القريية دولة تجارية بحرية كما كانت فى ماضى الايام . وقد رأينا الدول التى ليست ببلادها فى مركز مصر العالمى والبحرى تبحث عن كل ما يقوى كيانها التجارى .

من بلاد وموانئ وتقط اتصال تصون مرافقها ومواصلاتها
 فهل مصر وهى على هذا الحال من سمو المركز الاجتماعى
 لا تبحث على شيء جديد من هذا القبيل لتعد مستقبلها
 الحربى والاقتصادى ؟ انها تبحث ولا شك عن حقها المفقود
 ذلك الذى تطلبه ولا ينكره عليها أحد فى الوجود . تطلب
 ان تكون بلادها التى كانت فى حوزتها قبل الاحتلال
 البريطانى منضمة اليها فى مستقبل الأيام ومستقلة معها
 استقلالاً تاماً لاشية فيه! لذلك كان الحزب الوطنى محقا فى
 نداءه حريصاً على حقوق أمته وبلادها كاملة . ولذلك ذكر
 أيضاً الملحقات وذكروها مادام الحال حتى ينتصر الحق على
 الباطل « ان الباطل كان زهوقا »

قناة السويس

لا ينازع أحد فى أن قناة السويس ملكتنا لأنها جزء
 من أرضنا ولا ينازع أحد كذلك فى أن تخويل مصر شركتها
 حفرها إنما كان الغرض منه خير مصر نفسها وخدمة أوروبا

بصفة خاصة والعالم كله بصفة عامة . فمصر التي خدمت
انجلترا على الأخص أكبر خدمة لتقريب المسافة بينها وبين
مستعمراتها في الشرق بحفر هذه القناة لا تستحق منها
نكران هذا الجميل :

أجل : انهم يقولون ان الاتفاق بين مصر وانجلترا
يحتّم على الأولى قبول بعض الجنود الانجليزية لا بوصف انهم
محتملون بل ضيوف على احدى ضفتي القناة بحجة تأمين
مواصلات الإمبراطورية البريطانية !

ونحن لا ندرك من هذا التحميم الذي لا مبرر له في
الحقيقة الا وجهتين هامتين . الأولى — أن انجلترا لا تريد
باحتلال احدى ضفتي القناة أن تحلّي مظاهر وجودها في
مصر بوصف كونها محتلة أو حامية أو سيدة أو بأية صفة
كانت . فهي تحتم بقاء هذه القوة في القناة لهذا الغرض
والوجهه الثانية — أنهم تناسوا في كل ما قالوه بشأن
الاتفاق حدود مصر وليست القوة التي يريدون إبقاءها
الاحدا ظاهرا يكون من شأنه الفصل بين مصر

الذى يعود على انجلترا اذا هى اعترفت باستقلالنا التام وجلت
جميع جنودها عن بلادنا . ليفصحوا لنا عن هذا السر
المكنون الذى لا ندركه ولا يدركه أحد فى العالمين غير سياسة
انجلترا !

اللهم انه لا يستطيع سياسى واحد نزيه خال من الغرض
أن يقول بوجود هذا الضرر ويدلل عليه اذا نفذ الاعتراف
والجلاء !

الا ان القناة لا ريب تكون فى مأمن من أى اعتداء
فى مستقبل الايام كما كانت قبل احتلال انجلترا لهذه البلاد
بأثنى عشر عاماً . وإلا فهل اعتدت دولة من الدول عليها أو
على مصر فى تلك السنين ؟

ان انجلترا لو أخلصت لمصر وحالفها كما حالفت اليابان
محالفة المستقل الحر للمستقل الحر دون أن تضع فى طريق
هذا التحالف العقبات المزرية بالكرامة أو الحاطة بالشرف
القومى أو المعطلة لتقدم الأمة فان الامة المصرية قاطبة
تكون لا محالة أصدق حلفاء الامة الانجليزية اذا حالفها !

فنحن لا نكره التحالف ولا التقرب من الأمم انما
نكره أن يكون تحالفا ظاهره اللفظ وباطنه السخرية .
فالذين يطلبون منا مصافاة الامة البريطانية على أساس
تضحيتنا بالشرف الوطنى انما يطلبون منا أعز ما تملكه
الامم العاملة لصون وجودها والذود عن حقها !
هذه نزعة كل مصرى شريف ومحال أن تجد السياسة
الانجليزية من يعاونها فى مصر على قلب الحق باطلا أو الباطل
حقا . بل ستجد فى مستقبل الايام كما وجدت فى الماضى
كرها شديدا وبغضا متزايدا ما دامت تضمن برد حق مصر
اليها ذلك الرد الذى يعيد الى الامة المصرية حياتها !

الاتحاد والعمل

أيها السادة

لقد قضى « مصطفى كامل » حياته مناديا بالوطنية
والاتحاد والرجاء ونشر العلم والتقدم فى كل مرفق من
مرافق الحياة . ولو كان اليوم يئسنا سمع نداءنا ويرى اتحادنا

ووثامنا وتمسكنا بشرفنا الوطنى واستقلال بلادنا التام
لا غتبط كل الأغتباط ولتأكد من صدق نظره البعيد عند
مأقال : « اننا أمة لم تخلق عبثا »

لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى مخلص لبلاد
ان يزيد اتحاد الامة قوة ويحيطه بسياج متين من كل عزيز
لديه !

والحزب الوطنى يحذر الامة كل التحذير من الانقسام
في المبدأ المقدس الذى بقى الى اليوم سليما مصونا من كل
اعتداء حتى تقوم حياة الامة في مستقبل الأيام على
مبدأ استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط . ونشر العلم والعمل في أنحاء البلاد فهما من
الاستقلال التام المنشود روحه وجوده والله في عون العاملين
المخلصين

دار البساتين للنشر والتوزيع
٢٩ شارع الصحافة ١١٢٧١ القف هرة
س.ب. ٠١ - ٣١٤ - ب.ض. ١٠١٤
ب.ض. ١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ ٥. مدينة نصر

